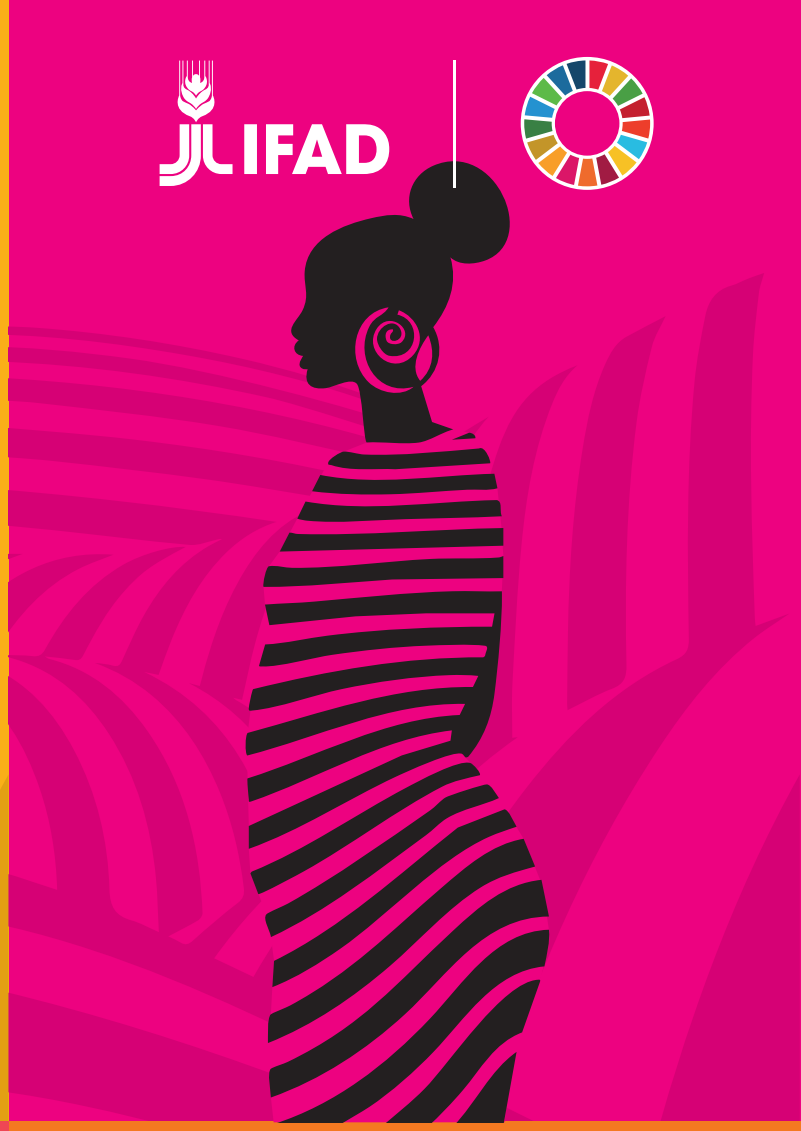

تقرير مجلس المحافظين

الدورة الثامنة والأربعون

روما، 12–13 فبراير/شباط 2025

مجلس المحافظين
الدورة الثامنة والأربعون
روما، 12-13 فبراير/شباط 2025

تقرير عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس المحافظين

الوثيقة: GC 48
التاريخ: 8 يوليو/تموز 2025
التوزيع: عام
اللغة الأصلية: الإنكليزية

جدول المحتويات

الفصل 1	**الافتتاح والوقائع**
الفصل 2	**قرارات مجلس المحافظين**
الفصل 3	**المحاضر الموجزة**
الفصل 4	**البيانات والكلمات الخاصة**

الملحق الأول	**جدول الأعمال وجدول عمل الدورة**
الملحق الثاني	**القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته الثامنة والأربعين**
الملحق الثالث	**الروابط إلى المحتوى الرقمي للدورة الثامنة والأربعين لمجلس المحافظين – تسجيلات الفيديو لليوم الأول واليوم الثاني**
الملحق الرابع	**الوفود المشاركة في الدورة الثامنة والأربعين لمجلس المحافظين**
الملحق الخامس	**قائمة الوثائق التي عرضت على الدورة الثامنة والأربعين لمجلس المحافظين**

يمكن الاطلاع على الملاحق من خلال الروابط الإلكترونية الواردة أعلاه

الفصل 1 – الافتتاح والوقائع

1- عُقدت الدورة الثامنة والأربعون لمجلس محافظي الصندوق في روما يومَي 12 و13 فبراير/شباط 2025. وترد في الملحق الرابع قائمة بأسماء المشاركين في هذه الدورة.

2- وعقد المجلس ما مجموعه أربعة اجتماعات. وترد المحاضر الموجزة لهذه الاجتماعات في الفصل 3.

3- وتتاح تسجيلات الفيديو للدورة من خلال الرابطين التاليين: اليوم الأول، واليوم الثاني.

ألف ـ افتتاح الدورة

4- أدلى معالي السيد Christophe Schiltz، رئيس مجلس المحافظين ومحافظ دوقية لكسمبرغ الكبرى، ببيان ترحيبي وأعلن افتتاح الدورة.

باء ـ جدول الأعمال والوثائق

5- اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال وأحاط علما بجدول العمل للدورة. وترد في الملحق الخامس قائمة الوثائق التي قدمت إلى المجلس. وترد في الملحق الثاني القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين.

جيم – انتخاب نائب رئيس مجلس المحافظين

6- وفقا للمادة 12 من النظام الداخلي وتحديدا الفقرة 2 منه، أجرى مجلس المحافظين انتخابا بين محافظيه لاختيار نائبين جديدين لرئيس المجلس، عن القائمة باء والقائمة جيم، للمدة المتبقية من فترة ولاية المكتب الحالي، وكانت النتائج على النحو التالي:

نائبا رئيس المجلس:	معالي السيناتور Abubakar KYARI وزير الزراعة والأمن الغذائي لجمهورية نيجيريا الاتحادية
	معالي السيدة Tatiana Rosito سفيرة ونائبة وزير المالية للشؤون الدولية لجمهورية البرازيل الاتحادية

دال- الكلمات الرئيسية

7- أدلى معالي السيد Giancarlo Giorgetti، وزير الاقتصاد والمالية في جمهورية إيطاليا، بكلمة رئيسية.

8- وتولى معالي السيد Christophe Schiltz، رئيس مجلس المحافظين، رئاسة الجلسة.

9- وأدلى صاحب الجلالة Letsie III، ملك مملكة ليسوتو بكلمة رئيسية.

10- وأدلى فخامة السيد Julius Maada Wonie Bio، رئيس جمهورية سيراليون، بكلمة رئيسية.

11- وأدلت معالي السيدة نورة سليمان سالم الفصام، وزيرة المالية ووزيرة دولة لشؤون الاقتصاد والاستثمار في دولة الكويت، بكلمة بالنيابة عن صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت.

12- وأدلى معالي السيد Hussein Bashe، وزير الزراعة في جمهورية تنزانيا المتحدة، ببيان بالنيابة عن فخامة السيدة Samia Suluhu Hassan، رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة.

13- وأدلى الدكتور Muhammad Yunus، كبير مستشاري الحكومة المؤقتة في جمهورية بنغلاديش الشعبية برسالة بالفيديو.

14- وأدلى معالي الدكتور محمد الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بكلمة رئيسية.

15- وأدلت سعادة السيدة Janja Lula da Silva، السيدة الأولى لجمهورية البرازيل الاتحادية، بكلمة رئيسية.

16- وترد النصوص الكاملة للبيانات التي أُدلي بها خلال الاجتماع الافتتاحي في الفصل 4.

هاء - بيان رئيس الصندوق

17- يرد النص الكامل للبيان الذي أدلى به رئيس الصندوق، السيد ألفرو لاريو، أمام مجلس المحافظين في الفصل 4.

واو – الجزء الرفيع المستوى

18- عُقد حواران للقادة تناولا الموضوعين التاليين:

- تمويل التنمية
- الاستثمار في التغذية

19- ويمكن مشاهدة حواري القادة باستخدام الرابطين الواردين أعلاه.

20- **حدث رئيسي - إطلاق إمكانات التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر**. تولت السيدة Lerato Mbele، الصحفية الدولية، تنسيق حلقة النقاش بشأن تفعيل التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر. وقدم أعضاء حلقة النقاش رؤاهم وتبادلوا وجهات نظرهم بشأن الاحتياجات على الصعيد القطري، وسبل إصلاح السياسات، والممارسات الناجحة التي تتماشى مع الأهداف الشاملة للتحالف. ويمكن مشاهدة المناقشة من خلال هذا الرابط.

21- **حدث خاص - مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين والصندوق في عام 2025: إصلاح الهيكل المالي الدولي لبناء مستقبل آمن غذائيا**. تناولت المناقشة الإصلاحات الرئيسية التي طرحتها الرئاستان السابقتان لمجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين في عام 2024، إيطاليا والبرازيل، وأولويات الرئاستين المقبلتين لعام 2025، كندا وجنوب أفريقيا، ودور الصندوق في معالجة فجوات التمويل. ويمكن مشاهدة تسجيل الفيديو الخاص بالحدث من خلال هذا الرابط.

زاي- الحوكمة والشراكات

22- عُقد حواران للمحافظين تناولا الموضوعين التاليين:

- حوار المحافظين مع الشعوب الأصلية
- حوار المحافظين بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

23- ويمكن مشاهدة حواري المحافظين باستخدام الرابطين الواردين أعلاه.

24- **اجتماع المائدة المستديرة السنوي للمحافظين: التصميم والتنفيذ لتحقيق الأثر في سياق متزايد التعقيد**. أجرى المحافظون تبادلا صريحا وبنّاء للآراء بشأن المشهد العالمي المتزايد التعقيد والتحديات المتعددة الأوجه

التي يطرحها على الصندوق، واستكشفوا الاستراتيجيات والنُهج التعاونية المحتملة للتصدي لها بفعالية. ويرد ملخص للحوار في الفصل 3. ويمكن مشاهدة الحدث من خلال هذا الرابط.

حاء– بنود الأعمال

25- جرى النظر في بنود الأعمال التالية أثناء الدورة:

- انتخاب نائب لرئيس المجلس
- تقرير عن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
- برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2025، وتوقعات الميزانية للفترة 2026-2027، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2025 وخطته الإرشادية للفترة 2026-2027 والتقارير المرحلية عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة
- تعديلات على النصوص القانونية الأساسية للصندوق
- التقرير المرحلي السنوي المشترك بشأن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها

طاء – بيانات عامة

26- قُدم إلى مكتب سكرتير الصندوق ما مجموعه 34 بيانا للدورة الثامنة والأربعين لمجلس المحافظين من الدول الأعضاء التالية: جمهورية أنغولا، وجمهورية النمسا، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، ودوقية لكسمبرغ الكبرى نيابة عن اتحاد بنلوكس، وجمهورية بوتسوانا، والجمهورية الاتحادية البرازيلية، وبوركينا فاسو، وكندا، وجمهورية شيلي، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية إكوادور، وجمهورية مصر العربية، ودولة إريتريا، وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، والجمهورية الفرنسية، وجمهورية غينيا، وجمهورية كينيا، وجمهورية ملديف، وجمهورية موزامبيق، وجمهورية اتحاد ميانمار، وجمهورية نيكاراغوا، وبلدان الشمال الأوروبي (مملكة الدانمرك، وجمهورية فنلندا، وآيسلندا، ومملكة النرويج، ومملكة السويد)، والاتحاد الروسي، وجمهورية رواندا، وجمهورية صربيا، ومملكة إسبانيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ومملكة تايلند، وأوكرانيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والجمهورية اليمنية، وجمهورية زامبيا.

27- وتتاح جميع البيانات المسجلة والمكتوبة على الموقع الشبكي للدورة في ركن المستندات والمصادر.

طاء ـ اختتام الدورة

28- أدلى رئيس الصندوق بملاحظات ختامية أمام المجلس؛ ويرد نصها الكامل في الفصل 4.

29- ولخص رئيس مجلس المحافظين، معالي السيد Christophe Schiltz، نتائج المداولات الرئيسية التي أجراها المجلس، ثم أعلن اختتام الدورة الثامنة والأربعين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل للبيان الختامي في الفصل 4.

الفصل 2 - القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين

ألف- انتخاب نائب لرئيس المجلس

30- انتخب مجلس المحافظين نائبين جديدين لرئيس المجلس للمدة المتبقية من فترة ولاية المكتب الحالي (انظر الفقرة 6).

باء- تقرير عن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

31- أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير عن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، على النحو الوارد في الوثيقة GC 48/L.2.

جيم– برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2025، وتوقعات الميزانية للفترة 2026-2027، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2025 وخطته الإرشادية للفترة 2026-2027 والتقارير المرحلية عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة

32- وفقا لتوصيات المجلس التنفيذي، وبعد الاطلاع على الميزانية الإدارية المقترحة المؤلفة من الميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2025 وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025، على النحو الوارد في الوثيقة GC 48/L.3، اعتمد مجلس المحافظين القرار 48-د/238 في 13 فبراير/شباط 2025، الذي يوافق فيه على ما يلي:

- الميزانية العادية للصندوق لعام 2025 البالغة 190.51 مليون دولار أمريكي؛
- الميزانية الرأسمالية للصندوق لعام 2025 البالغة 5.48 مليون دولار أمريكي؛
- ميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025 البالغة 7.257 مليون دولار أمريكي؛
- ترحيل الاعتمادات غير الملتزم بها في نهاية السنة المالية 2024 إلى السنة المالية 2025 حتى مبلغ لا يتجاوز 3 في المائة من الاعتمادات المقابلة.

33- وأحاط المجلس علما أيضا بالمعلومات الواردة في التقارير المرحلية عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وآلية الحصول على الموارد المقترضة.

دال– التعديلات على النصوص القانونية الأساسية للصندوق

34- وفقا لتوصية المجلس التنفيذي، نظر مجلس المحافظين في التعديلات المقترح إدخالها على اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق فيما يتعلق بسياسة التعامل مع ادعاءات سوء السلوك ضد رئيس الصندوق على النحو الوارد في الوثيقة GC 48/L.4، واعتمد القرار 48-د/239 في 13 فبراير/شباط 2025. وتدخل التعديلات على اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق حيز النفاذ في التاريخ نفسه. ومع أن إندونيسيا لم تعارض توافق الآراء بشأن الموافقة على هذا البند، فإنها طلبت أن تنفَّذ الإجراءات المقررة في السياسة المذكورة - مثل اختيار هيئة التحقيق الخارجية وإنشاء قائمة المحققين المستقلين - بطريقة مفتوحة وشاملة للجميع، وأن تخضع هذه

السياسة لاستعراضات ومراجعات دورية حسب الاقتضاء. وأيد الاتحاد الروسي الموقف الذي طرحته إندونيسيا، ولا سيما فيما يتعلق بشفافية العملية وشمولها.

هاء- التقرير المرحلي السنوي المشترك بشأن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها

35- أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير المرحلي عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، الوارد في الوثيقة GC 48/L.5، ورحب بجوائز التميز لعام 2024 التي تقدمها الوكالات المذكورة، والتي مُنحت لممثلي الفريقين القطريين التابعين لهذه الوكالات من بيرو وجزر المحيط الهادي.

الفصل 3 – المحاضر الموجزة

(1) المحضر الموجز المؤقت للاجتماع الأول المنعقد يوم الأربعاء، 12 فبراير/شباط 2025، الساعة 9.30 صباحا

رئيس الجلسة: معالي السيد Christophe Schiltz (لكسمبرغ)

جدول المحتويات

	الفقرات
افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)	37
• بيان ترحيبي لرئيس مجلس المحافظين	
اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)	38
انتخاب نائبين لرئيس مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)	39
حفل الافتتاح	49-40
• بيان ترحيبي للسيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق	
• بيان ترحيبي لمعالي السيد Giancarlo Giorgetti، وزير الاقتصاد والمالية في جمهورية إيطاليا	
• الكلمة الرئيسية لصاحب الجلالة Letsie III، ملك مملكة ليسوتو	
• كلمة افتتاحية لفخامة الرئيس Julius Maada Wonie Bio، رئيس جمهورية سيراليون	
• رسالة أدلت بها معالي المهندسة نورة سليمان الفصام، وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار في دولة الكويت، بالنيابة عن صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت	
• رسالة أدلى بها معالي السيد Hussein Bashe، وزير الزراعة في جمهورية تنزانيا المتحدة بالنيابة عن فخامة الرئيسة Samia Suluhu Hassan، رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة	
• رسالة بالفيديو من الدكتور Muhammad Yunus، كبير مستشاري الحكومة المؤقتة في جمهورية بنغلاديش الشعبية	
• بيان للدكتور محمد الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية	
• بيان للسيدة Janja Lula da Silva، السيدة الأولى لجمهورية البرازيل الاتحادية	
بيان رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)	50
حدث رئيسي: إطلاق إمكانات التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر	101-52

36- **افتُتِحت الجلسة في الساعة 9.30 صباحا.**

افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)

بيان ترحيبي لرئيس مجلس المحافظين

37- أعلن **رئيس مجلس المحافظين** افتتاح الدورة الثامنة والأربعين لمجلس المحافظين بعدما أدلى أولا ببيان ترحيبي، يرد نصه الكامل في الفصل 4.

اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) (GC 48/L.1/Rev.1)

38- **اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال المؤقت (GC 48/L.1/Rev.1) وأحاط علما ببرنامج عمل الدورة المتاح على هذا الرابط.**

انتخاب نائبين لرئيس مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)

39- أشار **رئيس مجلس المحافظين** إلى أن نائبَي رئيس مكتب مجلس المحافظين، سعادة السيد عبد الكريم طواهريّة، السفير والممثل الدائم للجمهورية للجزائر لدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في روما، ومعالي السيد Patricio Estebán Troya Suárez، القائم بالأعمال المؤقت للممثلية الدائمة لإكوادور لدى وكالات الأمم المتحدة في روما، قد توليا مهام أخرى، وبالتالي توقفا عن كونهما محافظين، وقال إنه وفقا للمادة 12 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، ولا سيما المادة 12-2 منه، وبعد مشاورات داخل القائمتين باء وجيم، جرى ترشيح معالي السناتور Abubakar Kyari من نيجيريا ومعالي السيدة Tatiana Rosito من البرازيل وانتخابهما على النحو الواجب نائبَين لرئيس مجلس المحافظين.

حفل الافتتاح

بيان ترحيبي للسيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق

40- رحب **السيد ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) بحضور معالي السيد Giancarlo Giorgetti، وزير الاقتصاد والمالية في جمهورية إيطاليا؛ وصاحب الجلالة Letsie III ملك مملكة ليسوتو، المتحدث الرئيسي؛ وفخامة السيد Julius Maada Wonie Bio، رئيس جمهورية سيراليون؛ ومعالي السيدة نورة سليمان سالم الفصام، وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار في دولة الكويت، التي ستلقي كلمة بالنيابة عن صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت؛ ومعالي السيد Hussein Bashe، وزير الزراعة في جمهورية تنزانيا المتحدة، الذي سيلقي بيانا بالنيابة عن فخامة السيدة Samia Suluhu Hassan، رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة؛ ومعالي الدكتور محمد الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛ وسعادة السيدة Janja Lula da Silva، السيدة الأولى لجمهورية البرازيل الاتحادية. كما أعرب عن تقديره لمعالي الدكتور Muhammad Yunus، كبير مستشاري الحكومة المؤقتة في جمهورية بنغلاديش الشعبية، الذي سيلقي كلمة مسجلة مسبقا بالفيديو أمام مجلس المحافظين.

41- ويرد النص الكامل للبيان الترحيبي في الفصل 4.

بيان ترحيبي لمعالي السيد Giancarlo Giorgetti، وزير الاقتصاد والمالية في جمهورية إيطاليا

42- أدلى **معالي السيد Giancarlo Giorgetti** (إيطاليا) ببيان افتتاحي.

كلمة رئيسية أدلى بها صاحب الجلالة Letsie III ملك مملكة ليسوتو

43- أدلى **صاحب الجلالة الملك Letsie III** (ليسوتو) بكلمة رئيسية، يرد نصها الكامل في الفصل 4.

كلمة افتتاحية لفخامة الرئيس Julius Maada Wonie Bio، رئيس جمهورية سيراليون

44- أدلى **فخامة الرئيس Julius Maada Wonie Bio** (رئيس سيراليون) بكلمة افتتاحية، يرد نصها الكامل في الفصل 4.

رسالة أدلت بها معالي السيدة نورة سليمان سالم الفصام، وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار في دولة الكويت، بالنيابة عن صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت

45- أدلت **معالي الوزيرة نورة سليمان سالم الفصام** (الكويت) برسالة بالنيابة عن صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، يرد نصها الكامل في الفصل 4.

بيان أدلى به معالي السيد Hussein Bashe، وزير الزراعة في جمهورية تنزانيا المتحدة، بالنيابة عن فخامة الرئيسة Samia Suluhu Hassan، رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة

46- أدلى **معالي السيد Hussein Bashe** (جمهورية تنزانيا المتحدة) ببيان بالنيابة عن فخامة الرئيسة Samia Suluhu Hassan رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة، يرد نصه الكامل في الفصل 4.

رسالة عبر الفيديو من معالي الدكتور Muhammad Yunus، كبير مستشاري الحكومة المؤقتة في جمهورية بنغلاديش الشعبية

47- ألقى **الدكتور Muhammad Yunus** (بنغلاديش) رسالة مسجلة مسبقا بالفيديو، يرد نصها الكامل في الفصل 4.

بيان للدكتور محمد الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

48- أدلى **الدكتور محمد الجاسر** (رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) ببيان، يرد نصه الكامل في الفصل 4.

بيان للسيدة Janja Lula da Silva، السيدة الأولى لجمهورية البرازيل الاتحادية

49- ألقت **السيدة Janja Lula da Silva** (السيدة الأولى للبرازيل) كلمة، يرد نصها الكامل في الفصل 4.

بيان لرئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)

50- أدلى **السيد لاريو** (رئيس الصندوق) ببيان، يرد نصه الكامل في الفصل 4.

51- شكر **رئيس مجلس المحافظين** السيد لاريو على بيانه، وأعرب عن تقديره لقيادته والتزامه الراسخ بمهمة الصندوق.

حدث رئيسي: إطلاق إمكانات التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر

52- قدمت **السيدة كلوديا تن هاف** (سكرتيرة الصندوق) الحدث الرئيسي الذي ستنسقه السيدة Lerato Mbele، وهي شخصية إعلامية عالمية مرموقة من جنوب أفريقيا.

53- وأشارت **المنسقة** إلى أن الحدث يهدف إلى بدء مناقشة بشأن تعزيز وتعبئة الدعم لعمل التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر، فقالت إن الوضع المتردي لمن يعيشون في فقر مدقع قد تفاقم بفعل عوامل مثل النزاع والنزوح والمرض وسوء التغذية وأنماط الطقس غير المنتظمة الناجمة عن تغير المناخ. ومع ذلك، انخفض الفقر بشكل ملحوظ على مدى السنوات الخمس والثلاثين الماضية، بحيث أصبح يؤثر الآن على أقل من 10 في المائة من سكان العالم، مما يشير إلى تغيير في الخطاب السائد المتعلق بالفقر والجوع والضعف. ومع ذلك، لا بد من اتخاذ إجراءات حاسمة لتحقيق هدفَي القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي بحلول عام 2030.

54- وإزاء هذه الخلفية، أطلق الرئيس البرازيلي Lula da Silva، بصفته رئيسا لمجموعة العشرين، التحالف في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، مؤكدا أن عمله ينبغي أن يتماشى مع هدفي التنمية المستدامة 1 و2 اللذين يهدفان إلى القضاء على الفقر والجوع، مع التركيز على الأطفال، ولا سيما من هم دون سن الخامسة، باعتبارهم المجموعة الأكثر عرضة للآثار الجسدية والنفسية السلبية الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي. ويمكن حل مشكلة هدر الأغذية من

خلال كسر السلاسل القائمة وتعزيز الشراكات والتحالفات بقيادة حاسمة لتحفيز النظام المالي المتعدد الأطراف وجمع المجتمع المدني والشباب والحكومات في محاولة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

55- ورحب **السيد لاريو** (رئيس الصندوق) بالمشاركين، وأشار إلى أن المجلس المؤقت لمناصري التحالف العالمي قد شرع في اليوم السابق، في اجتماعه الأول، في بحث سبل التنفيذ، وقال في كلمته الافتتاحية إن انعقاد هذا الحدث بعد ثلاثة أشهر فقط من إطلاق التحالف يعكس التزام 180 بلدا بمكافحة انعدام الأمن الغذائي والفقر وعدم المساواة. كما أتاح فرصة لتحديد كيفية تحويل طموحات التحالف والتزاماته إلى عمل فعال يركز على المجتمعات المحلية الريفية، والإدماج الاجتماعي، وشبكات الأمان الاجتماعي، على غرار النموذج البرازيلي في هذه المجالات. ويضم التحالف بالفعل أكثر من 150 عضوا، وهو يتواءم بشكل وثيق مع كل ما يمثله الصندوق، بما في ذلك التنمية والشمول المدفوعتان محليا، مع التركيز على المجتمعات المحلية المهمشة المتخلفة وراء الركب والفئات المهمشة والسكان الريفيين الفقراء، وعلى كيفية تمكين الشركاء المحليين من توفير التمويل واعتماد ممارسات أفضل للتغلب على العقبات التي تعترض الزراعة والتنمية الريفية من خلال تدخلات مستهدفة.

56- وفيما يتعلق بفهم ما نجح وما لم ينجح، وما يمكن تحسينه، وعد التحالف بأن يُحدث تحولا. وسيستمع المشاركون في الحدث الحالي إلى متحدثين من أفريقيا وآسيا بشأن الممارسات المتبعة في بلدانهم، حيث أدى التعاون الناجح على مر السنين إلى تحسين سبل العيش والوصول إلى الأسواق، ووسَّع نطاق عمليات الري والزراعة الذكية مناخيا. كما ستُسمع أصوات الشعوب الأصلية والنرويج، أحد البلدان الشريكة العديدة التي تتوخى دعم التحالف. ويمثل التحالف فرصة للبناء على سياسات واستثمارات مثبتة، ولإزالة العوائق الهيكلية التي تعترض التنمية، ولا سيما في الميل الأول وفي المجتمعات المحلية المتخلفة عن الركب. وشملت المسائل الأخرى التي تشكل جزءا من المناقشة العامة إصلاح الهيكلية المالية الدولية، والمسائل المتعلقة بالديون الوطنية التي غالبا ما حالت دون الاستثمار في الصحة والتعليم والتنمية الريفية.

57- ووافقت **المنسقة** على أن الإجراءات المتخذة لضمان عدم تخلف أحد عن الركب تنسجم مع رؤية التحالف والتي تحظى بدعم والتزام متزايدَين.

58- وقال **معالي السيد Jose Wellington DIAS** (وزير التنمية والمساعدة الاجتماعية والأسرة ومكافحة الجوع في البرازيل) في كلمته الافتتاحية إن الرئيس Lula da Silva أطلق التحالف لتسريع تحقيق هدفَي التنمية المستدامة 1 و2، لأن العالم لم يبذل جهودا كافية في هذا الصدد. ومع انعكاس الاتجاه المستمر في انخفاض معدلات الفقر والجوع، اعتمد التحالف نهجا مبتكرا يهدف إلى تعزيز الدعم الوطني لتنفيذ مجموعة واسعة من البرامج الوطنية القائمة على الأدلة والمعترف بكفاءتها. ومن خلال مبادرة التحالف Sprints 2030، أعلن العديد من أعضاء التحالف عن التزامات كبيرة تهدف إلى دعم الملايين من خلال التحويلات النقدية والبرامج التي تتناول، من بين أمور أخرى، التغذية المدرسية والطفولة المبكرة والإدماج الاجتماعي والاقتصادي. كما تلقى التحالف مخصصات سخية من جهات مانحة ومؤسسات مالية، بما في ذلك بنك التنمية للبلدان الأمريكية.

59- وكُلِّف مجلس مناصري التحالف بتأمين وضمان عمل التحالف في مناخ شهد تغيرا جذريا خلال الأشهر الأخيرة. ويجب الإسراع في عكس مسار التراجع المستمر في التمويل، وتعزيز التعاون، لبناء عالم عادل وخالٍ من الجوع والفقر. وقدم التحالف بديلا لنموذج مساعدات خلق وأدام حالة من التبعية فقط، بدلا من بناء القدرات الوطنية.

60- وفي إطار الاحترام الكامل للسيادة الوطنية، يتمثل الهدف في تزويد البلدان بالحد الأدنى من شروط التمويل والدراية التقنية اللازمة لرعاية سكانها باستخدام مواردها الخاصة. وكان بناء القدرات ونظم الوقاية والاستجابة الوطنية الفعالة أقل تكلفة بكثير من الاستجابة لحالات الطوارئ المتتالية، التي همَّشت الحكومات المحلية وأبقتها معتمدة على الغير. والجوع والفقر كارثتان اجتماعيتان وإنسانيتان يمكن تجنبهما من خلال التحلي بالشجاعة للتصرف بشكل مختلف وتوجيه المساعدات نحو المجالات التي يُحتمل أن يكون لها أكبر الأثر. ويضطلع الصندوق، إلى جانب هيئات مثل

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ولجنة الأمن الغذائي العالمي، بدور رئيسي في هذا السياق. وتؤكد البرازيل دعمها للجهود المبذولة لضمان نجاح التحالف في معالجة قضية الجوع المُلِحة لبناء عالم أفضل.

61- وأعربت **المنسقة** عن موافقتها على أهمية الركائز الثلاث الرئيسية، وهي السيادة على السياسات الوطنية، والدعم التقني لتطوير الحلول المحلية، والدعم المالي من الشركاء المتعددي الأطراف والجهات المانحة الأخرى، وقالت إن المجتمعات المحلية الريفية هي العمود الفقري للمجتمع، إذ توفر الغذاء للسكان، وغالبا ما تسهم، بالإضافة إلى ذلك، في حماية الثقافة.

62- **وعُرض شريط فيديو عن التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر.**

63- وبعد أن أعربت **المنسقة** عن خالص امتنانها للرئيس Lula da Silva لقيادته في مجال الفقر والجوع، قدمت المتحدثين في الحدث:

- معالي السيد Hussein Bashe، وزير الزراعة في جمهورية تنزانيا المتحدة
- معالي السيد Abubakar Kyari، وزير الزراعة والأمن الغذائي في نيجيريا
- معالي السيدة Chanthakhone Boualaphanh، نائبة وزير الزراعة والغابات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

64- ودعت المتحدثين إلى تبادل أفضل الممارسات والرؤى بشأن كيفية تصعيد عمل التحالف وتضخيمه.

65- وركز **معالي السيد Hussein BASHE** (وزير الزراعة في جمهورية تنزانيا المتحدة) على مسألتَي الفقر المتعدد الأبعاد والعقبات في مجال التحول الزراعي، وقال إن العقبة الرئيسية التي تواجه بلده والعديد من البلدان الأخرى في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا تنبع من سوء فهم تعريف "المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة"، والذي يؤثر تأثيرا غير مباشر على جملة أمور، منها البحث والتطوير، والإمدادات من البذور، ومسائل الري. وأي تعريف للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة يشير إلى أنهم مجرد سكان المناطق الريفية الذين يعملون على توفير الغذاء لأسرهم يغفل دورهم كمؤسسات تجارية صغيرة. ولتخطي العقبات الرئيسية التي تواجههم، يحتاج هؤلاء المزارعون إلى رأس المال والتكنولوجيا وخفض التكاليف والحواجز غير الجمركية للتجارة مع أجزاء أخرى من العالم، مما سيوفر لهم المدخلات ورأس المال.

66- وأشار إلى أن بلده، بعد أن أدرك أن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لا يستطيعون تطبيق المكننة حسب الحاجة دون إعادة هيكلة الاستثمار، يوفر لهم الآن التمويل اللازم للحصول على قروض صغيرة منخفضة الفائدة من خلال بنك التنمية الزراعية في تنزانيا. كما تمكن المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة من استئجار الجرارات بأسعار مدعومة من مراكز المكننة المنشأة حديثا. وينبغي عدم اعتبار هذه المرافق إعانات مجانية، بل استثمارا طويل الأجل لمساعدة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على التحول إلى مزارعين تجاريين صغار أو متوسطين قادرين على شراء مدخلاتهم وتمويل مكننتهم بأنفسهم.

67- وقالت **المنسقة**، بعد أن نقلت الانتباه إلى حالة نيجيريا وجهودها الناجحة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، سيكون من المثير للاهتمام التعرف على رؤية البلاد لإطلاق العنان للأثر التحويلي من خلال التركيز على الشباب والشراكات مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الصندوق.

68- وشكر **معالي السيد Abubakar KYARI** (وزير الزراعة والأمن الغذائي في نيجيريا) الصندوق على تعاونه الطويل الأمد مع بلاده، وقال إن جميع الأنشطة الزراعية في نيجيريا تقريبا يقوم بها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين يحصلون على دعم بدلا من إعانات. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية الكلية وغيرها من التحديات، مثل جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ، فقد كان للتحسينات الناتجة أثر كبير على إنتاج الغذاء.

69- وشكل النمو السكاني تحديا إضافيا أمام تحقيق الأمن الغذائي في نيجيريا، حيث تضاعف عدد السكان تقريبا خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، مع توقعات مقلقة بارتفاعه إلى ما يقرب من 400 مليون نسمة بحلول عام 2050. وفي ضوء معدلات الولادة المرتفعة للغاية في جميع أنحاء أفريقيا عموما، جاء إطلاق التحالف في الوقت المناسب تماما. وقد تطلبت معالجة هذا الوضع نهجا إنسانيا يهدف إلى النهوض بالإنسانية لتحسين حياة الجميع. وقد اتخذت نيجيريا بالفعل خطوات مهمة في هذا الاتجاه، لا سيما من خلال إحداث ثورة في إنتاج المحاصيل الأساسية. ونتيجة لذلك، لم تعد نيجيريا تعتمد بشكل كبير على واردات الأرز، وأصبحت ثاني أكبر منتج للذرة الرفيعة في العالم.

70- واستجابة للتحديات الكبرى بخلاف النمو السكاني، بما في ذلك التصحر السريع في الشمال، وتآكل السواحل في الجنوب، والنزاعات بين المزارعين والرعاة بسبب ندرة الأراضي الزراعية والمراعي، انصبَّ تركيز نيجيريا على دعم منتجي الأغذية الصغار والبالغي الصغر. وعلى الرغم من الاستثمار الطويل الأمد في الزراعة، لم تشهد المجتمعات المحلية الريفية أي تغيير يذكر، ولا تزال من الفئات الأشد فقرا، رغم كونها المُنتِج الرئيسي للغذاء. والواقع أنه ينبغي تعويض المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة المحليين بقدر أفضل بكثير، مما سيسمح لهم بالاستثمار في زراعاتهم الخاصة.

71- وحوَّلت **المنسقة** الانتباه إلى المنظور الآسيوي، وتساءلت عن أفضل السبل التي يمكن للتحالف من خلالها دعم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

72- وشكرت **معالي السيدة Chanthakhone BOUALAPHANH** (نائبة وزير الزراعة والغابات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) الصندوق على الدعم التقني والمالي الذي يقدمه للعدد الكبير من السكان الريفيين في بلدها العاملين في الزراعة، وقالت إن تغير المناخ، وانخفاض خصوبة التربة، وسوء النقل، وصعوبة الوصول إلى الأراضي، من المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين في لاو. وأضافت أن المفتاح الأول لإطلاق العنان لإمكانات التحالف بالنسبة لبلادها هو التعاون بين جميع الشركاء، ولا سيما فيما يتعلق بتقاسم الموارد والمعرفة وأفضل الممارسات. والمفتاح الثاني هو إيجاد حلول علمية وتكنولوجية مبتكرة لتعزيز الكفاءة وزيادة الإنتاجية، والأهم من ذلك كله، التكيف مع آثار تغير المناخ، كما هو الحال في نموذج لاو لتطوير صنف من الأرز الغروي القادر على الصمود في وجه الظواهر المناخية والمقبول لدى المزارعين، إلى جانب توفير مرافق لتخزين أي فائض من البذور أو المحاصيل. أما المسألة الرئيسية الثالثة فتتعلق بتمكين المجتمعات المحلية، التي ينبغي تزويدها بالتدريب والمعلومات بشأن التقنيات الزراعية وتكيف الأصناف.

73- وأخيرا، أشارت إلى أن الصندوق يعمل بشكل وثيق مع بلدها على وضع السياسات وأنشطة الترويج، وتُعطى الأولوية للأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر على جميع المستويات. وتعرب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن اهتمامها الشديد بالانضمام إلى التحالف.

74- وسألت **المنسقة** عن الفرص التي يتيحها التحالف لتوسيع نطاق التنمية وأثرها.

75- وقالت **السيدة Hege HAALAND** (نائبة مدير الإدارة العامة للتنمية المستدامة، وزارة الخارجية النرويجية)، قبل الإجابة على هذا السؤال، إن الصندوق شريك مهم في سعي بلدها لتحقيق هدفه الرئيسي لسياسة التنمية والمتمثل في القضاء على انعدام الأمن الغذائي من خلال استراتيجية لتوحيد الجهود من أجل مكافحة الجوع. وأضافت أن المهمة الأساسية للصندوق وأولويات التجديد الثالث عشر لموارده تتماشى تماما مع تلك الاستراتيجية، ومنذ التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ضاعفت النرويج دعمها الأساسي بمقدار ثلاث مرات تقريبا ليصل إلى حوالي 90 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى مساهمتها من الأموال المخصصة.

76- وفيما يتعلق بالتحالف، فإن البرازيل تستحق الإشادة لأنها جعلت مكافحة الجوع والفقر أولوية قصوى خلال رئاستها لمجموعة العشرين، وكذلك جنوب أفريقيا، خليفتها في هذا الدور، لاستمرار تركيزها القوي على الأمن الغذائي. وأشارت إلى أن النرويج تعرب عن امتنانها لاستضافتها كبلد ضيف في مجموعة العشرين، وهي منظمة تشتد الحاجة إليها، بما في ذلك لقيادتها في مكافحة الفقر وتعزيز التحول إلى نظام غذائي مستدام. ويُعد الاستثمار في الزراعة من

أفضل السبل للحد من أوجه عدم المساواة، ودعم النمو الاقتصادي، واستحداث فرص عمل جديدة، والحد من الفقر في البلدان النامية. وفي ضوء أوجه التآزر الواضحة بين مسارَي السياسات والمالية في مجموعة العشرين، فإن النرويج ترحب ترحيبا خاصا بالتحالف كمبادرة مشتركة لوزراء التنمية والمالية.

77- ويتمتع التحالف بسمات من شأنها أن تسهم في ضمان فعالية المعونة، وتجنب الازدواج، وفي نهاية المطاف توسيع نطاق الأثر الإنمائي. أولا، يقوم التحالف على أساس الطلب، والأهم من ذلك، أن البلدان النامية تتولى وضع سياساتها واستراتيجياتها وخططها الخاصة للحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي. وثانيا، تساهم الجهات المانحة بالمعرفة والموارد المالية بناء على احتياجات تلك البلدان، وفي هذا الصدد، يجب أن تسير الجهود الوطنية لتعبئة الموارد جنبا إلى جنب مع مساهمات الجهات المانحة. وأخيرا، بدلا من إنشاء قنوات تمويل خاصة به، سيعمل التحالف على التنفيذ من خلال المنظمات الدولية القائمة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والجهات المانحة. وقد ساهمت النرويج بنحو مليون دولار أمريكي في آلية دعم التحالف، وهي على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع التحالف والصندوق لمكافحة الجوع والفقر.

78- وقال **السيد Dario MEJÍA MONTALVO** (منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية) إن هناك مبررا منطقيا قويا لإنشاء التحالف، وهي خطوة تحظى بترحيب شديد. فالشعوب الأصلية ترى أن الأرض ليست ملكا لها، بل أعارها إياها أحفادها. ونظرا لوجود الشعوب الأصلية قبل قيام الدولة الحديثة، فهي لم تكن جزءا من المجتمع المدني، الذي يعد مفهوما حديثا، ولا يمكن تصنيفها إلا كشعوب أصلية. وقد أقر إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية صراحة بحقها في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وتقرير المصير. واستنادا إلى الأرقام الواردة من البلدان التي اعترفت بها قانونا، تشكل الشعوب الأصلية أكثر من 6 في المائة من سكان العالم، ولكن الواقع يظهر أن حوالي نصف عددهم الإجمالي يعيش في بلدان لا تعترف بهم رسميا. وعلاوة على ذلك، فقد واجهت تحديات جسيمة، تشمل الإخلاء من أراضيها، والتمييز، وعدم المساواة، وسرقة مواردها، وتأثيرات تغير المناخ، وكلها عوامل تفاقم التهديد الذي يطال سبل عيشها وفرديتها وثقافتها واستقلاليتها.

79- وتعمل الشعوب الأصلية على تعزيز نظمها الغذائية والتكيف مع التحديات البيئية والاقتصادية. وانطلاقا من تعلّق الشعوب الأصلية العميق بأراضيها وأقاليمها ومياهها، فهي تعتمد على ممارسات دائرية تتكيف مع نظم محددة، كما حافظت على نحو 80 في المائة من التنوع البيولوجي المتبقي على الأرض. وسيساعد التحالف، من خلال اختيار تطبيق إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، على تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة مناسبة ثقافيا، مما سيشجع بدوره على الانتقال نحو تقرير المصير وتمكين الشعوب الأصلية من تحديد كيفية التغلب على الفقر، بما في ذلك من خلال حماية نظمها الغذائية وفقا لتقاليدها الخاصة.

80- وينبغي أن تدعم استراتيجية التحالف مناصرة الشعوب الأصلية، وأن تسهل قيادة منظماتهم في تنفيذ السياسات الوطنية، وذلك باتباع نهج شامل يضم حماية الحقوق على الأراضي، والاستجابات لتغير المناخ، ورعاية الموارد، وتجنب التصحر. كما يجب الاعتراف بأن السلام أساسي بالنسبة إلى الشعوب الأصلية، مما يستلزم وضع حد لتجريمها وضمان حماية سلطاتها وقادتها.

81- وتتطلع الشعوب الأصلية إلى إدماجها بشكل إيجابي في التحالف، ورحبت ترحيبا حارا بخطط تنظيم المؤتمر الدولي الثاني للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، الذي ستستضيفه كولومبيا في عام 2026، والذي نأمل أن يشكل علامة بارزة في الاعتراف بحقوقها على أراضيها. وأعربت الشعوب الأصلية عن استعدادها الدائم لتقاسم معارفها العريقة مع آليات الأمم المتحدة، وشكرت الصندوق على إنشائه منتدى الشعوب الأصلية.

82- ودعت **المنسقة** المحافظين إلى تقديم تعليقاتهم.

83- ووصفت **مندوبة من إسبانيا** التحالف بأنه مبادرة بالغة الأهمية وأولوية ملحة، وقالت إن التزام بلادها منذ البداية قد تجلى في مساهمتها الطوعية الأولى لصندوق دعم التحالف في ديسمبر/كانون الأول 2024. كما أعربت إسبانيا عن

سرورها بالمشاركة في رئاسة مجلس مناصري التحالف. وقد جمع الطابع المبتكر للتحالف نقاط قوة من خلال استراتيجية متكاملة لتعبئة الموارد المالية والتقنية وضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

84- وسينصبُّ تركيز إسبانيا على تحقيق نهج قائم على حقوق الإنسان، مع التشديد على المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى سعيها الحاسم لتعزيز الحوكمة داخل التحالف لتحقيق المرونة وأثر كبير، ستدعم إسبانيا تنفيذ سياسات عامة مبتكرة من خلال المساعدة في تمويل برامج تجريبية مصممة بما يناسب السياق المحلي، ولا سيما في مجالات الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والإدماج الاجتماعي والاقتصادي والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية. وستشجع إسبانيا على تعبئة التمويل على نطاق واسع، وتروج بنشاط استخدام الأدوات المالية المبتكرة، مثل حقوق السحب الخاصة، وإصدارات الدين، والشروط المتعلقة بالقدرة على الصمود. وأخيرا، ستشجع إسبانيا مشاركة المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة المحليين، والشعوب الأصلية كوسيلة مهمة لتحسين التبني على الصعيد المحلي.

85- ولذلك، دعت إسبانيا جميع البلدان إلى العمل معا من أجل رفاه الإنسان، وحماية الكوكب، وتحقيق الرخاء المشترك. والجوع ليس مجرد مأساة أخلاقية، بل هو فشل جماعي غير مقبول في عالم يمتلك الموارد والتكنولوجيا اللازمة للقضاء عليه. ولا تزال إسبانيا ملتزمة بضمان أن يكون للتحالف أثر حقيقي في القضاء على الجوع والحد بشكل كبير من الفقر وعدم المساواة.

86- وقال **مندوب من مصر** إن بلاده اعتمدت، منذ انضمامها إلى التحالف عند إنشائه، سلسلة من التدابير لتحسين الأمن الغذائي وزيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات العالمية وغيرها من المسائل. وتشمل هذه التدابير برامج لدعم الأطفال والأمهات والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وتعزيز الإنتاجية الزراعية، وتوسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. وينبغي أن تعمل جميع المنظمات الدولية المعنية بالتنمية الزراعية جنبا إلى جنب لتحسين سبل العيش في المناطق الريفية، ولا سيما من خلال العمل بتكنولوجيات جديدة، بما في ذلك الزراعة الرقمية، وذلك لبناء نظام غذائي زراعي مستدام وضمان الحق في الغذاء للأجيال القادمة، وبالتالي تحقيق هدفَي التنمية المستدامة 1 و2. وتعرب مصر عن دعمها الكامل للتحالف في جهوده الرامية إلى تحقيق التنمية والقضاء على الجوع والفقر، ولا سيما في المناطق الريفية.

87- وقال **مندوب من تونس**، متحدثا بصفته وزيرا للفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في بلاده، إن تونس ملتزمة التزاما راسخا بمبادئ مكافحة الجوع والفقر، ودائما ما اعتبرت الصندوق شريكا متميزا حقق التعاون معه على مدى عقود تقدما ملحوظا في القطاع الزراعي التونسي. ويتواءم موضوع الدورة الحالية "تحفيز الاستثمار في الميل الأول" مع طموحات تونس، التي لطالما جعلت الزراعة محورا أساسيا لسياساتها الإنمائية. وترى تونس، التي تدعم بقوة التحالف، أن أولوياته ينبغي أن تكون: الاستثمار في الشباب، باعتبارهم محرك التنمية؛ وتطوير زراعة قادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية من خلال ممارسات زراعية مستدامة، والزراعة الإيكولوجية، والبنية التحتية للمياه؛ والشمول المالي، الذي يتضمن تسهيل حصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الائتمان والخدمات المالية الأخرى؛ والتعاون بين بلدان الجنوب.

88- وتتمثل الخطوة الأولى نحو تحقيق هذه الطموحات في تعزيز تمويل الزراعة الأسرية، مع التركيز على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، باعتبارهم جوهر النظم الغذائية. أما الخطوة الثانية، فتتمثل في إنشاء آليات تمويل مبتكرة، مثل صناديق الأثر، إلى جانب نُهج خضراء توفر حلولا جديدة لدعم المشروعات الاجتماعية والبيئية الكبرى. وتتمثل الخطوة الثالثة في بناء قدرات المؤسسات وأصحاب المصلحة المحليين. وبدعم من الصندوق، تمكنت تونس من إحداث تحول في الحياة في المناطق الريفية من خلال تنفيذ مشروعات تهدف إلى تحقيق جملة أمور، من بينها تعزيز تمكين المرأة، وريادة أعمال الشباب، وحماية الموارد الطبيعية. وتعتمد تونس على شراكتها القوية القائمة على الثقة المتبادلة مع الصندوق، وتتطلع إلى مزيد من التعاون.

89- وقالت **مندوبة من إندونيسيا** إن بلادها، بصفتها عضوا في مجموعة العشرين وموطنا لرابع أكبر عدد من السكان في العالم، يقدر تقديرا كبيرا مناقشة المسائل الحاسمة تحت رعاية التحالف. وقد وضعت إندونيسيا ثماني رؤى إنمائية

رئيسية تهدف إلى تسريع التقدم الوطني، وتعزيز الأمن الغذائي من خلال اقتصاد أخضر ومبتكر، ودفع عجلة تنمية المناطق الريفية والمهمشة في البلاد كركيزتين أساسيتين. وفي سياق التحالف، تعهدت إندونيسيا بتنفيذ أو تحسين أو توسيع نطاق عدد من البرامج، وأطلقت مبادرات للتصدي لأوجه عدم المساواة من خلال مساعدة الأسر المعيشية على الخروج من الفقر عن طريق تعزيز الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي. كما أُطلِقَت مؤخرا مبادرة رائدة لمكافحة سوء التغذية وتعزيز التغذية الصحية في المجتمعات المحلية المحرومة، بما في ذلك من خلال توفير وجبات غذائية مجانية لنحو 80 مليون تلميذ. وأعربت عن استعداد البلاد للاستثمار في التنمية البشرية على المدى الطويل، وتمكين الشباب، وتحفيز الاقتصاد المحلي، مما سيساهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

90- ويمثل التعليم السمة الرئيسية لتلك البرامج، ليس فقط لتقديم المساعدة، بل أيضا لتعزيز المشاركة المجتمعية من خلال الشراكات لبناء اقتصاد نابض بالحياة. كما تلتزم إندونيسيا بتعزيز دور ريادة الأعمال في التنمية الريفية من خلال الشراكات مع القطاع الخاص، الأمر الذي يؤدي دورا محوريا في دفع عجلة النمو الاقتصادي والابتكار من خلال توفير موارد وخبرات إضافية. ويُعدّ الشمول أساسيا في خطة التنمية الإندونيسية، والغرض منه هو تحقيق تقدم مستدام دون تخلف أحد عن الركب. وتأمل إندونيسيا في مواصلة العمل مع الصندوق لتعزيز التعاون في برامج أكثر فعالية.

91- وقالت **مندوبة من إثيوبيا** إن المجتمع المحلي الريفي في بلادها يُعدّ عصب الاقتصاد الوطني، ويؤدي دورا حاسما في إنتاج الغذاء، وتوليد فرص العمل، والتنمية المستدامة. ويواجه المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين يشكلون غالبية السكان الريفيين، تحديات مستمرة، بما في ذلك تغير المناخ، ومحدودية الوصول إلى الأسواق والتمويل، والفرص الاقتصادية المقيدة، ولاسيما بالنسبة إلى الشباب والنساء.

92- وكان تركيز الصندوق على تحفيز الاستثمار في الميل الأول متسقا مع أولويات التنمية الوطنية لإثيوبيا، والتي تتمثل في تعزيز الإنتاجية الزراعية، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، وضمان سبل عيش ريفية مستدامة. ويمكن تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة من خلال تغيير النموذج الذي ينطوي على اعتبار المناطق الريفية النقطة الأخيرة للتدخل إلى الاعتراف بأهميتها بوصفها الخطوة الأولى والأكثر أهمية في سلسلة القيمة الزراعية. ولم يكن المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة مجرد مستفيدين من برامج المساعدة والتنمية؛ بل كانوا جهات فاعلة اقتصادية رئيسية قادرة على دفع عجلة النمو الوطني عند حصولهم على الدعم المناسب. وفي إثيوبيا، حيث تمثل الزراعة أكثر من 35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتشغّل ما يقرب من 70 في المائة من السكان، يمكن للاستثمارات الاستراتيجية في الميل الأول أن تحقق مكاسب اقتصادية كبيرة، مع تحويل زراعة الكفاف إلى قطاع مربح وقادر على الصمود يسهم في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

93- ويمكن لمبادرات الصندوق في إثيوبيا، التي تشمل برامج ائتمانية مستهدفة، أن تؤدي دورا حاسما في التصدي للتحدي المُلح الذي يواجهه المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة في الحصول على الائتمان والخدمات المالية التي تمكّنهم من الاستثمار في البذور ونظم الري والمعدات الزراعية الحديثة. وقد يُمكّن تعزيز المؤسسات المالية والتعاونيات الريفية المزارعين من القيام باستثمارات تعزز الإنتاجية وتحقق دخلا أعلى وتسهم في تحقيق الأمن الغذائي. كما أن دمج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة الكبيرة من خلال الزراعة التعاقدية والنماذج التعاونية والاستثمار في تصنيع المنتجات الزراعية سيزيد أيضا قدرتهم التفاوضية ويضمن سعرا عادلا في السوق. وأخيرا، يُعد توسيع البنية التحتية الريفية أساسيا لسد الفجوة بين صغار المنتجين والأسواق المحلية والدولية الأوسع نطاقا.

94- ونظرا لضعف إثيوبيا أمام تأثيرات تغير المناخ، يجب أن تهدف الاستثمارات في الميل الأول إلى إعطاء الأولوية للزراعة الذكية مناخيا وتعزيز المعرفة المحلية ومهارات الإدارة المستدامة للأراضي. ويجب أيضا أن تسعى إلى تحسين فرص عمل الشباب الريفي من خلال المؤسسات الزراعية التي تركز على الشباب، وبرامج التدريب المهني، والحلول الرقمية لربط رواد الأعمال الشباب بفرص السوق. وبالمثل، ينبغي للسياسات واستراتيجيات الاستثمار التي تراعي المنظور الجنساني أن تضمن تمكين النساء، اللاتي يشكلن ما يقرب من نصف القوة العاملة الزراعية الوطنية، من التغلب على الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الموارد الإنتاجية.

95- وفي إثيوبيا، استلزم التنفيذ الناجح لاستثمارات الميل الأول اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة يشمل المؤسسات العامة، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والشركاء الإنمائيين، والمجتمعات المحلية. ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تدفع الاستثمارات المبتكرة والفعالة في الأعمال الزراعية الريفية، والخدمات المالية، وتطوير البنية التحتية. وتتطلب مثل هذه الاستثمارات في الأمن الغذائي المستقبلي للبلاد، والاستقرار الاقتصادي، والقدرة على الصمود، زيادة الدعم المالي والتقني الذي يقدمه الصندوق لمبادرات التنمية الريفية المتوائمة مع الأولويات الوطنية لإثيوبيا.

96- وأكد **مندوب من سويسرا** على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة ضعف التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقال إن بلاده أعلنت دعمها للتحالف في المنتدى الاقتصادي العالمي الأخير في دافوس. وشملت المسائل الحاسمة التي يتعين على التحالف معالجتها تشتت الدعم المقدم للعمل على مكافحة الجوع والفقر، ونقص تمويل المشروعات ذات الصلة، والطابع المشتت لهذه المشروعات. ودعا التحالف إلى التنسيق بشكل أفضل من خلال تنفيذ سياسات وطنية واسعة النطاق ينبغي أن تسعى بفعالية أكبر إلى تحقيق آثار راسخة وتطبيق أفضل الممارسات. كما أنه من الضروري توسيع نطاق المشروعات التجريبية الناجحة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، على النحو الذي يتضح من مشروع الشراكات بين القطاعين العام والخاص الذي تدعمه سويسرا في فييت نام، والذي يجري حاليا النظر في تكراره في أفريقيا. وينبغي أن يعزز التحالف هذه النُهج في عملية صنع القرار المستقبلية استنادا إلى البيانات المناسبة والمشروعات المجربة والمختبرة. وستسعى سويسرا إلى تسخير خبراتها ومعارفها وشبكاتها بفعالية في تعاونها مع التحالف.

97- وقالت **مندوبة من غابون**، متحدثة بصفتها وزيرة الزراعة في بلادها، إن لدى غابون رؤية جريئة وتحويلية للتغلب على الصعوبات التي يواجهها قطاعها الزراعي من خلال إحداث تغيير طويل الأمد في مسائل الأمن الغذائي والتغذوي. وفي عالم تتزايد فيه تحديات الأمن الغذائي وتتعطل فيه النظم الغذائية بسبب الأزمات المناخية والجيوسياسية، ومع كون القضاء على الجوع والفقر شاغلا عالميا، يعد التحالف مبادرة جديرة بالترحيب والثناء. ولذلك، ترغب غابون في الانضمام إلى الجهود المتضافرة لتخليص العالم من هاتين الآفتين، وبالمثل الاضطلاع بدور رئيسي في الابتكار المالي والتقني لتسريع وتيرة تحويل النظم الغذائية في البلدان النامية.

98- وشكرت **السيدة Gérardine MUKESHIMANA** (نائبة رئيس الصندوق) جميع المتحدثين على مساهماتهم وأفكارهم والتزامهم، فقالت إنه كان واضحا منذ البداية أن التحالف يوفر إمكانات هائلة لمعالجة المسائل الراهنة الأكثر إلحاحا، وهي الجوع والفقر وعدم المساواة. وقد برزت من هذا الحدث دلائل على الإرادة والقدرة على الانتقال من هذه الإمكانات إلى التنفيذ، وكان من أهم نتائجه ضرورة ضمان أن تكون جميع الحلول المقترحة خاصة بالسياق ومملوكة محليا وقابلة أيضا للتوسع. ويتعين على الحكومات والشركاء الإنمائيين تعبئة الموارد للمجتمعات المحلية الريفية والتعاون في الحد من مخاطر استثمارات القطاع الخاص في أصحاب الحيازات الصغيرة من المنتجين والصيادين. وينبغي مواصلة تبادل الحلول القائمة على الأدلة، والاستفادة من التحالف كمنصة فعالة لتطوير الشراكات وحوار السياسات، وإدراك جميع أصحاب المصلحة لضرورة التحلي بالتواضع والنقد الذاتي. وقد حان الوقت للتصدي للتحديات الهيكلية التي تعيق تقدم العديد من البلدان. ومع تشغيل التحالف، سيلزم العمل بالتوازي على تعزيز الإصلاحات المالية العالمية، بما في ذلك تعزيز المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، إلى جانب الجهود المبذولة لمعالجة خطة الديون.

99- ويمكن للأمثلة القوية التي عُرضت خلال الحدث أن تشكل خارطة طريق لتوسيع نطاق النماذج الناجحة، وقد أوضحت ما يمكن تحقيقه عند مواءمة الدعم العالمي مع الأولويات الوطنية. كما أظهرت كيف يمكن للشراكات والتنسيق الفعالين أن يسهلا تجاوز ما تحققه المشروعات القائمة بذاتها، وأن يربطا الاستثمار بتغيير السياسات الوطنية والعالمية الأوسع. والأهم من ذلك، أنها أظهرت كيف يمكن تغيير حياة الناس من خلال العمل معا.

100- ويلتزم الصندوق، بصفته عضوا مؤسسا في التحالف، التزاما كاملا بتحويل الطموحات إلى واقع. ويضع الصندوق على طاولة النقاش خبرته الممتدة لما يقرب من 50 عاما كمؤسسة مالية دولية، ودرايته في مجال تصميم وتنفيذ حلول

وسياسات استثمارية مستهدفة مع البلدان الشريكة لمكافحة الجوع والفقر. ويمكن للتحالف أن يُيسّر هدف الصندوق المتمثل في تحقيق برنامج عمل بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وتشمل الفرص الحاسمة للحفاظ على هذا الزخم خلال عام 2025 رئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية. ومن خلال العمل معا، سيكون من الممكن تغيير حياة من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة.

101- وشكرت **المنسقة** جميع المتحدثين على الأفكار التي طرحوها.

102- **ورُفعت الجلسة في الساعة 1.15 بعد الظهر.**

(2) المحضر الموجز المؤقت للاجتماع الثاني المنعقد يوم الأربعاء، 12 فبراير/شباط 2025، في الساعة 2.30 بعد الظهر

رئيس الجلسة: معالي السيد Christophe Schiltz (لكسمبرغ)

جدول المحتويات

	الفقرات
حدث خاص - مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين والصندوق في عام 2025: إصلاح الهيكلية المالية الدولية لبناء مستقبل آمن غذائيا	142-104
حوار القادة بشأن تمويل التنمية: العمل كمنظومة لتحقيق أثر أكبر وأفضل	198-143
حوار القادة بشأن الاستثمار في التغذية	255-199

103- **دُعي الاجتماع إلى الانعقاد في الساعة 2.40 بعد الظهر.**

حدث خاص عن مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين والصندوق في عام 2025: إصلاح الهيكلية المالية الدولية لبناء مستقبل آمن غذائيا

104- قدمت **السيدة كلوديا تن هاف** (سكرتيرة الصندوق) منسقة الحدث الخاص، السيدة Federica Diamanti، نائبة الرئيس المساعدة لدائرة العلاقات الخارجية في الصندوق.

105- وقالت **المنسقة** إن الحدث الخاص يهدف إلى تسليط الضوء على الإنجازات الرئيسية في ظل رئاسة إيطاليا لمجموعة الدول السبع ورئاسة البرازيل لمجموعة العشرين في عام 2024 والخطط والأولويات في ظل رئاسة كندا لمجموعة الدول السبع ورئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين في عام 2025.

106- وكانت المناقشة المستمرة بشأن إعادة تشكيل الهيكلية المالية الدولية للاستجابة على نحو أفضل للتحديات الإنمائية العالمية محورية في النقاش الدولي، حيث حققت مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين إنجازات رئيسية. ودعمت خارطة طريق مجموعة العشرين نحو دور أفضل وأكبر وأكثر فعالية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والتي أطلقت في عام 2024، مستوى غير مسبوق من التعاون بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والشركاء الإنمائيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستعراض المستقل لأطر المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، الذي أجري في عام 2021 في ظل رئاسة إيطاليا لمجموعة العشرين، دفع حدود المحافظة المالية في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مما شجعها على إعادة تعريف نهجها تجاه المخاطر من أجل تسهيل زيادة الإقراض للبلدان النامية. وعلى النحو الذي أشارت قمة التواصل لمجموعة الدول السبع في عام 2024 وقبول الاتحاد الأفريقي كعضو دائم في مجموعة العشرين في عام 2022، أصبح المنتديان شاملين على نحو متزايد، وهو أمر حيوي للحوكمة العالمية الرشيدة.

107- وقدمت أعضاء فريق النقاش في الحدث الخاص:

- السيد Riccardo Barbieri Hermitte، مدير عام الخزانة، وزارة الاقتصاد والمالية في إيطاليا
- السيدة Leslie Norton، مساعدة نائب الوزير، شراكات وبرامج المساعدة الدولية، وزارة الخارجية، كندا
- معالي السيدة Tatiana Rosito، السفيرة ونائبة وزير المالية للشؤون الدولية، وزارة المالية في البرازيل
- سعادة السيدة Nosipho Nausca-Jean Jezile، السفيرة والممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها

108- وطلبت من السيد Barbieri تحديد الإنجازات الرئيسية في النهوض بخطة التنمية ضمن المسار المالي خلال رئاسة إيطاليا لمجموعة الدول السبع.

109- وقال **السيد Riccardo BARBIERI HERMITTE** (مدير عام الخزانة، وزارة الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية) إن مجموعة الدول السبع شاركت في تجديد موارد الصناديق التيسيرية، بما في ذلك التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. كما احتلت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والعمل المستمر بشأن أطر كفاية رأس المال مكانة بارزة في المناقشات، شأنها شأن التمويل المناخي.

110- وكانت أفريقيا، إلى جانب الأغذية والزراعة والنظم الغذائية، محورا مهما آخر في مسار التمويل لمجموعة الدول السبع. وقد نوقشت شراكة تعزيز سلسلة الإمداد الشاملة والقادرة على الصمود التي أُطلقت في ظل رئاسة اليابان لمجموعة الدول السبع في عام 2023، وهناك محادثات جارية بشأن مشروع في زامبيا. وعملت مجموعة الدول السبع أيضا على التحالف من أجل البنية التحتية الخضراء في أفريقيا، وروجت للمسرّع الأفريقي لتصنيع اللقاحات، وتناولت مسألة دعم البلدان الضعيفة، وناقشت إعادة هيكلة الديون، مع التركيز على السيولة في دعم البلدان التي تعاني من مشاكل الديون.

111- وفيما يتعلق بالمواضيع الشاملة الأخرى، أجرت مجموعة الدول السبع أيضا مناقشة مستفيضة بشأن الفرص والتهديدات المحتملة التي يفرضها استخدام الذكاء الاصطناعي في التنمية، بما في ذلك الآثار الاجتماعية المترتبة عليه وأثره على عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها والحاجة إلى التنظيم المناسب للوصول بفوائد هذه التكنولوجيا إلى أقصى حد.

112- وأعرب عن تفاؤل بلاده الكبير باستمرار هذه المناقشات المهمة في عام 2025 في ظل رئاسة كندا.

113- وسألت **المنسقة** السيدة Norton عن الكيفية التي ستبني بها كندا على عمل إيطاليا.

114- وقالت **السيدة Leslie NORTON** (مساعدة نائب الوزير، شراكات وبرامج المساعدة الدولية، وزارة الخارجية، كندا) إن بلادها ستسعى إلى تعزيز التعاون مع مجموعة الدول السبع بشأن القضايا الدولية، واعتماد نهج شديد التركيز لتحقيق الأثر. وقد وضعت كندا خطة لمجموعة الدول السبع قادرة على الصمود وتركز على المواضيع الاقتصادية والأمنية الأساسية المرتبطة بالأولويات المشتركة الجارية، بمجالات عمل تشمل الأمور الجيوسياسية، وسلاسل إمداد المعادن الحيوية القادرة على الصمود، والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، وتعبئة رأس المال الخاص والبنية التحتية، وحرائق الغابات. وستكون الشراكات مع الأسواق الناشئة والبلدان النامية ومجموعة العشرين أولوية أخرى.

115- كما ستنظم كندا اجتماعا للمجلس الاستشاري للمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الدول السبع لمواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين على نطاق خطة مجموعة الدول السبع، كما أنها تنظر في دعم مجموعات المشاركة في مجموعة الدول السبع لضمان أن يشكل المجتمع المدني والصناعة والأوساط الأكاديمية والنساء والشباب جزءا لا يتجزأ من العملية.

116- وسألت **المنسقة** عن مجالات العمل التي كانت فيها شراكة كندا مع الصندوق حاسمة بصفة خاصة.

117- وقالت **السيدة NORTON** (مساعدة نائب الوزير، شراكات وبرامج المساعدة الدولية، وزارة الخارجية، كندا) إن شراكة بلادها الطويلة الأمد مع الصندوق كانت حاسمة بصفة خاصة في مجالات المساواة بين الجنسين وتغير المناخ ومشاركة القطاع الخاص. وقد ثبت أن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات هو النهج الأكثر فعالية للتخفيف من حدة الفقر. وكان السجل الحافل للصندوق في تحقيق النتائج المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني والتزامه بالمساواة بين الجنسين خلال فترة التجديد الثالث عشر للموارد جديرا بالثناء.

118- ويؤثر تغير المناخ على نحو غير متناسب على المجتمعات المحلية الريفية. وقد أدى طموح الصندوق المتزايد في هذا المجال إلى جعله شريكا مهما لكندا في تناول مسألة القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية. وفي عامي 2020 و2021، قدمت بلادها قرضين بشأن المناخ بلغ مجموعهما 340 مليون دولار أمريكي لتعزيز الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية.

119- وكان تعزيز العمل مع القطاع الخاص بالغ الأهمية لتكملة الموارد الحكومية غير الكافية لتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحويل المجتمعات المحلية الريفية. وقد ساهم برنامج تمويل القطاع الخاص في الصندوق في تسهيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعبئة الموارد على نطاق أوسع. وأعربت كندا عن سرورها بتقديم مساهمة قدرها 100 مليون دولار أمريكي للبرنامج في عام 2024، وأعربت عن تطلعها إلى المزيد من النتائج والدروس من الشراكة المتطورة للصندوق مع القطاع الخاص.

120- وطلبت **المنسقة**، في معرض إشارتها إلى التزام كندا القوي ومواءمة مجالات العمل هذه مع التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، من السيد Barbieri إبداء رأيه بشأن نطاق دور الصندوق في المبادرات التي أطلقت في ظل رئاسة إيطاليا لمجموعة الدول السبع.

121- وقال **السيد BARBIERI** (مدير عام دائرة الخزانة، وزارة الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية) إن بلاده ترحب بالتوجه القوي للصندوق نحو أفريقيا، نظرا للتركيز الخاص على تلك القارة في سياسات إيطاليا الخارجية والإنمائية. وركزت المبادرة الإيطالية المعروفة باسم خطة ماتي للتنمية الأفريقية، والتي قُدمت في عام 2024 وتغطي

الآن المزيد من البلدان، على الطاقة والبنية التحتية والزراعة والصحة والمياه والتعليم والتدريب. وكان الهدف من الخطة أن تكون بمثابة شراكة بين أطراف متساوية، توفر الطاقة ليس لإيطاليا وأوروبا على نطاق أوسع فحسب، بل أيضا لدعم التنمية في أفريقيا.

122- وطلبت **المنسقة** من معالي السفيرة Rosito أن توضح بالتفصيل خارطة الطريق الطموحة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف التي وضعتها مجموعة العشرين والدور المتوخى للصندوق في هذا الصدد.

123- وقالت **معالي السيدة Tatiana ROSITO** (السفيرة ونائبة وزير المالية للشؤون الدولية، وزارة المالية في البرازيل) إن خارطة طريق المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وهي واحدة من بين العديد من المخرجات الرئيسية في عام 2024، تستند إلى استعراض أطر كفاية رأس المال والخطة الثلاثية لتعزيز المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف اللذين أُطلقا في ظل الرئاسات السابقة لمجموعة العشرين. وتألفت من 13 توصية ستُنفذ من خلال 44 إجراء، مع التركيز القوي على الابتكار في العمليات. وتؤدي المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف دورا محوريا في إعادة وضع العالم على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاق باريس، ليس عن طريق توفير التمويل والسياسات والمعرفة والمشورة التقنية فحسب، بل أيضا عن طريق الجمع بين أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص.

124- ويوجد مجال لمشاركة الصندوق من حيث التركيز المهم على الأهداف التي تقودها البلدان وعلى الموارد التيسيرية لدعم البلدان المنخفضة الدخل، وضمن الأطر المناسبة، البلدان المتوسطة الدخل أيضا. وكانت الموارد التيسيرية ضرورية لتنفيذ خطة العمل، وخاصة فيما يتعلق بالمناخ.

125- وفي إطار المسار المالي لمجموعة العشرين، ستواصل البرازيل التأكيد على الآليات المبتكرة مثل توجيه حقوق السحب الخاصة، ومبادلات الديون من أجل مكافحة الجوع، والتنمية والمناخ، وبنود الدين التي تشترط مراعاة القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية.

126- وسألت **المنسقة**، في معرض إشارتها إلى أن جنوب أفريقيا هي أول بلد أفريقي يتولى رئاسة مجموعة العشرين، سعادة السفيرة Jezile عن الكيفية التي ستحافظ بلادها من خلالها على الزخم الناتج عن عمل البرازيل، ولا سيما في ضمان تلبية النظام المالي العالمي لاحتياجات البلدان النامية، وخاصة تلك الموجودة في أفريقيا.

127- وقالت **سعادة السيدة Nosipho Nausca-Jean JEZILE** (السفيرة والممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها)، في معرض إشارتها إلى أن بلادها ستكون أيضا البلد الرابع على التوالي في الجنوب العالمي الذي يتولى رئاسة مجموعة العشرين، إن جنوب أفريقيا ستعمل على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وتعزيز الإدماج لإعطاء صوت أكبر للبلدان النامية.

128- وبالإضافة إلى خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، استرشدت الجهود المبذولة في مجالات الأغذية والزراعة ونظم الأغذية الزراعية باستراتيجية وخطة عمل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا للفترة 2026-2035 اللتين اعتُمدتا مؤخرا. وتهدف الخطة إلى تطوير البنية التحتية والشبكات لتحقيق السيادة الغذائية والاستفادة من البرامج السابقة المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية والعمل في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتهدف جنوب أفريقيا إلى تعزيز هذه الأشكال المؤسسية في القارة، مسلطة الضوء بصفة خاصة على الدعم الفعال الذي تقدمه كندا لبرامج تنمية البنية التحتية التي تقودها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

129- وفيما يتعلق بتمويل التنمية في أفريقيا، قالت إن بلدها سيركز على توسيع نطاق التمويل المبتكر - وهو مجال يؤدي فيه الصندوق دورا واضحا - وعلى بناء القدرة على الصمود من خلال تحويل النظم الغذائية والقضاء التام على الجوع.

130- وفيما يتعلق برئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين وموضوعها المتمثل في التضامن والمساواة والاستدامة، فمن المهم ضمان استفادة أفريقيا بصورة عادلة من ثرواتها من الموارد الطبيعية. وفي هذا السياق، فإن الأولوية الأولى تتمثل في ضمان النمو الاقتصادي الشامل، والتصنيع، وتوفير فرص العمل، والحد من عدم المساواة.

131- وتهدف جنوب أفريقيا كذلك إلى الاستفادة من قيادة البرازيل في تشكيل الخطاب السياسي الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي، وهو ما يمثل أولوية رئيسية أخرى. وفي ضوء الارتفاع القياسي الذي سجله مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لأسعار الأغذية في عام 2022، وما ترتب على ذلك من تضخم في أسعار الأغذية وزيادة الجوع، حتى في البلدان المتقدمة، كان الأمل هو أن توضع تدابير عالمية وإقليمية لتسهيل استقرار الأسعار، وبالتالي دعم التنفيذ الوطني للعمل داخل التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر.

132- ودعت **المنسقة** أعضاء فريق النقاش إلى تقديم المزيد من التعليقات بشأن الشراكة مع الصندوق.

133- وقالت **معالي السيدة Tatiana ROSITO** (السفيرة ونائبة وزير المالية للشؤون الدولية، وزارة المالية في البرازيل) إن خارطة الطريق التي وضعتها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تعاملت مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بوصفها منظومة. وفي هذا الصدد، كان للصندوق دور واضح في العمل على النهج الترابطي بين الزراعة والمناخ والفقر والجوع. وعلاوة على ذلك، فإن الدورة المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في البرازيل ستتناول أيضا أولويات الصندوق في مجالات المناخ والشؤون الجنسانية والشباب والشعوب الأصلية.

134- وقالت **سعادة السيدة Nosipho Nausca-Jean JEZILE** (السفيرة والممثلة الدائمة لجمهورية جنوب أفريقيا لدى الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها) إن بلادها تسعى إلى إيجاد فرص للالتزامات العالمية المشتركة. وقد أتاح عمل الصندوق في مجال الأمن الغذائي فرصة مهمة لمواءمة الخطة، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل التنمية من أجل الأمن الغذائي. وأعربت عن أملها في أن تساهم مشاركة الصندوق في قمة مجموعة العشرين المقبلة، وكذلك في قمة التغذية من أجل النمو لعام 2025، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، والقمة الخامسة للتمويل المشترك، في تسهيل مواءمة أدوات التمويل من أجل قدرة النظم الغذائية على الصمود.

135- ويجب أيضا تعزيز الاستثمار في نظم الأغذية الزراعية، مع بذل الجهود لسد فجوة التمويل وإطلاق عنان التمويل اللازم لتحقيق الأمن الغذائي للبلدان المشاركة في التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر. والتنسيق بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها حاسم في هذا الصدد.

136- وقال **مندوب من فرنسا** إن إنشاء التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر ومبادرة أبوليا للنظم الغذائية لمجموعة الدول السبع يثبت ضرورة استمرار الجهود المتعددة الأطراف لتحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الجوع وسوء التغذية. ومن الممكن أن يساهم هذا العمل في العديد من الفعاليات خارج مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين، ومن بينها القمة المقبلة للتغذية من أجل النمو.

137- وترتبط أولويات جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين والتركيز على تعزيز الأسواق الزراعية ونظم الأغذية الزراعية وتعزيز القطاع الخاص بمهمة تعزيز قدرة الأغذية والزراعة على الصمود التي أطلقت بمشاركة الصندوق في عام 2022 للتخفيف من أثر الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي. ومن الاعتبارات المهمة الأخرى التمويل بالعملة المحلية، وإمكانية توجيه حقوق السحب الخاصة إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وإنشاء روابط بين المؤسسات المالية.

138- وفيما يتعلق بخطة تمويل القطاع الخاص، سيكون من الأفضل التركيز على ريادة الأعمال والشباب مع الاستمرار في الوقت نفسه في إنشاء تحالفات بين البلدان خارج مجموعة الدول السبع. ويمكن للصندوق أن يؤدي دورا مهما للغاية في هذا المجال.

139- وقال **مندوب من النرويج**، في معرض ترحيبه بحرارة بقيادة مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين والصندوق في مكافحة الجوع والفقر، إن الأمر يحتاج إلى دعم مالي أفضل وأكثر كفاءة لتحقيق هدف التنمية المستدامة 1 بشأن القضاء على الفقر وهدف التنمية المستدامة 2 بشأن القضاء التام على الجوع.

140- ويجب أن تركز المعونة والاستثمارات في المقام الأول على المناطق الريفية الأكثر فقرا في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، مع حصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على حصة أكبر من التمويل المناخي. وتتمتع مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف، مثل الصندوق، بمكانة فريدة تسمح لها بتقديم كميات أكبر من التمويل الذي تحتاجه البلدان النامية. وينبغي للصندوق أن ينقح استراتيجيته المالية لتحقيق المزيد من الإنجازات.

141- وتمثل الملكية الوطنية عاملا إضافيا لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتحسين الحوكمة، والضرائب العادلة والتصاعدية، والخدمات الاجتماعية للجميع. ويجب زيادة تحفيز استثمارات القطاع الخاص من خلال إطار تمكيني يحفز سلاسل القيمة والأسواق المحلية في قطاع الأغذية.

142- وشكرت **المنسقة** أعضاء فريق النقاش على المناقشة الغنية، فقالت إن الصندوق ملتزم بمواصلة العمل في إطار مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين وخارج نطاقهما.

حوار القادة بشأن تمويل التنمية: العمل كمنظومة لتحقيق أثر أكبر وأفضل

143- قدمت **السيدة كلوديا تن هاف** (سكرتيرة الصندوق) الحوار الأول من حواري القادة، بعنوان "تمويل التنمية: العمل كمنظومة لتحقيق أثر أكبر وأفضل"، والذي ستنسقه السيدة Sara Pantuliano، المديرة التنفيذية لمعهد التنمية الخارجية العالمي، وهو مركز فكر معني بالشؤون العالمية.

144- وأكدت **المنسقة** على الحاجة الملحة إلى زيادة الاستثمار من أجل التغيير التحويلي، وخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، فقالت إن تكلفة التقاعس عن العمل تتزايد يوميا وبصورة مطردة عندما يتعلق الأمر بمساعدة البلدان على بناء القدرة على الصمود ومكافحة الفقر. وبالإضافة إلى عدم تحقيق الأهداف على النطاق المطلوب، أصبح نظام التمويل الإنمائي الدولي مجزأ على نحو متزايد، ويفشل في تخصيص الموارد حيث تكون أكثر فعالية. ولكن بفضل رؤساء مجموعة العشرين، اكتسب إصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف زخما في السنوات القليلة الماضية، مع التعهدات بزيادة الإقراض، وتوسيع قاعدة رأس المال، واستكشاف خيارات لمزيد من التمويل التيسيري، وتبسيط العمليات. وقد بدأت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الآن في العمل كمنظومة، وتتجه نحو مزيد من التعاون داخل المنصات القطرية، وهو تحسن عملي يتجلى، على سبيل المثال، في النهج الترابطي الذي أنشئ في مصر بين برامج المياه والأغذية والطاقة. كما أن العدد المتزايد من ترتيبات التمويل المشترك والاعتراف المتبادل بالمعايير ساعد أيضا على تعزيز الكفاءة التشغيلية عن طريق المساعدة في تخفيف الضغوط على البلدان التي تكافح للتعامل مع تعدد النظم والمؤشرات بالإضافة إلى المعايير.

145- وتزامن حوار القادة مع بدء المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي ستستضيفه إسبانيا في أواخر يونيو/حزيران 2025. وفي هذا السياق، كان من الضروري أن تتعاون الحكومات والمجتمع المدني ومراكز الفكر والمنظمات الخيرية لإعادة النظر في الهيكلية المالية الدولية بما يتماشى مع الرؤية الرامية إلى بناء نظام شامل جديد قائم على الأدلة.

146- وقدمت المتحدثة الرئيسية وأعضاء فريق النقاش في حوار القادة:

- سعادة السيدة Eva Granados، وزيرة الدولة للتعاون الدولي في إسبانيا، والمتحدثة الرئيسية
- السيد ألفارو لاريو، رئيس الصندوق
- معالي السيد محمد سليمان الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

- السيد Jin Liqun، رئيس المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، المشارك عن طريق رابط الفيديو
- السيدة Gelsomina Vigliotti، نائبة رئيس بنك الاستثمار الأوروبي
- السيد Matteo Patron، نائب رئيس البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير

147- ودعت السيدة Granados إلى إلقاء كلمة أمام مجلس المحافظين بشأن موضوع الحوار.

148- وفي كلمتها الرئيسية، أشارت **السيدة Eva GRANADOS** (وزيرة الدولة للتعاون الدولي في إسبانيا)، في معرض ملاحظتها أن 43 في المائة من سكان العالم يعيشون في المناطق الريفية، وأن 9 في المائة يواجهون الجوع يوميا، وأن 10 في المائة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، إلى أن التنمية، وإن كانت تشمل أيضا الصحة والعدالة والطاقة، فهي في نهاية المطاف تتعلق بالقضاء على الجوع والفقر. وقد شكل هذا الشاغل الرابط بين موضوع مجلس المحافظين "تحفيز الاستثمار في الميل الأول" وموضوع المناقشة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الممثلة في اللجنة، وهو كيفية العمل كمنظومة لتحقيق أثر أكبر وأفضل.

149- وسيُعقد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في عالم مختلف تماما عن عالم عام 2015، عندما انعقد المؤتمر السابق. وقد تغيرت التحديات، في صورة مسائل الأمن والمناخ، والأزمات المالية والجوائح التي أرجعت العديد من البلدان النامية عدة خطوات إلى الوراء. وبينما كانت الاحتياجات تتزايد، كانت بلدان أكثر وأكثر أهمية تبعد نفسها عن الشؤون العالمية، متناسية الأثر السلبي للعالم غير المتكافئ وغير المستقر على ملايين الأرواح. وبما أن الرخاء هو مصدر السلام والاستقرار للجميع، فإن الهدف من المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية هو تعبئة موارد أكثر وأفضل، ولاسيما لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها.

150- وفي ذلك المؤتمر السابق، كان التركيز على الانتقال من مليارات إلى تريليونات في الإنفاق على التنمية يعكس الحاجة إلى الاستفادة من المزيد من تمويل القطاع الخاص في وقت كانت فيه المساعدة الإنمائية الرسمية راكدة وكانت هناك حاجة إلى 4 تريليونات دولار أمريكي لسد فجوة التمويل لأهداف التنمية المستدامة. وبعد مرور عشر سنوات، سيُوفر المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية فرصة للنظر في أسباب عدم نجاح تلك العملية وتوسيع خطة تمويل التنمية إلى ما هو أبعد من المساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل القطاع الخاص إلى نظام إيكولوجي كامل يشمل التجارة والضرائب والعلوم والتكنولوجيا والإصلاح المؤسسي والديون.

151- وتُعد التحديات المرتبطة بالتمويل في جوهر أزمة التنمية المستدامة الحالية. ولذلك، يجب أن يكون المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، إلى جانب العملية المؤدية إليه، أيضا حافزا للتغيير. ويجب أن تأتي الموارد المتزايدة المطلوبة من مصادر أكثر وأن تكون أفضل مواءمة مع أهداف التنمية المستدامة، في حين ينبغي أن تكون القروض المقدمة للبلدان النامية أقل تكلفة. وفي هذا الصدد، كان للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف دور أساسي تضطلع به عن طريق إظهار الحاجة إلى الاستفادة من موارد القطاع الخاص وتخفيف المخاطر، وهو ما كان في كثير من الأحيان ينطوي على عنصر ذاتي. وكان عليها أيضا تكييف أدواتها مع احتياجات البلدان النامية عن طريق تقديم قروض أطول أجلا، وإتاحة فترات سماح أو فترات توقف مؤقتة حسب الاقتضاء، وتقديم قروض بالعملات المحلية. وفي جوهر الأمر، كان الهدف هو إدراج الأثر والاستدامة البيئية والاجتماعية في الحسابات المستخدمة لتحديد أين تستثمر المصارف. وفي إطار إنمائي، لا يمكن أن يعتمد هذا الحساب حصرا على العائد على الاستثمار.

152- وتمكن الصندوق، بفضل فهمه الكامل للتحديات، من الاستفادة من رأس المال من الأسواق وبالتالي تعزيز الاستثمار. وتعمل إسبانيا أيضا على الاستفادة من المزيد من الاستثمارات، وخاصة من خلال صندوقها الجديد لأهداف التنمية المستدامة، والذي سيؤدي إلى تمويل أكثر مرونة واستثمار أكبر أثرا في البلدان المتوسطة الدخل. وعن طريق توفير الضمانات والمساعدة التقنية والتمويل المختلط، فإنها ستعمل على تعزيز مستويات أعلى من التيسيرية وتغطية الخسائر الأولية لصناديق الاستثمار المؤثر. وقد سمح ذلك لإسبانيا بتصميم أدوات تمويل مبتكرة، بما في ذلك صندوق هوروما، الذي جمع ملايين الدولارات من المستثمرين الإسبان واستفاد منه أكثر من 000 90 مزارع في جميع أنحاء العالم. وأعربت عن أملها في تحقيق نجاح مماثل مع صندوق كوالي، الذي بالإضافة إلى مساعدة الشركات الزراعية

في أمريكا اللاتينية على خفض بصماتها الكربونية ومساعدة صغار المزارعين في نفس المنطقة على التكيف مع تغير المناخ، كان من المقرر أن يستثمر في شركات تكنولوجيا المناخ المبتكرة في الهند. ومن خلال الجمع بين الموارد الخاصة والعامة، أكد الصندوقان على أهمية المساعدة التقنية لتسريع العملية وتعزيز العلاقات مع المستفيدين والعمل مع المستثمرين الذين وافقوا على تغطية الخسائر الأولية وخفض أسعار الفائدة. وكان كلاهما مشاركا أيضا في التعاون بين بلدان الجنوب بين الهند وأمريكا اللاتينية.

153- وعكس مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية القلق إزاء الافتقار إلى الاستثمار الكافي في الصناديق الزراعية، وتناول الحاجة إلى الحد من انعدام الأمن الغذائي. وقد وضع نهجا استراتيجيا طويل الأجل يتضمن تعميم مراعاة المنظور الجنساني عبر نطاق تمويل التنمية وآلية متابعة أقوى لضمان المساءلة عن الالتزامات. وبالنسبة لإسبانيا، كان الالتزام بتخصيص 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للتعاون الإنمائي وللمقاييس التي تركز على نهج متعدد الأبعاد أوسع نطاقا للاستثمار المؤثر أمرا حيويا بصفة خاصة. وكان الهدف هو اعتماد وثيقة ختامية تساهم في التمويل الفعال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتشجع على تحول النموذج في هذا الصدد نتيجة للدعم السياسي للانتقال من الالتزام إلى العمل.

154- وعلى المجتمع الدولي أن يغتنم إلى أقصى حد الفرصة التاريخية الحالية لإصلاح إطار تمويل التنمية بحيث يتمكن من تلبية احتياجات البلدان والأفراد على نحو أفضل مع عدم نسيان كوكب الأرض. ويجب أن يكون التحول الإيكولوجي العادل في النظم الغذائية على رأس الخطط العالمية والوطنية، وفي هذا الصدد، تحظى بالترحيب مبادرات التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر، ومؤتمر قمة باريس من أجل ميثاق تمويل عالمي جديد، وغيرها من العمليات المماثلة.

155- وقالت **المنسقة**، في معرض إشارتها إلى أن محافظي الصندوق يمثلون وزارات المالية والزراعة والتعاون الإنمائي وقطاعات أخرى، إن هذا المزيج الفريد من نوعه من شأنه أن يعطي منظورا أكبر للمناقشة وإن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية من المرجح أن يكون الفرصة الأخيرة للوفاء بوعود خطة عام 2030. وسألت رئيس الصندوق ما إذا كان من الممكن حقا الاستفادة من الهيكلية المالية العالمية لتحقيق أهداف أشد السكان فقرا في العالم، وما هي المسائل التي يرغب الصندوق في تسليط الضوء عليها في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

156- وقال **السيد الفارو لاريو** (رئيس الصندوق) إن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية السابق ناقش كيف يمكن للقطاع الخاص أن يمول فجوة التمويل، ولكن المؤسسات المعنية واجهت تحديات في التطور وتوفير الأدوات المالية المناسبة. وبالمثل، لم تتمكن جميع الحكومات من تعزيز البيئة المواتية اللازمة لجذب استثمارات القطاع الخاص. ورغم أن القطاع الخاص بارع في زيادة المعروض من السلع والخدمات استجابة للطلب، لا يمكن أن نتوقع منه أن يعطي الأولوية للجوع والفقر أيضا. ولذلك يتعين على المؤسسات المالية استخدام أدواتها وآلياتها لمعالجة الميل الأول.

157- وفيما يتعلق بالأثر على حياة الفقراء الريفيين، أشار إلى أنه رغم توفر تمويل كاف من القطاع الخاص لتكنولوجيات التخفيف من الآثار المناخية، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لتدابير التكيف مع المناخ. وعلى نحو مماثل، ربما كان الاستثمار في الشركات الكبرى لتجارة السلع وفي تمويل الصادرات كافيا، باستثناء في الميل الأول، وهو ما يمثل تحديا كان الصندوق يسعى إلى التصدي له مع العديد من شركائه.

158- وبناء عليه، ذُكر مدى أهمية أن يتبع المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية نهجا عمليا، مع الأخذ في الاعتبار أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمساعدة الإنمائية الرسمية توفر تمويلا ضئيلا نسبيا، وأن مجرد سد فجوات التمويل لا يُعد كافيا. وكانت العديد من البلدان مثقلة بالديون بالفعل ولم تكن لديها الموارد المالية اللازمة لتمويل انتقالها في مجال الطاقة أو الأغذية. وكانت الطريقة الوحيدة لسد فجوة التمويل وجذب الاستثمار من أجل توفير فرص عمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تعزيز البيئة المواتية السليمة، ولا سيما من خلال دعم القطاع الخاص المحلي.

159- وفي مجال تمويل التنمية، كانت الأطر الخاصة بقياس فجوات التمويل وتتبعها وتحديد الاختناقات تشكل أداة حيوية. ويعمل الصندوق أيضا مع البنك الدولي وشركاء آخرين لقياس تدفقات التمويل في النظم الغذائية، وهو ما شكل خطوة أولى نحو القيام بذلك على أساس منتظم. وعلاوة على ذلك، واصل تطوير كل الأدوات التي استطاع تطويرها كمؤسسة مالية، سواء كانت ضمانات جزئية، أو قروض متعددة الجهات، أو إقراض قائم على السياسات، لتمكين الحكومات من وضع الحوافز والسياسات المناسبة.

160- وطلبت **المنسقة** من معالي السيد الجاسر وصف استراتيجية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من أجل الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية والحديث عن التحديات المحددة المواجهة في تعبئة التمويل من جميع المصادر للاستثمار في التحول الريفي.

161- وقال **معالي السيد محمد الجاسر** (رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) إن المجموعة ركزت منذ إنشائها على الزراعة وإنتاج الأغذية باعتبارهما العنصر الأساسي للتنمية. وبدأت معظم الاقتصادات الصناعية أو ما بعد الصناعية كمجتمعات زراعية أبقت الناس في الأراضي وينتجون الأغذية، مما أدى إلى تجنب الحاجة إلى الذهاب إلى أماكن أخرى بحثا عن الأغذية أو سبل العيش. وإجمالا، مولت المجموعة نحو 700 1 مشروع زراعي بتكلفة تقارب 24 مليار دولار أمريكي، في حين يبلغ إجمالي حافظة استثماراتها حاليا أكثر من 4 مليارات دولار أمريكي في المشروعات الزراعية وحدها. وفي عام 2023، وفي مسعى مشترك مع مجموعة التنسيق العربية، تعهدت بتخصيص 13 مليار دولار أمريكي، وهو ما يزيد على نصف إجمالي المبلغ المتاح، لمشروعات مراعية للمناخ على أساس أن تغير المناخ والزراعة يرتبطان ارتباطا وثيقا. وللتصدي لنقص الأغذية في بلدانها الأعضاء، تعهدت المجموعة بتخصيص 10.5 مليار دولار لشراء الأغذية والمشروعات الزراعية التي ستحسن أوضاعها.

162- وفي جميع أنحاء العالم، أعطت الحكومات الأولوية للتصنيع على حساب التنمية الزراعية وإطعام شعوبها، الذين لا يمكن أن نتوقع منهم أن يكونوا عمالا صناعيين منتجين أو صناعيين مبتكرين ومبدعين إذا لم يحصلوا على تغذية جيدة إلى حد معقول. ولذلك انضمت مجموعته إلى مجموعة التنسيق العربية في التأكيد على دور الزراعة في ظل التحديات الخطيرة التي يفرضها تغير المناخ.

163- وينبغي أن ينصب التركيز بقوة على مساعدة البلدان على تحسين قطاعها الزراعي، ولهذا الغرض التزمت المجموعة، على سبيل المثال، بتمويل مشروع ضخم لتعزيز القدرة على الصمود فيما يخص المياه في كازاخستان. ورغم أن المبالغ المطلقة للتمويل لم تكن كافية، فإن المسألة الأكثر أهمية تمثلت في ضمان توجيه كل الموارد المتاحة نحو تعزيز إنتاج الأغذية والتنمية الزراعية.

164- وسألت **المنسقة** السيد Jin عن كيف يواءم المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية استراتيجيته الاستثمارية في البنية التحتية مع الاستثمار من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية وما هي الالتزامات التي يتعين على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية تقديمها في القمة الخامسة للتمويل المشترك لزيادة التمويل المختلط إلى أقصى حد وإطلاق عنان رأس المال الخاص.

165- وقال **السيد JIN Liqun** (رئيس المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية)، متحدثا عن طريق رابط الفيديو، إنه من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية واسعة النطاق من خلال الاستثمار في البنية التحتية وغيرها من القطاعات الإنتاجية، أكد المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية على أهمية العمل كمنظومة مع المصارف الإنمائية الأخرى للاستفادة من الموارد وفعل المزيد مما كان من الممكن فعله لتعزيز التنمية. ومن المهم أيضا تعزيز استثمارات القطاع الخاص، حيث يُعد حجمها مؤشرا قويا على مدى نجاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في العمل.

166- وينبغي فهم البنية التحتية على نطاق واسع لتشمل البنية التحتية الرقمية، التي تعتبر بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل. وقد ركز المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية دائما على تعزيز البنية التحتية الزراعية المناسبة، والتي يكون بدونها من المستحيل تحسين سبل العيش والإنتاجية في المناطق الريفية أو تسهيل النقل

والتسويق. وكما يتبين من تمويله للمشروعات الريفية في أفريقيا وأماكن أخرى، فإن المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لم يغفل أبدا عن أهمية توفير مرافق البنية التحتية الحديثة للسكان الريفيين، وهو السبيل الوحيد لضمان وصولهم إلى هذه البنية التحتية وإمكانية تحسين إنتاجيتهم وسبل عيشهم.

167- وإيمانا منه بضرورة توحيد الجهود بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والعمل كفريق واحد أو منظومة واحدة، عمل المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية على نحو وثيق مع مجموعة البنك الدولي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وبنك التنمية الأفريقي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وغيرها من الجهات لتعزيز الدعم لتطوير البنية التحتية الأساسية، مع تحسين البيئة المواتية لاستثمارات القطاع الخاص كنتيجة رئيسية. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن تعمل القمة الخامسة المقبلة للتمويل المشترك على حشد العديد من المستثمرين من القطاع الخاص للاستثمار في مجموعة من مشروعات البنية التحتية. ولم يسبق من قبل أن عملت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف معا بهذا القدر لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية واسعة النطاق.

168- وطلبت **المنسقة** من السيدة Vigliotti تقديم رؤى بشأن كيفية إطلاق عنان المزيد من الاستثمارات في التمويل الزراعي المبتكر وكيفية عمل بنك الاستثمار الأوروبي على الاستفادة من آلياته المتنوعة بشأن التمويل والتمويل الأخضر.

169- وأكدت **السيدة Gelsomina VIGLIOTTI** (نائبة رئيس بنك الاستثمار الأوروبي) على أهمية عمل جميع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف معا، فقالت إنه في حين ركز بنك الاستثمار الأوروبي على أوروبا، فإن 10 في المائة من مدفوعاته في عام 2024، أو 8.5 مليار يورو، كانت في أماكن خارج الاتحاد الأوروبي، الذي كان حريصا على المساهمة في عالم من النمو المزدهر الملائم للاستثمار. وكان بنك الاستثمار الأوروبي من بين المؤسسات المالية الأكثر استخداما للديون في العالم، وذلك بفضل الدعم الذي حصل عليه من ميزانية الاتحاد الأوروبي، والتي كانت مفتوحة أمام المؤسسات المالية الأخرى. وينبغي استخدام هذه الموارد العامة كضمان والتمويل بالديون، لأنها تسمح للمؤسسات بتحمل المزيد من المخاطر وتحقيق أثر مضاعف من حيث الاستثمار. وفي حالة بنك الاستثمار الأوروبي، فقد مكنته هذه الموارد من إقراض الصندوق 500 مليون يورو، وبالتالي توسيع نطاق وصول بنك الاستثمار الأوروبي المحدود إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. كما مكنته من إقامة شراكات مع المصارف التجارية الخاصة بهدف دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على سبيل المثال، في قطاع تصنيع الأغذية.

170- وفي تطوير العلاقة مع القطاع الخاص، كان من المهم الاتفاق على المبادئ والأهداف التي تسمح بتقديم قروض بشروط أفضل وفترات استحقاق أطول، وهو ما كان جذابا للغاية بالنسبة لمقترضي بنك الاستثمار الأوروبي على وجه التحديد بسبب فترة السداد.

171- وقد أوضحت مناقشات مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ينبغي أن تكون أكثر كفاءة وفعالية، بما في ذلك من خلال قياس الأثر بنفس الطريقة واستخدام أطر شراء مماثلة. وقد أُنجز الكثير في هذا الصدد، كما أن التعاون بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، التي ينبغي لها أن تعمل على تطوير منصات مشتركة لفرص الاستثمار، آخذ في التحسن.

172- وأعرب بنك الاستثمار الأوروبي عن عزمه على مواصلة إقامة علاقة قوية مع الصندوق. ومع تزايد الهجرة المدفوعة بالظواهر المناخية، يتعين على المؤسسات أن تعمل معا على تدابير التخفيف من الآثار المناخية والتكيف معها على حد سواء، وأن تأخذ في الاعتبار التمويل المبتكر. ومن شأن التعاون الأفضل بين المؤسسات العامة، بما في ذلك على المستوى الدولي، ومع وكالات التنمية الوطنية، أن يعود بالنفع على الجميع. وفي هذا الصدد، شملت مبادرات بنك الاستثمار الأوروبي وقف سداد فوائد القروض في حال وقوع حدث مناخي. وانضم بنك الاستثمار الأوروبي أيضا إلى تحالف السندات الخضراء الذي يدعم البلدان المنخفضة الدخل والناشئة في وضعها للممارسات والمعايير الجيدة

فيما يتصل بإصدارات السندات الخضراء. وباختصار، يوجد العديد من الأمور الجديدة التي يتعين العمل عليها، ولكن الرسالة الرئيسية هي العمل معا والاستفادة من الموارد.

173- وسألت **المنسقة** السيد Patrone عن كيفية استفادة البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير من الشراكات مع القطاع الخاص وما هي الدروس التي تعلمها بشأن تعبئة استثمارات القطاع الخاص.

174- وقال **السيد Matteo PATRONE** (نائب رئيس البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير) إن 75 في المائة من أنشطة البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير تُجرى في القطاع الخاص وأن استثماراته في القطاع العام تهدف إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص، ولم تكن سلسلة القيمة الخاصة بالأعمال الزراعية استثناء عن ذلك. وبلغ الاستثمار التراكمي للبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير طوال عمره في هذه السلسلة، والتي كانت موجودة حصريا في القطاع الخاص، أكثر من 16 مليار يورو في نحو 000 1 مشروع. وفي العادة، كانت نسبة التعبئة، أو التأثير المضاعف لتلك الاستثمارات، واحد إلى اثنين.

175- وركزت استثمارات البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في قطاع الأعمال الزراعية على تعزيز الانتقال إلى الممارسات الخضراء والتكيف مع المناخ والاستجابات على نحو متزايد لحالات الطوارئ المتكررة للكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان. وفي أوكرانيا، على سبيل المثال، عمل البنك مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى لمعالجة مسائل الأمن الغذائي، باستخدام أدوات تتراوح بين التمويل المباشر الطويل الأجل للنفقات الرأسمالية، ورأس المال العامل، والأدوات المختلطة وشبه رأس المال، والقروض ذاتية التصفية، والأسهم، والقروض المرتبطة بالاستدامة، والمشاركة في تقاسم المخاطر. ومن خلال المؤسسات المالية الشريكة، دعم البنك المؤسسات الأوكرانية الكبيرة والصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى تخفيف المخاطر عن طريق إدراج مرفق لتقاسم المخاطر في الحافظة بقيمة تزيد عن 1.2 مليار يورو، خُصص جزء منها لسلسلة القيمة الخاصة بالأعمال الزراعية.

176- وبالإضافة إلى التمويل، قدم البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير المساعدة التقنية إلى الشركات والنظم الإيكولوجية، وشارك في مناقشات السياسات، إلى جانب المؤسسات الشريكة مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق، من أجل تسهيل تطوير النظم الإيكولوجية المناسبة في الأسواق التي يعمل فيها. ومن بين الدروس المستفادة الحاجة إلى المرونة عندما يتعلق الأمر بالاستجابة للأزمات وإلى الابتكار، وخاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية الرقمية. وكانت الرقمنة، وخاصة بالتآزر مع سلسلة قيمة الأعمال الزراعية، أمرا بالغ الأهمية. وقد علمتنا التجربة أيضا أهمية تصميم التدخلات خصيصا بما يتناسب مع أسواق محددة وضرورة التواجد في الميدان. وكان البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، بوصفه ضيفا في الأسواق التي يعمل فيها، بحاجة إلى المشاركة في حوار مفتوح وبناء ومثمر مع السلطات المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل إنشاء النظام الإيكولوجي المناسب. وأخيرا، تعلم البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير عدم العمل بمعزل عن الشركاء، بل بالتعاون معهم، سواء كانوا المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، أو الجهات المانحة، أو وكالات الأمم المتحدة أو غيرها من الوكالات، أو السلطات نفسها.

177- وقالت **المنسقة**، في معرض إشارتها إلى التركيز خلال المناقشة على الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، إن توفير المزيد من التكنولوجيا المناسبة على أرض الواقع من شأنه أن يشجع القطاع الخاص بوضوح على المشاركة بقدر أكبر ومساعدة البلدان على التقدم بوتيرة أسرع.

178- وأشار **مندوب من فنلندا** إلى أهمية تعزيز الأثر التحفيزي للأموال العامة، فقال إنه سيكون من المفيد لجميع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تنسق فيما بينها على نحو أوثق وأن تتبادل المعلومات بهدف التوصل إلى تفاهمات وتعاريف مشتركة عند تتبع نسبة وأثر تمويلها بالديون وقياسهما والإبلاغ عنهما. وكانت هذه المعلومات ضرورية إذا أُريد استخدام الأموال العامة بطريقة تسهل تدفقات التمويل من القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع المفهوم الواسع لتمويل التنمية المتفق عليه في عام 2002 في المؤتمر الدولي الأول لتمويل التنمية.

179- وفي المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، وبالنسبة للصندوق وجميع المنظمات التي تتلقى تمويلا من المساعدة الإنمائية الرسمية، سيكون من المفيد استكشاف سبل الحصول على مبالغ أكبر بكثير من تمويل التنمية من جميع المصادر ذات الصلة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك ما تسمى الجهات المانحة الجديدة.

180- وفي عالم متغير ومضطرب، لا ينبغي إغفال الحاجة إلى إشراك النساء والتركيز على المساواة بين الجنسين على خطة المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية. وقد اضطلع الصندوق بعمل جيد إلى حد معقول في هذا الصدد وينبغي أن يواصل تعزيز نهجه، مع الأخذ في الاعتبار أن النساء يشكلن نصف القوى العاملة ونصف الإمكانات والموارد الاقتصادية في أي بلد. وينبغي للصندوق أيضا أن يلقي نظرة فاحصة على الربط الرقمي وأهميته.

181- وقال **مندوب من إكوادور** إن خطة تمويل التنمية توفر إطارا لتناول المسائل الأساسية المتعلقة بتعبئة الموارد من أجل التنمية المستدامة. وتشمل هذه المسائل الحاجة إلى مؤسسات مالية دولية أكثر شمولا وفعالية، وإلى مستويات مستدامة للديون الخارجية، وإلى نظام مالي أكثر انصافا. ويجب التفكير أيضا في كيفية استخدام الموارد المحدودة المتاحة بطريقة أكثر استراتيجية.

182- وينبغي أن يتجاوز هذا التفكير دخل الفرد ويقيس التنمية كظاهرة متعددة الأبعاد، مع الأخذ في الاعتبار نقاط الضعف المحددة التي تعاني منها البلدان النامية، بغض النظر عن مستويات دخلها. وعلى سبيل المثال، كانت إكوادور بلدا متوسط الدخل وجد صعوبة في الوصول إلى الموارد المناسبة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي سعيها إلى سد الفجوة الرقمية، كان لزاما عليها توجيه التمويل نحو تصميم سياسات تسمح برقمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى المزارعين الأسريين.

183- وينبغي تعزيز العمل الذي يركز على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة في الأساس، مع تركيز الجهود الجماعية على العلاقة بين التنمية المستدامة والقضاء على جميع أشكال الفقر والتأثيرات السلبية لأزمة المناخ. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشادة بالتحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر على عمله القيم.

184- وقالت **مندوبة من ملديف** إن بلادها ظلت على مدى قرون تعتمد على قطاع مصايد الأسماك، سواء من الناحية الاقتصادية أو كجزء لا يتجزأ من هويتها وثقافتها وأمنها الغذائي. وأسلوب الحياة هذا مهدد حاليا بتحديات غير مسبوقة تتطلب حلولا تحويلية تعترف بحقائق الدول الجزرية الصغيرة النامية وتضمن الحصول المنصف على تمويل التنمية.

185- وكان الصندوق من بين المنظمات الأولى التي أدركت نقاط الضعف الفريدة التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية ووضع استراتيجية مخصصة للمشاركة. ولكن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات عملية جريئة. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، خلقت أعداد السكان الصغيرة والتوزيع الجغرافي المتفرق حواجز كبيرة أمام تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة في الإنتاج والتصنيع والتصدير، مما أدى إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض العائدات وصعوبة جذب الاستثمار. وعلاوة على ذلك، فإن أرقام نصيب الفرد الأعلى من الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان كثيرا ما تخفي نقاط ضعف هيكلية عميقة وتفاوتات في الدخل، مما أدى إلى محدودية فرص الحصول على التمويل التيسيري وتصنيفها كبلدان متوسطة الدخل. وفي الوقت نفسه، نظرت المصارف التجارية والمستثمرون إلى قطاع مصايد الأسماك على أنه قطاعا محفوفا بالمخاطر، مما أدى إلى ارتفاع باهظ في أسعار الفائدة وانخفاض مشاركة القطاع الخاص إلى الحد الأدنى. وأخيرا، فإن ارتفاع درجات حرارة المحيطات، وتدهور الشعاب المرجانية، وتغير أنماط هجرة الأسماك، كلها عوامل تهدد الأسس التي يقوم عليها قطاع مصايد الأسماك في ملديف. وبدون آليات تمويل تكيفية، لن تتمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من دمج التكيف مع المناخ في تنمية مصايد الأسماك. وباختصار، القطاع الذي لا يستطيع التكيف مع المخاطر المناخية لا يستطيع البقاء.

186- وعند مناقشة الاقتصاد الأزرق، كان لا بد من إعادة تعريف نماذج التفكير والتمويل الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وبدلا من التركيز على العمليات الصغيرة النطاق، يجب إعطاء الأولوية للاستثمارات الواسعة النطاق في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وإذا ظلت الجهود مجزأة عبر جزر صغيرة متفرقة، فإن التكاليف ستظل مرتفعة للغاية، وستفشل المشروعات الإنمائية قبل أن تبدأ، وهو ما من شأنه أن يردع المؤسسات المالية ويزعزع ثقة

الجمهور في تنمية مصايد الأسماك المستدامة. وبناء على ذلك، التزمت ملديف بنهج جديد يتألف من إنشاء خمس مناطق لتربية الأحياء البحرية بهدف تطوير صناعة تربية الأحياء المائية المستدامة على نطاق واسع. وستوفر هذه المناطق للمستثمرين فرصا لا مثيل لها للاستثمار في تربية الأحياء المائية البحرية المستدامة.

187- وقالت **مندوبة من الدانمرك** إن بلادها تعمل على تعزيز الحلول المبتكرة مع الشركاء في الجنوب العالمي. وفي أوغندا، على سبيل المثال، أطلقت مبادرة للأعمال الزراعية لتقديم 65 مليون يورو في شكل قروض لأكثر من 30 مؤسسة محلية. وفي المستقبل، سيقود هذه المبادرة صندوق الاستثمار الدانمركي للبلدان النامية، بالتعاون مع شركاء أوغنديين. وقد حققت هذه الحلول المبتكرة نتائج ممتازة في أوغندا. وقد حظيت جهود الصندوق الرامية إلى العمل مع القطاع الخاص، بما في ذلك على المستوى المحلي، وتعزيز حلول التمويل المبتكر بتقدير كبير.

188- ومن الأمثلة الأخرى آلية تمويل التكيف مع المناخ في المناطق الريفية في أفريقيا، التي شارك فيها الصندوق بعمق إلى جانب الدانمرك وبلدان أخرى. وتهدف آلية تمويل التكيف مع المناخ في المناطق الريفية في أفريقيا إلى تعبئة رأس المال الخاص للتكيف مع المناخ في الزراعة على نطاق شرق أفريقيا، بما في ذلك في أوغندا. وقد كان الصندوق في وضع جيد يسمح له بالحفاظ على الزخم اللازم لمثل هذا الابتكار.

189- وتطلعا للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، قالت إن بلدها يعمل بنشاط على رفع مستوى الطموح في المشروع الأولي لتمويل التنمية بشأن تعبئة رأس المال الخاص لاستثمارات الأثر المستدامة، بما في ذلك في القطاع الزراعي. وفي هذا السياق، بذل الصندوق جهودا كبيرة لإثبات أن التحديات المحلية التي صودفت منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا في عام 2015 ليست مستعصية على الحل.

190- وأشار **مندوب من موزامبيق** إلى أن الموضوع المختار لمجلس المحافظين كان ذا أهمية بالغة في سياق الركود الاقتصادي العالمي، فقال إن الاستثمار في المجتمعات المحلية الريفية بالغ الأهمية لانتشال الناس من براثن الفقر والجوع.

191- وأضاف أن الصندوق أدى دورا حيويا في بلاده، حيث ساهم في القضاء على الفقر الريفي من خلال برامجه ومشروعاته في الزراعة ومصايد الأسماك وربط الأسواق وتنمية سلاسل القيمة والخدمات المالية الريفية. وقد نجحت المشروعات العديدة التي نُفذت، إلى جانب مشروعات أخرى، في انتشال أكثر من مليوني شخص من براثن الفقر منذ عام 1977. كما ساهمت الاستثمارات المنجزة في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود وتعزيز التنمية المستدامة والشاملة، وخاصة في الميل الأول.

192- ولا تزال موزامبيق تعاني من آثار تغير المناخ، بما في ذلك الأعاصير والفيضانات والجفاف الأكثر شدة وتكرارا. وأكد التزامها بالعمل مع الصندوق لتنفيذ جميع المشروعات وتسوية جميع المدفوعات المستحقة بهدف التصدي لأي تحديات مستقبلية بصورة مشتركة. ومن خلال التعاون، سيكون من الممكن تحسين حياة جميع السكان الريفيين، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، وتعزيز التنمية المستدامة، وتحفيز الاستثمار في الميل الأول.

193- وقال **مندوب من جمهورية الكونغو الديمقراطية** إن رواندا عرقلت جهود بلاده في كل مرة اتخذت فيها خطوات خلال السنوات الثلاثين الماضية لتعزيز إمكاناتها الإنمائية الهائلة، وخاصة في مجال الزراعة. وبلاده لا تريد حربا دائمة؛ بل إنها تحتاج إلى السلام وتريد من جميع الدول احترام القانون الدولي. كما أرادت من العالم كله أن يساعد على ضمان أن ترى رواندا المنطق وتفهم أن الجيران يجب أن يعيشوا مع بعضهم البعض بكرامة. ويحد بلاده تسعة بلدان أخرى، لكن هناك بلد واحد منها فقط يتسبب في دمار يومي.

194- وأعربت جمهورية الكونغو الديمقراطية عن استعدادها للعمل مع المؤسسات التي يمثلها أعضاء فريق النقاش ومع القطاع الخاص وجميع المنتجين لدعم الاستثمار في الصناعة الزراعية.

195- وأكدت **مندوبة من الجمهورية الدومينيكية** التزام بلادها، باعتبارها دولة جزرية صغيرة نامية، بتعددية الأطراف والتنمية المستدامة والشاملة والتعاون الدولي، فقالت إنه يجب تعزيز آليات التمويل العالمية للتصدي لتزايد أوجه عدم المساواة والضعف الاقتصادي والمخاطر المناخية.

196- ونظرا لتزايد ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية نتيجة لتغير المناخ، فإنها ستحتاج إلى تعزيز قدراتها على التكيف لضمان أمنها الغذائي، على سبيل المثال، ولكن حالات الطوارئ المناخية تجبرها على تخصيص حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لأغراض الاستجابة لحالات الطوارئ. وقد تتعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية للفقر بسبب كارثة طبيعية واحدة، مما يتطلب اتباع نهج بديل يركز، بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي، على الفجوات الهيكلية التي تحد التنمية، مثل الاستثمار والإنتاجية والابتكار والبنية التحتية والتعليم والصحة والتشريعات الضريبية والمنظور الجنساني، وأخيرا وليس آخرا البيئة.

197- وقال **السيد لاريو** (رئيس الصندوق) في كلمته الختامية إن حوار القادة كشف أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بدأت تعمل كمنظومة من حيث المعايير والبيانات. وعن طريق اتباع هذا المسار، سيكون من الممكن تقديم عرض واحد إلى بلد ما، مما يوفر عليه الكثير من الوقت. كما سلط الحوار الضوء على الحاجة إلى الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والربط الرقمي، وهو أمر بالغ الأهمية لتعزيز الشمول المالي والوصول إلى الأسواق في المناطق الريفية. كما سلط الضوء على الحاجة إلى التفكير في الطريقة التي يمكن بها للمؤسسات المالية الدولية إقامة شراكات واستحداث فرص العمل في مجال الأعمال الزراعية، والنظر إلى ما هو أبعد من الإنتاج إلى سلسلة القيمة بأكملها، بما في ذلك التصنيع والتوزيع والتحويل والتسويق والتصدير.

198- وقد أشار الحوار بوضوح إلى أن المؤسسات المالية الدولية تعمل على تحقيق أثر أكبر لكل دولار يُنفق، ولكن لم تُجر مناقشة متعمقة بشأن أنواع الأدوات التي يمكن للمؤسسات المالية الدولية تطويرها لتحفيز الاستثمار في الميل الأول. ورغم أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في وضع يسمح لها بتوفير المزيد من التمويل لتمويل التجارة والاستثمارات الأكبر، فإن التحدي يتمثل في ضمان وصول الأدوات مثل مرافق تقاسم المخاطر والقروض بالعملة المحلية وإزالة المخاطر إلى الميل الأول. وينبغي لجميع المؤسسات المالية الدولية أن تفكر في كيفية توجيه التمويل إلى المناطق الريفية التي يتواجد فيها الفقر.

حوار القادة بشأن الاستثمار في التغذية

199- قدمت **السيدة كلوديا تن هاف** (سكرتيرة الصندوق) الحوار الثاني من حواري القادة، بعنوان "الاستثمار في التغذية"، والذي ستنسقه السيدة Pieternel Boogaard، المديرة العامة لمكتب التنفيذ التقني الذي أنشئ حديثا في الصندوق.

200- **وعُرِض فيديو بشأن نهج الصندوق في مجال الزراعة المراعية للتغذية.**

201- وقدمت **المنسقة** المتحدث الرئيسي والمشاركين في حوار القادة:

- صاحب الجلالة Letsie III، ملك مملكة ليسوتو، وسفير النوايا الحسنة لدى منظمة الأغذية والزراعة لشؤون التغذية ومناصر التغذية في الاتحاد الأفريقي، والمتحدث الرئيسي
- السيد Lawrence Haddad، المدير التنفيذي للتحالف العالمي لتحسين التغذية
- السيد Brieuc Pont، المبعوث الخاص لفرنسا لشؤون التغذية والأمين العام لقمة التغذية من أجل النمو
- السيدة Erina والسيد Joel Guma، مؤسسا شركة Pristine Foods Ltd
- السيدة Dayana Domico، عضو اللجنة التوجيهية لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق

202- ودعت صاحب الجلالة الملك Letsie إلى إلقاء كلمة أمام مجلس المحافظين بشأن موضوع الحوار.

203- وقال **صاحب الجلالة LETSIE III، ملك مملكة ليسوتو** (سفير النوايا الحسنة لدى منظمة الأغذية والزراعة لشؤون التغذية ومناصر التغذية في الاتحاد الأفريقي) في كلمته الرئيسية إن الجنس البشري يقف عند منعطف حاسم

يتطلب عملا جماعيا حازما والتزاما ثابتا. وقد أصبح نطاق الجوع وسوء التغذية في العالم أوسع من أي وقت مضى، وتفاقم بسبب تضافر مجموعة من العوامل، بما في ذلك النزاعات وتغير المناخ وعدم الاستقرار الاقتصادي. وقد أدت هذه التحديات إلى تعطيل النظم الغذائية في جميع أنحاء العالم، مما ترك ملايين الأشخاص ضعفاء وعرضة للمخاطر.

204- والإحصاءات المتعلقة بالجوع وسوء التغذية مذهلة. ويفتقر أكثر من مليوني شخص إلى إمكانية الوصول المنتظم إلى الأغذية المأمونة والمغذية والكافية، وتشير التوقعات إلى أن أكثر من 600 مليون شخص سيواجهون الجوع بحلول عام 2030. وتتطلب هذه الأزمة الهائلة الوشيكة المتمثلة في الحياة غير المحققة والأحلام المؤجلة والإمكانات المهدرة، تدخلات عاجلة وشاملة. وقد أكد الموضوع المحوري المتمثل في تحفيز الاستثمار في الميل الأخير على الحاجة إلى توجيه الموارد إلى حيث تشتد الحاجة إليها، في الميل الأول من النظم الغذائية - وهي النقطة التي يتأثر فيها الأكثر ضعفا بشدة بسوء التغذية وتغير المناخ. ومن ثم فقد كان من الضروري اقتصاديا والتزاما أخلاقيا سد فجوات التمويل في مجال التغذية وتحفيز الاستثمار في الأمن الغذائي. وتُعد مستويات الاستثمار الحالية في التغذية غير كافية على الإطلاق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة هدف التنمية المستدامة 2 بشأن القضاء التام على الجوع. ويجب بناء القدرة على الصمود من خلال دعم النظم الغذائية المحلية وتمكين المجتمعات المحلية في السياقات الهشة والبلدان المنخفضة الدخل، حيث يكون عبء سوء التغذية هو الأثقل.

205- وبالنظر إلى أن المخاطر كبيرة جدا ولا يمكن تركها تتحقق، فقد كان من الضروري إدراك العلاقة المعقدة بين التغذية وتغير المناخ والتنوع البيولوجي من خلال الاستثمار في الزراعة القادرة على الصمود في الظواهر المناخية. ومن شأن ربط التغذية بتحويل النظم الغذائية أن يمكّن من تعزيز النظم الغذائية المستدامة والصحية المتجذرة في نقاط القوة لدى صغار المنتجين والمجتمعات المحلية الريفية. وكان التنوع البيولوجي هو الأساس للأمن الغذائي وتوفير المغذيات الأساسية التي تدعم تلك النظم الغذائية. ونظرا لقدرة القطاع الخاص على الابتكار وتوسيع نطاق الحلول المؤثرة واستدامتها، فإنه يؤدي دورا حيويا في هذا الصدد. ومن شأن الاستثمار في صغار المزارعين ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يفتح آفاقا للتنمية الاقتصادية، ولاسيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وقد حان الوقت لتقديم التزامات تمويل فورية ومستدامة لتمويل التغذية، وذلك في الفترة التي تسبق قمة التغذية من أجل النمو. فسوء التغذية ليس مجرد مسألة صحية؛ فهو يفرض تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة، ويستنزف الإمكانات الجماعية، ويعوق النماء الصحي للأطفال، ويعرقل النمو الوطني.

206- والوضع حرج للغاية في أفريقيا، حيث لم يتحقق سوى تقدم ضئيل نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 2، وحيث أصبح المستقبل معرضا للخطر بسبب معدلات سوء التغذية المرتفعة على نحو غير مقبول والتي أعاقت التنمية الاقتصادية، وخنقت الإمكانات، وساهمت في وفيات الأطفال. كما تأثرت أفريقيا على نحو غير متناسب بتدهور النظام الإيكولوجي وتغير المناخ، مما يؤكد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متكاملة لمعالجة مسألتي تغير المناخ والتغذية. والاستثمار في التغذية هو استثمار في المستقبل وسيؤدي إلى تحسن كبير في الصحة والتعليم والإنتاجية الاقتصادية.

207- وبالإضافة إلى العمل المتكامل، لا بد من إعادة تأكيد الالتزام بإنهاء جميع أشكال سوء التغذية من خلال إرادة سياسية قوية وزيادة كبيرة في الميزانيات الوطنية المخصصة للتغذية. ويجب على جميع أصحاب المصلحة أن يتعاونوا من أجل صياغة رؤية مشتركة للاستثمار في نظم الأغذية الزراعية المستدامة والمراعية للتغذية من أجل كسر حلقة الفقر وسوء التغذية. وبوصفه مناصر التغذية في الاتحاد الأفريقي، فقد ظلل ملتزما بالنضال من أجل القضاء على جميع أشكال سوء التغذية وضمان حصول كل الأطفال على القدر الكافي من الأنماط الغذائية الميسورة التكلفة والمأمونة والمتنوعة والمغذية، ليصبحوا أشخاصا أصحاء ومنتجين.

208- وشكرت **المنسقة** صاحب الجلالة الملك Letsie على دعوته إلى العمل، ثم انتقلت إلى المشاركين وسألت السيد Haddad عن كيفية عمل اتساق السياسات نحو اتباع أنماط غذائية صحية وما إذا كانت الاستثمارات الحالية في النظم الغذائية كافية.

209- وقال **السيد Lawrence HADDAD** (المدير التنفيذي للتحالف العالمي لتحسين التغذية)، في معرض تأكيده على أهمية السياسات في توجيه العمل والاستثمار، إن تماسك السياسات يمكن تشبيهه بمكعب روبيك، حيث الهدف هو أن ينتهي بنفس الألوان على كل جانب من جوانبه. ومن ناحية السياسات، قد تمثل هذه الجوانب، على سبيل المثال، الأنماط الغذائية الصحية، والقدرة على الصمود، والمناخ، والبيئة، والوظائف، والتجارة. ولا يمكن تحقيق أنماط غذائية صحية بمجرد التدخل في قطاع الصحة، بل يعتمد ذلك أيضا على إجراءات سياسات التجارة. وكان لسياسة المناخ والأراضي أهمية كبيرة في تعزيز الأغذية الصحية، وسياسة المياه في دعم إنتاج الخضروات، وسياسة النقل في ضمان البنية التحتية اللازمة للصادرات والاستهلاك المحلي، والسياسة الزراعية في إجراء البحوث وتطوير الأغذية المناسبة. ومن ثم فإن تماسك السياسات يمثل مسألة معقدة للغاية، مما دفع التحالف العالمي لتحسين التغذية إلى تطوير أداة، بالتعاون مع AKADEMIYA2063، للمساعدة في تحقيق ذلك. وقد اختُبرت هذه الأداة تجريبيا في نيجيريا، وكانت تقدم رؤى بشأن المفاضلات الخفية اللازمة لتحقيق أهداف السياسات.

210- وفيما يتعلق بالاستثمار في النظام الغذائي، فإن مستوياته الحالية غير كافية، ومعظم التمويل يأتي من القطاع الخاص. وليس من اختصاص الشركات أن تقرر تخصيص المزيد من التمويل للتغذية؛ ولكن يتمثل دورها في كسب المال والنمو وتوفير فرص العمل. وكان ينبغي لأولئك الذين يهتمون بالتغذية ــ الشعوب والحكومات والمنظمات غير الحكومية والشركاء الإنمائيون ــ أن يحددوا الحوافز المطلوبة لإقناع الشركات بالاستثمار في القوى العاملة المعني بالتغذية. وعلى الرغم من أن ذلك سيؤدي إلى تقليل الحوادث وزيادة الإنتاجية وتعزيز الولاء وتقليل الغياب، فإن الشركات ترى أن هذا الاستثمار مكلف للغاية. والحل هو أن يحصلوا على قروض لمثل هذا الاستثمار من المؤسسات المالية الدولية والإنمائية، إلا أن الاستثمار في التغذية صعب بالنسبة لهذه المؤسسات. وبناء على ذلك، جرى إنشاء التحالف العالمي لتحسين التغذية إزاء هذه الخلفية كمرفق لتمويل الأغذية المغذية، والذي قدم الآن قروضه الأولى لشركات مثل Pristine Foods Ltd.

211- وطلبت **المنسقة** من Erina وJoel Guma شرح دورهما في دعم الميل الأول.

212- وقال **السيد Joel GUMA** (مؤسس شركة Pristine Foods Ltd) إن شركته تقوم بمعالجة البيض السائل المبستر ومسحوق البيض، مما يوفر سوقا مستقرة على مدار العام للمزارعين في شرق ووسط أفريقيا لبيع منتجاتهم، وخاصة خلال فترات الإنتاج المرتفع للبيض، وهو ما يرتبط بتوفر الذرة. وكان من المستحيل أن تنجح عمليات الشركة لولا الشراكة التي ساعدتها برأس المال الاستثماري ودعم تنمية الأعمال، والتي غطت الميل الأول، أي روابط الشركة مع المزارعين. وبفضل هذا الاستثمار، تمكنت شركة Pristine Foods Ltd من زيادة مشترياتها من صغار المزارعين، ودفع سعر أعلى مقابل البيض ذي الجودة العالية، وتوفير خدمات التدريب والاستشارات للمنتجين، وتطوير منتجات مبتكرة لمواصلة توسيع نطاق استخدام البيض. وبالإضافة إلى ذلك، وبفضل دعم الصندوق، اختبرت الشركة نهجا تكميليا للتغذية يتضمن استخدام مسحوق البيض في أغذية الأطفال، ووجدت نتيجة لذلك أن سوء التغذية الحاد المعتدل بين الأطفال يمكن أن ينخفض إلى النصف خلال فترة 90 يوما. وبالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، يجري الآن توسيع نطاق هذا النهج مع التطوير الناتج عن ذلك لشبكة المزارعين.

213- وقالت **السيدة Erina GUMA** (مؤسِسة شركة Pristine Foods Ltd) إنها كانت مسؤولة عن تطوير شبكة المزارعين في الشركة، وهو ما ينطوي على تحديد المزارعين للتسجيل في الشبكة بناء على قدرتهم ونظم التغذية وممارسات التلقيح. ومن بين التحديات التي تواجه المزارعين انخفاض الإنتاجية، وارتفاع تكاليف المدخلات، بما في ذلك الأعلاف، وتقلبات السوق الناجمة عن الإفراط في الإنتاج. ومن خلال التفاعل، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي عن طريق الصندوق، تمكنت الشركة من تزويد المنتجين المنتمين إلى الشبكة بسوق ثابتة على مدار العام، والمعرفة التقنية اللازمة لتحسين شبكات الإنتاجية والمدخلات. ولكن يتمثل التغيير الحقيقي في وعي ومواقف النساء والشباب الذين عملت معهم الشركة وفي مساهمتهم في الشركة، والتي كانت تعتمد على إنتاجيتهم.

214- ودعت **المنسقة** إلى تقديم مداخلات من ليسوتو وسويسرا، الرئيسين المشاركين لمجموعة الأصدقاء المعنية بالأمن الغذائي والتغذية التابعة للوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها.

215- وقال **مندوب من ليسوتو** إن مجموعة الأصدقاء أنشئت مؤخرا لدعم وتعزيز جهود هذه الوكالات الثلاث للقضاء على جميع أشكال سوء التغذية من خلال تعزيز الاستراتيجيات المتعلقة بالتغذية وتعزيز أثرها من خلال تعزيز أوجه التآزر وتبادل المعرفة. وتضم مجموعة الأصدقاء حاليا 30 دولة عضوا، وهي ترحب ترحيبا حارا بالشركاء الجدد، وخاصة من آسيا وأفريقيا. ومن شأن المشاركة الأوسع أن تثري مناقشات مجموعة الأصدقاء، وتسهل تبادل الخبرات، وتعزز قدرتها على إقناع الحكومات بالاستثمار في التغذية من خلال إظهار عوائدها الكبيرة على المدى الطويل. ومن الممكن تحقيق نتائج تحويلية في مجال التغذية العالمية من خلال تعزيز الاستثمار وتطوير الشراكات الاستراتيجية. وستوفر قمة التغذية من أجل النمو التي ستعقد في باريس في مارس/آذار 2025 فرصة محورية لتقديم التزامات جريئة وتوحيد الجهود لتحقيقها.

216- وأشارت **مندوبة من سويسرا** إلى أن سوء التغذية يظل عامل الخطر الرئيسي للوفاة ويؤثر على نحو غير متناسب على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، فقالت إن التصدي لهذا التحدي ضروري من أجل الحياة الصحية والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويتطلب تحقيق تقدم كبير في هذا الصدد استثمارات منظمة ومنسقة تعمل على تهيئة بيئة محلية وعالمية مواتية للشركات والمستهلكين. ولتحقيق هذه الغاية، لا بد من ربط الاستثمار في التغذية بسياسات الدعم وأن يصاحبه تطوير البنية التحتية والتعاون بين القطاعات، بما في ذلك القطاع الخاص، في مجالات مثل الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتعليم.

217- ويلزم أيضا إقامة شراكات متينة مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومعظم الأغذية المستهلكة في جميع أنحاء العالم مصنعة، ويتطلب تحويل النظم الغذائية لضمان الأغذية المستدامة والمأمونة والمغذية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وكثيرا ما تشكل هذه المؤسسات ركيزة أساسية للنظم الغذائية المحلية، وقد أدت دورا حيويا في جعل الأغذية المغذية متاحة على نطاق واسع، ولاسيما للمجتمعات المحلية الضعيفة. وينبغي تشجيع الصندوق على الاستثمار في صناديق محددة، من بينها مرفق تمويل الأغذية المغذية، الذي عبأ الاستثمارات في مثل هذه المشروعات في أفريقيا جنوب الصحراء. ولتعزيز مكافحة سوء التغذية، من الضروري تعزيز الالتزام تجاه الشركات التي توفر فرص الحصول على التغذية، حيث يؤدي الصندوق دورا أساسيا فيما يتعلق بإصلاح النظم الغذائية العالمية.

218- وأشارت **المنسقة** إلى أن الاجتماع العالمي السابع لمنتدى الشعوب الأصلية انعقد قبل أيام قليلة، وسألت السيدة Domico عن الرسالة التي ترغب الشعوب الأصلية في إرسالها بشأن التغذية وعن رأيها في الدور المحتمل للصندوق في العمل معها بشأن محور التغذية والمناخ.

219- وقالت **السيدة Dayana DOMICO** (اللجنة التوجيهية لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق) إنه بالنظر إلى عوامل مثل العزلة الجغرافية وانعدام القدرة على الوصول إلى البنية التحتية الحديثة، فإن النهج الأصلي للتغذية يختلف بالضرورة كليا عن النهج المتبع في المجتمعات المحلية الحضرية. فالمجتمعات الأصلية تأكل أي طعام تستطيع إنتاجه في ظل ظروفها، ولم تكن النصائح والإرشادات الغذائية التي تقدمها السلطات متوافقة معها عموما، لأنها تجاهلت الديناميات الإقليمية للشعوب الأصلية وعاداتها وممارساتها ومعارف أسلافها. وبالتالي، يلزم اتباع نهج متمايز – نهج يقوم على الحوار بين الثقافات القائم على الاحترام، حيث تعترف الحكومات والمؤسسات بهذه المعرفة وتقدرها. وقد شارك الصندوق في عمل مهم للتعريف بمواقف الشعوب الأصلية ونهجها وأساليبها، التي كافحت من أجل مشاركة أفكارها بشأن إنتاج الأغذية، ومن الأمثلة على ذلك الأهمية المنسوبة إلى التقويم القمري في زراعة المحاصيل.

220- وبالنسبة للشعوب الأصلية، يعتبر العيش السلمي حيويا لتحقيق السيادة الغذائية والتغذية. ومع ذلك، فقد جرى إخلاء العديد من مجتمعاتها من أراضيها وأقاليمها، وغالبا ما كان ذلك نتيجة للنزاع المسلح. وفي تلك الحالات، كانت المعرفة والممارسات التقليدية التي تضمن بقاءهم ذات فائدة صغيرة. وكان السلام مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتناغم الإقليمي والتناغم بين المجتمعات المحلية، ولم يكن أقل أهمية من التغذية.

221- وسألت **المنسقة** عن الرسالة الخاصة التي يمكن نقلها من مجلس المحافظين إلى قمة التغذية من أجل النمو.

222- وأكد **السيد Brieuc PONT** (المبعوث الخاص لفرنسا لشؤون التغذية والأمين العام لقمة التغذية من أجل النمو)، على التحدي الكبير الذي تمثله التغذية، فقال إن التغذية من أجل النمو ترتبط بأربعة توقعات، وهي المركزية والعالمية والاستمرارية والطموح. والمركزية تعني توجيه سياسة التنمية من خلال التغذية ووضع التغذية في جوهرها. وفي الأساس، لم تكن قمة التغذية من أجل النمو تتعلق بالتغذية؛ بل كانت تتعلق بتأثيرات تغير المناخ، والصحة العامة، والمساواة بين الجنسين، والقدرة على الصمود في وجه الأزمات، والضمان الاجتماعي، والعمل السياساتي والابتكار، والذكاء الاصطناعي، والتمويل.

223- وفيما يتعلق بالعالمية، أصبح من المعترف به الآن أن سوء التغذية يمثل مشكلة تؤثر على جميع الشعوب والأمم والمجتمعات المحلية. وعلى هذه الخلفية، ينبغي أن تكون تغذية الأطفال محور العمل، مع التركيز على الأيام الألف الأولى من الحياة وعلى المغذيات الدقيقة والدور الحاسم الذي تؤديه النساء في توفيرها. كما أن التغذية تشكل عاملا من عوامل السمنة وزيادة الوزن، والمتوقع أن تؤثر بحلول عام 2030 على عدد من يعانون من سوء التغذية بقدر عدد من يعانون من فرط التغذية، في حين أن سوء التغذية بين كبار السن في البلدان المرتفعة الدخل يمثل مشكلة ناشئة. وفي النضال الجماعي ضد هذه المشكلة العالمية، كان لدى الجميع الكثير ليتعلموه من بعضهم البعض.

224- وفيما يتعلق بالاستمرارية، تمثلت النقطة الأساسية في ضرورة عدم تجاهل مبادرة "التغذية من أجل النمو" التي تُعد ممتازة، وإن كانت شديدة الهشاشة، وهو ما يتطلب وجود اتجاه ثابت ونهج استراتيجي لها. وكانت الفكرة الكامنة وراء هذه المبادرة هي تحديد قاسم مشترك بين الأمم من خلال التواصل مع الناس وهم في طريق رحلتهم الشائك نحو النجاح. وأخيرا، فيما يتصل بالطموح، فقد تجسد في هدف تعبئة الالتزامات المالية الدولية والوطنية، كما يتضح من المبلغ الكبير الذي تعهدت إندونيسيا بتقديمه مؤخرا.

225- ومنذ عام 2021، تغير الوضع التمويلي جذريا نتيجة لأحداث مثل الحرب في أوكرانيا والديون المرتبطة بجائحة كوفيد-19، والتي أدت إلى أزمات غذاء وأزمات مالية خطيرة. ومع اقتراب الحرب من أبواب البلدان الأكثر قدرة على تمويل العمل لمكافحة سوء التغذية، أصبحت الموارد اللازمة للتنمية نادرة. وبناء على ذلك، دُعيت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى الاستثمار في التغذية، التي تتمتع بعائد استثنائي، ومن المقرر أن يستمر الضغط من أجل هذا الاستثمار في القمة الخامسة للتمويل المشترك المقبلة في جنوب أفريقيا. وقد حظيت مبادرات الاستثمار في التغذية التي اتخذتها المصارف الإنمائية الإقليمية، بما في ذلك في إندونيسيا وأفريقيا، بترحيب كبير.

226- وفتحت **المنسقة** الباب أمام التعليق.

227- وقالت **مندوبة من كندا** إن الاستثمارات في التغذية، إلى جانب الصحة، كان لها أثر إيجابي على الزراعة، ونتائج المدارس، والضمان الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، مع تحقيق عائد كبير على كل دولار يُستثمر. ولم يكن الاستثمار في التغذية مجرد العمل الأخلاقي الذي يتيعن القيام به فحسب؛ بل كان أيضا استراتيجية ذكية من شأنها تحفيز الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، أصبح الحصول على تمويل للتغذية يزداد صعوبة، مما يجعل من الضروري إيجاد طرق مربحة ومبتكرة لتكثيف هذا التمويل. ومن جانبه، يمكن للصندوق أن يساهم مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف التغذية العالمية.

228- ويتطلب التقدم المستمر نحو اتباع أنماط غذائية صحية وتحسين التغذية تعاونا هادفا بين جميع القطاعات وأصحاب المصلحة. ويمكن أن تساعد مواءمة السياسات أيضا في النهوض بالتغذية بطريقة مستدامة وتحديد طرق جديدة لتمويل التغذية، مثل التمويل المناخي، وإعادة مواءمة إعانات الأغذية الزراعية، وتعبئة موارد القطاع الخاص. وكانت قمة التغذية من أجل النمو واحدة من العديد من الفرص للعمل معا للحفاظ على الزخم وتقديم إجراءات ملموسة. ولتحقيق المزيد من التقدم، يجب تحديد خطوات محددة لتعزيز التعاون الفعال على نطاق جميع القطاعات، وجمع الأطراف المناسبة لإنشاء خارطة طريق نحو حلول مستدامة ومواءمة أفضل للسياسات للاستفادة من مصادر التمويل القائمة، مثل مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ والقطاع الخاص، بهدف تحويل الرؤية المشتركة إلى حقيقة واقعة.

229- وأكد **مندوب من المكسيك** على تعقيد مسألة التغذية مع ما يصاحبها من مشاكل ثقافية واجتماعية وبيئية، فقال إنه من الممكن تجنب الخطط والأولويات المتنافسة إذا ما قامت المنظمات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها بوضع استراتيجية واحدة للتغذية تحدد المساهمات التي يتعين على كل منها تقديمها. وعلاوة على ذلك، يحتاج الصندوق أن يعزز قدرته الداخلية على اتخاذ الإجراءات بشأن التغذية، وهو ما ينبغي أن يُدرج أيضا في جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وبالإضافة إلى التنسيق مع المنظمتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، يجب على الحكومات الوطنية أن تعترف بمسؤوليتها عن ضمان إدراج حق الإنسان في الغذاء في القوانين والبرامج الوطنية.

230- وفي عام 2024، أطلقت المكسيك سياستها بشأن التغذية ـ وهي الأكثر طموحا في العالم ـ بهدف تحويل النظام الغذائي بأكمله وضمان الاعتراف القانوني بحق الإنسان في الغذاء. وفيما يتصل بالمسألة الملحة المتمثلة في تغذية الأطفال، يمثل الحوار الحالي فرصة لوضع نهج جديد للتغذية من المهد إلى اللحد.

231- وأشار **مندوب من اليابان** إلى الدعم الساحق من جانب أصحاب المصلحة لاتفاق طوكيو بشأن التغذية العالمية من أجل النمو الذي جرت الموافقة عليه في قمة التغذية من أجل النمو لعام 2021 في طوكيو، والتي جرى فيها الإعلان عن التزامات مالية تزيد عن 27 مليار دولار أمريكي، فقال إن بلاده تقدر بشدة جهود فرنسا، بمساعدة اليابان والولايات المتحدة، للمضي قدما بهذا الزخم في قمة التغذية من أجل النمو المقبلة في باريس. وإدراكا لأهمية التغذية كمسألة متعددة التخصصات، قدمت اليابان مؤخرا مبلغ 60 مليون دولار أمريكي لمشروع منظمة الأغذية والزراعة الذي يجري تنفيذه في أفريقيا وأمريكا اللاتينية لوضع نظم غذائية قادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وتوفر الأغذية المغذية من خلال تكنولوجيات مثل رسم خرائط التربة التفصيلية، فضلا عن الترويج للمحاصيل غير المستخدمة استخداما كاملا. وسيكون التحول إلى نظم غذائية مستدامة وذكية مناخيا وقادرة على الصمود أحد الموضوعات الأساسية التي ستجري مناقشتها في مؤتمر قمة باريس، وهو ما يعكس الاستمرارية من قمة طوكيو.

232- وقالت **مندوبة من ملديف** إن الاستثمار في التغذية بالغ الأهمية في بلدها لتحسين الصحة العامة وتعزيز القدرة على الصمود الاقتصادي والتنمية المستدامة. وبما أن الصحة والغذاء مرتبطان بوضوح، فإن التغذية السليمة هي الأساس لمجتمع صحي؛ حيث إنها تؤدي إلى تعزيز الإنتاجية وتخفض تكاليف الرعاية الصحية وتضمن رفاه الأجيال القادمة. وفي ملديف، هناك نقص في التنمية والتثقيف في مجال التغذية. وتقليديا، يتكون النمط الغذائي الملديفي من المحاصيل الجذرية والخضروات المزروعة محليا والفواكه الطازجة، والتي توفر مدخولا غذائيا متوازنا وغنيا بالمغذيات. ومع ذلك، فإن عددا كبيرا جدا من السكان يستهلكون المشروبات التي تحتوي على نسبة عالية من السكر ويتبعون أنماطا غذائية غير صحية.

233- ولعكس هذا الاتجاه، من الضروري غرس قيمة التغذية السليمة لدى الأطفال منذ سن مبكرة بهدف تعزيز عادات الأكل الصحية مدى الحياة. ومن ثم فإن تحسين التثقيف الغذائي، وتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي، وتشجيع الاختيارات الغذائية الصحية تمثل خطوات حيوية لضمان أمة تتمتع بالتغذية الجيدة والقدرة على الصمود. ودعت ملديف الشركاء العالميين وصناع السياسات وأصحاب المصلحة إلى دعم مبادرات التغذية لضمان نظام غذائي قادر على الصمود يغذي شعبها وبيئتها، التي كانت هشة للغاية. ومن شأن الالتزام القوي بالتغذية اليوم أن يؤدي إلى مستقبل أكثر صحة وازدهارا غدا.

234- وقال **مندوب من المملكة المتحدة** إن الاستثمار في التغذية ضروري بوضوح لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وبناء القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وتمكين المرأة والفتيات. ورغم التقدم المحرز حتى الآن، فإن العالم لم يكن على المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2 للقضاء على سوء التغذية. وفيما يتعلق بتوسيع نطاق التدخلات التغذوية عالية الأثر، بلغت فجوة التمويل بين عامي 2025 و2034 ما قدره 130 مليار دولار أمريكي. ويعتبر دمج التغذية في التدخلات في القطاعات الأخرى، سواء الصحة، أو المساعدات الإنسانية، أو الأمن الغذائي، أو الزراعة، أو المناخ، أو الحماية الاجتماعية، أساسيا للوصول بالأثر إلى أقصى حد وتعبئة المزيد من التمويل من أجل التغذية.

235- ولذلك يُعد إدراج التغذية كهدف استراتيجي في برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا مبادرة مرحب بها وتتطلع بلاده إلى العمل مع الشركاء لتنفيذها. ويعني التزام المملكة المتحدة على الصعيدين المحلي والدولي بدمج أهداف التغذية على نطاق جميع البرامج ذات الصلة أن التغذية ستؤدي دورا رئيسيا في دعمها للنظم الصحية والغذائية ولعملها في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات. وشجعت المملكة المتحدة الشركاء والدول الأعضاء على التوقيع على الميثاق العالمي بشأن تكامل التغذية الذي سيجري إطلاقه في قمة التغذية من أجل النمو، وشكر الصندوق على عمله الرائد في مجال التغذية.

236- وقال **مندوب من إكوادور** إن سوء التغذية المزمن بين الأطفال دون سن الثانية يمثل مشكلة مثيرة للقلق في بلاده، حيث لا يزال معدل سوء التغذية، على الرغم من انخفاضه انخفاضا كبيرا إلى حوالي 19 في المائة بفضل الإجراءات المتخذة، غير مقبول على الإطلاق. وتزامن هذا الرقم المنخفض مع استراتيجية وطنية جديدة للحد من سوء التغذية لدى الأطفال من خلال حزمة من الخدمات والتدابير القائمة على الأدلة. وقد استُثمر ما يزيد على مليار دولار أمريكي في تنفيذ الحزمة، مع إدخال تحسينات لاحقة في التقييم والمتابعة وتخصيص الموارد بفضل استخدام الميزانية القائمة على الأداء والنتائج. وسيلزم مبلغ 3.9 مليار دولار إضافي لمواصلة تقديم المساعدات حتى عام 2030، وهو ما من شأنه ضمان التشغيل السلس للنظم الغذائية والأسواق، والاستدامة المالية الطويلة الأجل للاستراتيجية، بل والشفافية في الإنفاق العام.

237- وقال **مندوب من إسواتيني** إن تحقيق التغذية بين المجموعات الضعيفة خاصة يُعد تحديا خطيرا لبلاده، ولا سيما فيما يتعلق باستجابتها لتأثيرات تغير المناخ، بما في ذلك الجفاف المطول الذي دمر المحاصيل والأمطار الغزيرة والعواصف البردية التي دمرت البنية التحتية أيضا. وتضمنت الاستراتيجيات الرامية إلى التغلب على هذه المشاكل بناء السدود لحماية المحاصيل وتطوير أسواق للمحاصيل المتنوعة التي يجري إنتاجها. وكان معظم المزارعين في إسواتيني من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يشغلون ما يقرب من ثلاثة أرباع الأراضي الزراعية في البلاد. وينبغي للصندوق والشركاء الإنمائيين الآخرين أن يتعاونوا لمساعدة العالم على القضاء على الجوع والفقر، وفقا لهدف التنمية المستدامة 2.

238- وقالت **مندوبة من ألمانيا** إن بلادها تدعم الأهداف المتعلقة بالتغذية ووضع خطة عمل جديدة للتغذية وتنفيذها كما جرت مناقشتها في سياق التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وأعربت عن أملها في أن تتبع الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها استراتيجية متماسكة في جهودها المشتركة في هذا الصدد. وإلى جانب حماية البيئة والجدوى الاجتماعية والاقتصادية، كانت الصحة والتغذية الهدفين النهائيين الأساسيين لتحول نظم الأغذية الزراعية، الذي يدعو إلى التحول في التركيز من الكمية إلى الجودة في جميع أبعادها وكان عاملا أساسيا للحلول المتعلقة بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والجوع وسوء التغذية. وفي إطار التزامها بمثل هذا التحول على نطاق عالمي، فإن ألمانيا داعم قوي للصندوق والوكالتين الأخريين اللتين تتخذ ان من روما مقرا لهما في سعيها لتحقيق هذا الطموح.

239- وأخيرا، فإن التقدم في مجال التغذية يتطلب وضع خطط عمل وبرامج مراعية للتغذية وتدل على التزام واضح بعدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب. ولتحقيق هذه الغاية، يجب اعتبار الأشخاص ذوي الإعاقة مجموعة ضعيفة يمثل أعضاؤها ــ معظمهم في البلدان النامية ــ نحو 15 في المائة من سكان العالم. ويوجد ارتباط وثيق بين التغذية والإعاقة؛ ويمكن أن يؤدي سوء التغذية إلى الإعاقة أو يساهم فيها مباشرة والعكس صحيح، مع احتمال وجود آثار بين الأجيال وعلى مدى الحياة. وعلى الرغم من المشروعات العديدة التي ينفذها الصندوق والتي تستهدف هذه المجموعة، فإن القمة العالمية للإعاقة المقبلة في برلين ستقدم فرصة لتقديم التزام واضح وقوي بالتنمية الريفية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. وشُجع الجميع على إثارة هذه المسألة في قمة التغذية من أجل النمو وفي تقييم قمة الأمم المتحدة الثانية للنظم الغذائية في أديس أبابا في يوليو/تموز 2025.

240- وقال **مندوب من السلفادور**، في معرض انضمامه إلى الدعوة إلى الاستثمار في التغذية وإلى العمل المنسق من جانب الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها، إن التغذية تشكل جزءا أساسيا من خارطة طريق النظم الغذائية في بلاده اعترافا بدورها الواضح في التحول الاجتماعي وفي ضوء فوائدها على المدى القصير والمتوسط والطويل.

وكانت السلفادور ملتزمة التزاما راسخا بتوفير التغذية الكافية لسكانها منذ مرحلة الطفولة المبكرة، وهي تؤمن إيمانا راسخا بأن مثل هذه السياسة سيكون لها أثر إيجابي على مستويات التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي.

241- وعلى الرغم من المشهد الغذائي العالمي المحبط إلى حد ما، فإن الأهداف المحددة في خارطة طريق النظم الغذائية في بلاده يمكن تحقيقها بدعم من المجتمع الدولي ووكالات مثل الصندوق. ومن شأن هذه الجهود الجماعية أن تساهم في التصدي للتحديات المشتركة المتعلقة بالمناخ وغيرها، وبناء قدرات الحكومات على تعزيز النظم الغذائية، وضمان توفير التغذية الكافية للسكان.

242- وقال **مندوب من إريتريا** إن بلاده تتمتع بتاريخ طويل من الشراكة مع الصندوق في المشروعات الإنمائية الزراعية الريفية التي تشمل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، مع التركيز على إدارة الموارد الطبيعية والتنمية المتكاملة للمحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك. وقد أدت التغييرات الناتجة إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي بدرجة كبيرة، في البداية في مناطق محددة ثم في النهاية في جميع أنحاء البلاد. وفي ظل التعقيد المحيط بمسألة سوء التغذية، والجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأثر الحروب في المنطقة، شرعت إريتريا في تنفيذ خطتها الثالثة للتنمية الزراعية المستدامة بهدف توفير الأغذية المأمونة والمغذية لجميع السكان بحلول عام 2028.

243- ويجري أيضا تنفيذ استراتيجيات تركز على صغار ومتوسطي المزارعين التجاريين وحزم المنتجات الزراعية المنزلية. وكجزء من استجابتها لأزمة آثار تغير المناخ، بما في ذلك تدهور البيئة والجفاف، تحولت إريتريا كذلك إلى إنتاج وتوزيع الأسمدة العضوية، وهو ما أثبت فائدة كبيرة. وسترحب إريتريا دائما بالتعاون مع الصندوق لتحقيق الأهداف العالمية والوطنية المتعلقة بتوفير الأغذية المأمونة والمغذية للجميع، دون استثناء.

244- وأكدت **مندوبة من جمهورية فنزويلا البوليفارية** أن النُهج المتعلقة بالتغذية يجب أن تحظى بالأولوية باعتبارها أساسية لمكافحة الجوع والفقر، فقالت إن بلادها تولي أهمية كبيرة لسياسات الأغذية الزراعية والتغذية، وبناء على ذلك، فإنها تبني خططها الوطنية لإنتاج وتوزيع الأغذية على مبادئ توجيهية للاحتياجات من المغذيات والسعرات الحرارية، وتجري تقييمات لجودة النظم الغذائية. وقد تمكنت بالتالي من حماية الأشخاص الأكثر ضعفا من تأثيرات العقوبات المفروضة عليها، كما يتضح من انخفاض معدلات الهزال والتقزم، وخاصة بين الأطفال دون سن الثانية. وعلاوة على ذلك، كانت التدابير المتخذة تسير جنبا إلى جنب مع التثقيف بشأن الأكل الصحي.

245- وبعد أن أجرى البلد بحثا بشأن العلاقة بين التغذية والمناخ، يسعده مشاركة نتائجه بشأن تعريف المؤشرات المتعلقة بتغير المناخ بهدف تعزيز تحقيق خطة عام 2030.

246- وقالت **مندوبة من إندونيسيا** إن الاستثمار المبكر القوي في التغذية محوري للتنمية البشرية والاستدامة والنمو الشامل، حيث يشكل الميل الأول من سلسلة القيمة الزراعية الأساس للنظم الغذائية الزراعية القادرة على الصمود والعالية القيمة. وصُممت السياسات الوطنية في إندونيسيا بهدف تمكين صغار المزارعين وتحسين فرص الحصول على المدخلات العالية الجودة وتعزيز الإنتاجية الإجمالية داخل القطاع. وجرى إعطاء الأولوية للاستثمار في التغذية، بما في ذلك من خلال برنامج جديد للوجبات المغذية المجانية يستهدف ملايين تلاميذ المدارس. ويُنظر للبرنامج على أنه فرصة ذهبية للاستثمار في رأس المال البشري على المدى الطويل، ومن شأنه أن يسهم في تحقيق خطة 2030. وكان التثقيف بشأن التغذية وتخطيط الوجبات والعادات الغذائية الصحية من السمات الرئيسية الأخرى للبرنامج، حيث تمثلت الفكرة في توليد الوعي الغذائي وأفضل الممارسات على المدى الطويل.

247- وتعرب إندونيسيا عن عزمها على تحفيز الاستثمارات في الميل الأول كوسيلة لإطلاق العنان للإمكانات الكاملة للقطاع الزراعي. ومن خلال مواءمة السياسات الوطنية مع أفضل الممارسات الدولية والاستفادة من خبرات وموارد الشركاء مثل الصندوق، تطمح إلى إنشاء نظام إيكولوجي زراعي نابض بالحياة وشامل وقادر على الصمود ومستدام. كما ترى أنه يجب تشجيع الصندوق على تعزيز علاقاته مع المنظمات الدولية الأخرى، وخاصة بهدف وضع استراتيجية موحدة للتغذية والتعاون مع القطاع الخاص لتناول المسائل الحرجة المتعلقة بالتمويل في الميل الأول. ومن خلال العمل معا من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي،

سيكون من الممكن ضمان حصول الأشخاص الأكثر ضعفا في العالم على ما يلزم من الموارد والدعم لتمكينهم من التكيف مع مستقبل أكثر استدامة.

248- وأشارت **مندوبة من الاتحاد الأوروبي** إلى أن المناقشة سلطت الضوء على التعقيد الذي ينطوي عليه تناول التغذية بجميع أبعادها، فقالت إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمون بتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي العالمي. ورغم أدواته في مجال التعاون الإنمائي والمساعدات الإنسانية، فقد خصص في السنوات الأخيرة وحدها أكثر من 4 مليارات يورو لتعزيز فرص الحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية. وبذلك، كان يدعم بفعالية نهجا متعدد القطاعات يتضمن العمل في وقت واحد على جبهات مختلفة، سواء لتحسين سلامة التربة، أو تعزيز الزراعة القادرة على الصمود في الظواهر المناخية والمراعية للتنوع البيولوجي، أو تعزيز فرص الحصول على الأنماط الغذائية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية.

249- وانطوى هذا النهج أيضا على العمل مع مجموعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص. ومن خلال مبادرة التمويل الجديدة المعروفة باسم "البوابة العالمية"، عمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز التعاون مع هذا القطاع والمصارف الإنمائية. وعلاوة على ذلك، فقد شارك منذ فترة طويلة في تعاون ممتاز مع الصندوق باعتباره وسيلة لتحفيز الاستثمارات الموجهة تحديدا إلى أصحاب الحيازات الصغيرة ودمجهم في سلاسل القيمة التي تعمل على ترويج وإنتاج وتصنيع وتوزيع أغذية أكثر تغذية.

250- وتنعقد قمة التغذية من أجل النمو في لحظة محورية وينبغي أن تؤكد الالتزام المشترك بإنشاء نظم غذائية مراعية للتغذية. ولكن إلى جانب التغذية، يتعلق الأمر أيضا بالأشخاص الأصحاء والكوكب الصحي. ويجب على وكالات الأمم المتحدة أن تتعاون على نحو وثيق في هذا المسعى، بدعم كامل من الجميع.

251- وقالت **السيدة Ms Gérardine MUKESHIMANA** (نائبة رئيس الصندوق) في كلمتها الختامية إنه على الرغم من كل الجهود المبذولة، فإن واحدا من كل أربعة أشخاص على هذا الكوكب لا يحصلون بانتظام على الأغذية المأمونة والمغذية والكافية. ومع ذلك، من الواضح من الناحيتين الأخلاقية والاقتصادية، أن الحد من سوء التغذية بجميع أشكاله، بما في ذلك في السياقات الهشة، هو وضع مربح لجميع الأطراف واستثمار مربح للأجيال الحالية والمستقبلية. وقد ثبتت المكاسب الاقتصادية والوفورات في تكاليف الرعاية الصحية مرارا وتكرارا. ولن يتحقق هدف التنمية المستدامة 2 بشأن القضاء التام على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية إلا من خلال الجهود الجماعية والطموحة. وتُعد التغذية شرطا أساسيا للتنمية المستدامة. وبدون الكمية المناسبة من المغذيات، لا يستطيع الأطفال التعلم، ولا يستطيع آباؤهم العمل، ولا يستطيع الأجداد الاستمتاع بأحفادهم، ولا تستطيع المجتمعات المحلية أن تزدهر. وتوجد أيضا أدلة قوية على الارتباط بين المناخ والتغذية والدور الحيوي الذي يؤديه تمكين المرأة والشباب والشعوب الأصلية في مكافحة الجوع.

252- ويتبع الصندوق نهجا شاملا يدمج التغذية والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتنوع البيولوجي والإدماج الاجتماعي من خلال نموذجه المجتمعي الذي يركز على الناس. والهدف هو رفع مستوى استثمارات الصندوق المراعية للتغذية إلى ما يزيد عن النسبة الحالية البالغة 60 في المائة. ومن خلال تحديد ودعم سلاسل القيمة المراعية للتغذية، ساهمت استثمارات الصندوق في تعزيز الإنتاج والاستدامة. وأعطى الصندوق الأولوية للمبادرات التي تقودها المجتمعات المحلية، مثل المزارع والحدائق المنزلية التي تركز على المحاصيل المتنوعة والغنية بالمغذيات. كما استثمر الصندوق في برامج الوجبات المدرسية، والتي يمكن أن تشكل في كثير من الأحيان الفارق بين حصول الأطفال على التعليم أو مجرد إرسالهم إلى المدرسة. وساعدت مثل هذه المبادرات في توفير أنماط غذائية أكثر صحة للأطفال، كما عززت الروابط مع نظم إنتاج الأغذية المحلية، مما خلق فرص سوق مستدامة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ونُفذت كل هذه الأعمال بالشراكة مع الحكومات، وصناديق المناخ، والقطاع الخاص، والشركاء الدوليين، والمجتمعات المحلية، والوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما.

253- ومن غير المقبول أن يعجز المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، وهم الأقرب إلى الأرض والمسؤولون عن ثلث الإنتاج العالمي من الأغذية، عن توفير أغذية مغذية لأسرهم. ومن دون إعطاء الأولوية للاستثمار في الزراعة المراعية للتغذية، سيكون من المستحيل بناء عالم يستطيع فيه كل والد أن يوفر ما يكفي من الأغذية على المائدة لأحبائه ولنفسه.

254- وشكرت **المنسقة** المتحدثين على مشاركتهم خبراتهم وآرائهم في مناقشة ثاقبة للغاية.

255- **ورُفعت الجلسة في الساعة 6.45 مساء.**

(3) المحضر الموجز المؤقت للاجتماع الثالث المنعقد يوم الخميس، 13 فبراير/شباط 2025، في الساعة 9 صباحا

رئيس الجلسة: معالي السيد Christophe Schiltz (لكسمبرغ)

جدول المحتويات

	الفقرات
التقرير المرحلي السنوي المشترك بشأن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرّا لها (البند 8 من جدول الأعمال)	265-257
تقرير عن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال)	280-266
برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2025، وتوقعات الميزانية للفترة 2026-2027، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2025 وخطته الإرشادية للفترة 2026-2027، والتقارير المرحلية عن مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وآلية الحصول على الموارد المقترضة ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 6 من جدول الأعمال)	300-281
تعديلات على النصوص القانونية الأساسية للصندوق (البند 7 من جدول الأعمال)	309-301
حوار المحافظين مع الشعوب الأصلية	346-310
اجتماع المائدة المستديرة السنوي للمحافظين: التصميم والتنفيذ لتحقيق الأثر في سياق متزايد التعقيد	427-347

256- **دُعي الاجتماع إلى الانعقاد في الساعة 9.10 صباحا.**

التقرير المرحلي السنوي المشترك بشأن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرّا لها (البند 8 من جدول الأعمال) (GC 48/L.5)

257- قدّم **رئيس الجلسة** البند، موضحا أن إدارة الصندوق اختارت أن تدرج في جدول الأعمال التقرير المرحلي السنوي المشترك بشأن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرّا لها، على النحو المبين في الوثيقة GC 48/L.5، لتأكيد أهمية هذا التعاون. وفي الحدث الخاص الذي سيعقب ذلك احتفالا بالإنجازات التي تحققت في هذا السياق، ستُقدّم جائزة التميّز لعام 2024 للتعاون المتميّز على المستوى القطري بعد ملاحظات رؤساء الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرّا لها، بدءا من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

258- وأعرب **السيد شو دونيو** (المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) في ملاحظاته عن شكره للصندوق على إحيائه هذه الجائزة المهمة، مشيرا إلى أن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرّا لها يجري بأشكال متعددة وعلى جميع المستويات، ولكن نتائجه الأوضح من حيث الأثر الملموس مطلوبة وتتحقق على المستوى القطري. وهنّأ بحرارة فريقي العمل القطريين في بيرو وجزر المحيط الهادئ على إنجازاتهما البارزة بوصفهما الفائزين المشتركين بجائزة التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لعام 2024. ففي بيرو، قاد الفريق القطري للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها التحول في السياسات من خلال تعزيز نظم التوريد العام، وتوسيع نطاق الفوائد لتصل إلى ملايين الأشخاص، وتعزيز الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي. وفي جزر المحيط الهادئ، روّجت الجهود المشتركة للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها للشمول والاستدامة، مع تركيز قوي على المساواة بين الجنسين والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية.

259- وقامت الوكالات التي تتخذ من روما مقرّا لها مجتمعة بتحسين الأمن الغذائي بفضل دعمها المشترك لتحويل نظم الأغذية الزراعية العالمية إلى نظم أكثر كفاءة وشمولا وقدرة على الصمود واستدامة. وقد روّجت معا للتنمية الريفية ومكّنت النساء والشباب إلى جانب المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية. وعملت معا لضمان تحقيق الأفضليات الأربع – إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل –ولعدم ترك أي أحد خلف الركب. وفي الاحتفال بتلك الإنجازات البارزة، أقرت الوكالات التي تتخذ من روما مقرّا لها بأن التضامن، والشراكات، والتعاون، إلى جانب الالتزام السياسي، عناصر حاسمة في التصدي للتحديات العالمية. وتلتزم منظمة الأغذية والزراعة بمواصلة العمل مع الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي.

260- وقالت **السيدة سندي ماكين** (المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي)، بعد أن هنأت بدورها الفائزين بالجائزة، في ملاحظاتها إن من الواضح أن الوكالات التي تتخذ من روما مقرّا لها لا تمضي في المسار الصحيح نحو تحقيق رسالتها المشتركة المتمثلة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي بحلول عام 2030. ومع تصاعد النزاعات، والكوارث الطبيعية، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يدفع بالملايين نحو الجوع كل عام، أصبحت الوكالات التي تتخذ من روما مقرّا لها تحتاج الآن إلى إيجاد سبل جديدة وأكثر إبداعا لتحقيق تلك الرسالة. ومن خلال تجميع ثروتها من المعرفة، والخبرات، والموارد، يمكنها دعم الحكومات والبلدان في مسيرتها نحو القضاء التام على الجوع.

261- وأثبت الفائزون بالجائزة أنهم تمكنوا من خلال شراكتهم مع الحكومات من تعزيز النظم القطرية ودعم تحقيق الأولويات الوطنية ودفع عجلة التنمية المستدامة والتحويلية. لقد عملوا معا على مكافحة الجوع وإرساء أسس الأمن الغذائي في الأجل الطويل من خلال حلول تقودها البلدان. ومعا، كفريق عالمي موحد، سيحققون هذا الهدف يوما ما.

262- وقال **السيد ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) في ملاحظاته إن جائزة التميّز للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها تظهر أن الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي يتقاسمون مهمة واحدة مشتركة، وهي ضمان الأمن الغذائي للجميع. وتُقرّ الجائزة بما ينجح تنفيذه ميدانيا، وتُبرز كيف يمكن أن يؤدي التنسيق إلى أثر حقيقي يُحدث تحوّلا في حياة الناس. ففي بيرو، كانت الشراكة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرّا لها قد مكّنت المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من الاستفادة من نظام توريد عام منظّم، مما أتاح لهم بدورهم تحسين سبل كسب عيشهم

وإنتاج مزيد من الأغذية المغذية. وفي منطقة المحيط الهادئ، كانت أفرقة الوكالات التي تتخذ من روما مقرّا لها تقود جهود تعزيز الأمن الغذائي والقدرة على الصمود في 14 دولة جزرية مع تمكين المرأة الريفية والتصدي معا للتحديات المناخية.

263- ودعا كلا من السيد Candra Samekto، المدير القطري في بلدان جزر المحيط الهادي في الصندوق، والسيدة Sarah Laughton، المديرة القطرية لبرنامج الأغذية العالمي في بيرو، لتسلّم جائزة التميّز للوكالات التي تتخذ من روما مقرّا لها نيابة عن فريقيهما.

264- **وقُدّمت جائزة التميّز للوكالات التي تتخذ من روما مقرّا لها لعام 2024 إلى الممثلَين عن الجهتَين المشتركتيْن في الفوز بالجائزة.**

265- **وأحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير المرحلي السنوي المشترك بشأن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرّا لها.**

تقرير عن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال) (GC 48/L.2)

266- قدّم **السيد Hernán ALVARADO** (نائب الرئيس المساعد وكبير الموظفين الماليين، دائرة العمليات المالية في الصندوق)، تحديثا عن حالة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، كما هو مبين في الوثيقة GC 48/L.2، وقال إن الهند والمغرب والنرويج أكّدت منذ تاريخ التقرير وثائق مساهمة إضافية، وإن اتفاقية قرض الشركاء الميسّر مع فنلندا قد أُبرمت مؤخرا. ونتيجة لذلك، بلغ مجموع وثائق المساهمة 1.05 مليار دولار أمريكي حتى 10 فبراير/شباط 2025، أي ما يعادل 74 في المائة من مجموع التعهدات.

267- ومنذ تاريخ التقرير أيضا، استُلمت مدفوعات إضافية من البرازيل وغينيا-بيساو والهند وليسوتو ومدغشقر والمغرب والسويد. ونتيجة لذلك، بلغ مجموع المدفوعات حاليا 190 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 13 في المائة من مجموع التعهدات. وشُجعت الدول الأعضاء التي لم تعلن بعد عن تعهداتها أو لم تودع وثائق مساهمتها على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

268- وبعد أن كرر **رئيس الجلسة** هذا التشجيع لضمان قدرة الصندوق على مواصلة عمله المهم، دعا الحاضرين إلى تقديم تعليقاتهم.

269- وقال **مندوب من المملكة العربية السعودية** إن بلده سيساهم بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بهدف تعزيز الأمن الغذائي في البلدان النامية، ودعم جهود الصندوق في التخفيف من المخاطر وضمان الاستقرار المالي الطويل الأجل، وتمكين الصندوق من مواصلة الاضطلاع بمهمته. والموارد المائية المستدامة ضرورية لتحقيق الأمن الغذائي والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية المستدامة والقدرة التنافسية، والاستثمار في سبل العيش الريفية المستدامة لا يقل أهمية عن ذلك في بناء السلام والاستقرار الاجتماعي في العالم، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

270- وقال **مندوب من بيرو** إن بلده أكّد تعهده بمبلغ 000 375 دولار أمريكي ومن المرجح أن تُودَع وثيقة المساهمة المقابلة في مايو/أيار 2025. وبحسب الوثيقة GC 48/L.2، بلغ مجموع التعهدات حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، ما مقداره 1.41 مليار دولار أمريكي، مقابل هدف تجديد الموارد المحدد بمبلغ 1.875 مليار دولار أمريكي، مما يُبرز الحاجة إلى تسريع الجهود للوفاء بالالتزامات. وتقدّر بيرو دور الصندوق في تمويل التنمية الريفية ومكافحة الفقر الريفي، وتدعم تركيز التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على تعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والاستدامة البيئية، والزراعة الصغيرة النطاق. وتبقى بيرو ملتزمة بالتعاون الدولي من أجل التنمية الريفية المستدامة، وستواصل مشاركتها النشطة في الجهود العالمية لتمكين الصندوق من مواصلة دعمه للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية الريفية في البلدان النامية.

271- وقال **مندوب من فرنسا**، مشيدا بالتزام الصندوق بتعبئة الموارد في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، إن جهود الصندوق في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أسفرت عن مستوى تاريخي من التعهدات يُعبر عن الثقة التي تحظى بها المؤسسة لدى الدول الأعضاء. وتشرّف بلده بتوليه، إلى جانب أنغولا، دور الشريك القيادي في عملية التجديد، ورحب باستمرار الزخم الذي تحقق في العام الماضي، في ضوء الإعلان الذي صرح به مندوب المملكة العربية السعودية.

272- وقال **مندوب من موريشيوس** إن التجديد يكتسي أهمية بالغة للتصدي للفقر وسوء التغذية، وإن مبادئ القدرة على الصمود والاستدامة والشمول تظل محورية. لكن هناك حاجة إلى معيار أوضح لتعريف المجموعات الضعيفة، وإلى تدابير مرافقة تضمن القدرة على الصمود في المشروعات الذكية للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. ويجب تعزيز المشاركة مع المنظمات غير الحكومية من القطاعين العام والخاص، وتحسين الرصد والميزنة القائمة على البرامج، كما دعا مؤسسات التمويل، مثل البنك الإسلامي للتنمية، إلى التحلي بقدر أكبر من المرونة عندما يتعلق الأمر بالمشروعات المقبولة مصرفيا.

273- وأعلنت **مندوبة من السويد** أن بلدها قرر تقديم 57.5 مليون دولار أمريكي كدعم أساسي في إطار تجديد الموارد الثالث عشر للصندوق، مؤكدة ثقته في الصندوق بوصفه شريكا مهما في جهوده الرامية إلى تحقيق أهداف التعاون الإنمائي السويدي. وقد تواءم برنامج عمل تجديد الموارد الثالث عشر للصندوق بشكل وثيق مع أولويات السويد، ولا سيّما حين يتعلق الأمر بتعزيز مشاركة القطاع الخاص والتركيز القوي على المناخ. ونظرا لكون تجديد الموارد الثالث عشر للصندوق هو آخر تجديد كامل قبل عام 2030، فلا بد من تنفيذ برنامج العمل بنجاح لضمان مساهمات الصندوق في مكافحة الفقر وتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المرتبط بالقضاء التام على الجوع.

274- ويدل هذا المستوى القياسي من التعهدات على الدعم الواسع الذي يحظى به الصندوق من الدول الأعضاء، وعلى استمرار أهمية دوره في مجالي الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، بما يشمل القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتمكين الاقتصادي للمرأة، وكذلك على السجل القوي الذي يتمتع به الصندوق في مجال الفعالية الإنمائية.

275- وشكرت **مندوبة من غينيا** الصندوق على عمله اللافت في دعم القطاع الريفي بوجه عام، وعلى مساهمته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدها بوجه خاص، وأعلنت عن مساهمة بمبلغ 000 300 دولار أمريكي في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ويمثل ذلك زيادة بنسبة 50 في المائة مقارنة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. واعترافا بالدور المهم للغاية الذي يضطلع به الصندوق في قطاع أعمال الأغذية الزراعية وفي مكافحة الفقر الريفي، فإن غينيا عازمة على الوفاء بهذا التعهد.

276- وقالت **مندوبة من جنوب السودان** إن آلاف الأسر المعيشية في بلدها ستستفيد من ثلاثة مشروعات رئيسية تُنفَّذ بالشراكة مع الصندوق، وقد صُممت هذه المشروعات لتعزيز سبل العيش المحسّنة والقادرة على الصمود، وتحقيق التنمية الاقتصادية الريفية والحد من الفقر، والتنمية الزراعية المستدامة، على التوالي. ورحّبت جنوب السودان بمساهمة الصندوق وبالجهود المشتركة الجارية للنهوض بسبل العيش الريفية على وجه الخصوص. وأعربت عن أملها في الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى، والمشاركة بعمق أكبر في تصميم المشروعات. كما أعربت عن أملها في أن يكون لها رأي في اختيار الشركاء المنفذين، إذ إن اثنين من المشروعات الثلاثة المشار إليها قد تعرضا لتأخيرات لأسباب تتعلق بالشركاء الذين يبدو أن الصندوق اختارهم مباشرة. وقد أُثير هذا القلق مع الصندوق، مما عزز الأمل في أن تؤخذ أولويات البلد في الاعتبار من خلال استمرار التعاون مع الصندوق

277- وقالت **مندوبة من إكوادور**، مرحّبة بتركيز برنامج العمل الجديد على أولويات مهمة جرى تحديدها، مثل تغير المناخ، إن بلدها قد حوّل مبلغ 000 210 دولار أمريكي إلى إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وتتطلع إلى الاستفادة من الموارد المتاحة بموجب هذا التجديد من أجل مواصلة دعم التنمية الريفية. وحظي التزام الصندوق بالمشروعات الجارية الرامية إلى بناء القدرات الريفية في مجال ريادة الأعمال بتقدير كبير، وكذلك دعم المقترح المبتكر الذي قدمه

بلدها لتعبئة الأموال الخضراء من خلال الرابطة الإكوادورية للمصارف الخاصة، وهو مشروع سيجري متابعته مع الخبراء التقنيين المعنيين.

278- وقال **مندوب من أوزبكستان** إن بلده يجني ثمار العلاقة الدينامية الجديدة التي أقامها مع الصندوق أثناء تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي، الذي يشمل حافظة كبيرة من المشروعات الجديدة. وقد افتتح الصندوق أيضا مكتبا قطريا جديدا في طشقند في عام 2024. وكانت أوزبكستان قد أدخلت زيادة كبيرة على مساهمتها الطوعية في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وزادت مساهمتها في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بمقدار أربعة أضعاف. وفي عامي 2025 و2026، تعتزم تعبئة 5 مليارات دولار أمريكي من الموارد من أجل الحد من الفقر في جميع أنحاء البلد. وينبغي لجميع الدول الأعضاء السعي إلى تعميق مشاركتها في عمل الصندوق.

279- وقال **مندوب من الاتحاد الروسي**، بعد أن لفت الانتباه إلى البيان العام الذي أدلى به وفد بلده والمنشور على الصفحة الشبكية لمجلس المحافظين، وبعد أن أعرب عن تقديره لبرنامج عمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، إن السلطات في بلده في صدد تحديد حجم مساهمة بلده في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وسيعتمد الجدول الزمني لتحويل المساهمة اعتمادا كاملا على الوضع المرتبط بالتسويات الدولية والمعاملات المصرفية في ظل التدابير التقييدية الأحادية المفروضة حاليا على الاتحاد الروسي.

280- **وأحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير بشأن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق**

برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2025، وتوقعات الميزانية للفترة 2026-2027، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2025 وخطته الإرشادية للفترة 2026-2027، والتقارير المرحلية عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة (البند 6 من جدول الأعمال) (GC 48/L.3)

281- لفت **رئيس الجلسة** الانتباه إلى المعلومات الواردة بشأن هذا البند في الوثيقة GC 48/L.3، فقال إن المجلس التنفيذي وافق في دورته الثالثة والأربعين بعد المائة المعقودة في ديسمبر/ كانون الأول 2024 على برنامجي عمل الصندوق ومكتب التقييم المستقل في الصندوق، واستعرض الميزانيتين المقترحتين لكليهما. وقد أوصى بعد ذلك بعرضهما على مجلس المحافظين للموافقة، وبعرض التقارير المرحلية عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وآلية الحصول على الموارد المقترضة على المجلس للعلم.

282- وقدمت **السيدة Gérardine MUKESHIMANA** (نائبة رئيس الصندوق)، خلال عرضها لميزانية الصندوق لعام 2025، وبرنامج عمله، والميزانيتين العادية والرأسمالية، وتوقعات الميزانية للفترة 2026–2027، على النحو المقترح في الجزء الأول من الوثيقة GC 48/L.3، عرضا أفادت فيه بأن الميزانية جاءت متوائمة مع طموح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في تنفيذ برنامج عمل بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وكان الهدف من ذلك تحسين سبل عيش أكثر من 100 مليون من السكان الريفيين، مع تركيز أشد على المجالات ذات الأولوية المتمثلة في السياقات الهشة، والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، وإدارة التنوع البيولوجي، إلى جانب الاستفادة من الشراكات مع القطاع الخاص. وقد تمثّل المقترح في ميزانية عادية صافية قدرها 190.51 مليون دولار أمريكي، ومظروف ميزانية رأسمالية قدره 5.48 ملايين دولار أمريكي، مما يمثل زيادة حقيقية بنسبة 1.18 في المائة، تحقق توازنا بين الحاجة إلى استثمار إضافي في المجالات ذات الأولوية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وبين الحصافة المالية. كما نص المقترح على زيادة صافية في الأسعار بنسبة 2.69 في المائة، تعبر عن تقييم معمّق لاتجاهات التضخم والتعديلات في أسعار الصرف. وترد في الوثيقة معلومات تفصيلية عن محركات التكلفة، والمفاضلات التي أُجريت لموازنة أي زيادات في التكاليف خارج المجالات ذات الأولوية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

283- وكانت إدارة الصندوق قد أدخلت أيضا تحسينات لتعزيز المزيد من الشفافية والمساءلة، بما في ذلك الربط الأولي بين مخصصات الموارد والمخرجات؛ ومؤشرين إضافيين للكفاءة؛ ووضع مسار متوسط الأجل للميزانية يتوقع زيادة

حقيقية بنسبة 0.85 في المائة في عام 2026 ونموا حقيقيا صفريا في عام 2027. وتعيد الإدارة نظرها في هذه الافتراضات خلال عملية إعداد ميزانية 2026 على أساس التعقيبات الواردة من المجلس التنفيذي.

284- وفيما يتعلق باللامركزية، رُصدت اعتمادات لتغطية تكاليف إنشاء وتشغيل مراكز إقليمية جديدة في آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي في عام 2025، ولكن ليس لإنشاء مكاتب قطرية معينة في بلدان معينة، وهو ما أُرجئ لدواع أمنية. وستُستخدم الميزانية الرأسمالية المقترحة البالغة 5.48 مليون دولار أمريكي لتغطية النفقات الدورية الحاسمة الأهمية ونفقات استمرارية الأعمال مع دعم المبادرات الاستراتيجية الرئيسية. ومن هذه الاستثمارات، سيركز 70 في المائة منها على ضمان عدم انقطاع عمليات تسيير الأعمال، بينما ستستهدف النسبة المتبقية المبادرات الشاملة والأولويات الاستراتيجية الجديدة.

285- وفي ظل مشهد عالمي يتّسم بازدياد التعقيد، تضع الميزانية المقترحة لعام 2025 الصندوق في موقع يؤهله للقيادة بطموح، والعمل بمسؤولية، والإنجاز لغاية محددة.

286- وقدّم **السيد Indran NAIDOO** (مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق) الجزء الثاني من الوثيقة GC 48/L.3، مشيرا إلى أن برنامج العمل والميزانية لمكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025، كما ورد في الوثيقة، يأخذ في الاعتبار المناقشات والتعقيبات الداعمة الواردة من لجنتي مراجعة الحسابات والتقييم والمجلس التنفيذي خلال عام 2024. وتقرّب الميزانية الجديدة المكتب من الحد الأقصى لميزانيته، وتُساهم في مواءمة أفضل بين إنجاز تقييمات الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية لإثراء برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة. وسيساهم زيادة معدل التغطية من 44 إلى 57 في المائة في تعزيز المساءلة ودفع عجلة التعلم من التقييمات المستقلة.

287- وتضاعف الآن المتوسط المتحرك لعدد البلدان التي تخضع لاستعراضات تقييمات الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية على مدى ثلاث سنوات ليصل إلى 30 بلدا، وهو ما يمثل من الناحية المالية زيادة بنسبة 48 في المائة في الحافظة التي تغطيها من 2.3 مليار دولار أمريكي في الفترة 2023-2024 إلى 3.4 مليار دولار أمريكي في الفترة 2025-2026. وتوفّر هذه الأرقام ضمانا بأن الموارد التي يستثمرها الصندوق تخضع لتقييم صارم من مكتب التقييم المستقل في الصندوق.

288- وكان برنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق وميزانيته لعام 2025 متوائما مع الاستراتيجية المتعددة السنوات لمكتب التقييم المستقل في الصندوق للفترة 2022-2027. وفي عام 2025، سيجري مكتب التقييم المستقل في الصندوق ثلاثة تقييمات رئيسية: التقييم المؤسسي للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق والتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق؛ والتقييم المواضيعي للتدخلات التي يموّلها الصندوق في مجال التغذية البشرية؛ والتقييم لتجربة الصندوق في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيقوم المكتب أيضا بإجراء استعراض مؤسسي مستقل سريع لسياسة الموارد البشرية في الصندوق، وسيقوم بإعداد التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2024. وسيُركّز مكتب التقييم المستقل في الصندوق كذلك على الأنشطة على المستوى القطري، من خلال العمل المباشر في 14 بلدا؛ وسينجز تقييمات الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية لمصر وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ وسيُجري تقييمات جديدة للاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، وتشاد، وكوت ديفوار، وجيبوتي، وهندوراس، والمكسيك، وموزامبيق، وباراغواي، والسنغال، وفييت نام، وزامبيا، وزمبابوي.

289- وبالإضافة إلى ذلك، سيجري مكتب التقييم المستقل في الصندوق تقييمات لأداء المشروعات في أربعة بلدان - كمبوديا وملاوي ونيجيريا وطاجيكستان - وكما في السابق، سيتثبت من جميع تقارير إنجاز المشروعات الجديدة المتاحة. وسيساهم إعادة هيكلة المكتب وإصلاح العمليات في خفض زمن وتكلفة التقييمات، بما يُتيح تغطية أكثر من 20 بلدا.

290- وأخيرا، يزمع مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عام 2025 المشاركة في دعم قدرات التقييم وتبادل المعرفة، وسيواصل القيام بدور نشط في شبكات التقييم الدولية. وسيتولى رئاسة فريق التعاون في مجال التقييم وتنظيم حلقة عمل مع الفريق الاستشاري للتقييم. وعملا بسياسة التقييم لعام 2021، يلتزم الصندوق بإجراء استعراض الأقران في

الفترة 2025-2026، مع التركيز على التقييم الذاتي. وبالتنسيق مع الإدارة، سيضطلع مكتب التقييم المستقل في الصندوق بالأعمال التحضيرية لاستعراض الأقران لوظيفة التقييم في الصندوق المقرر إجراؤه في عام 2026.

291- بلغت الميزانية الإجمالية لمكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025 ما مقداره 7.25 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل نحو 0.6 في المائة من برنامج القروض والمنح في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وهي نسبة أدنى من الحد الأقصى المعتمد البالغ 0.9 في المائة. وإلى جانب تعزيز المساءلة والشفافية والتعلم لدى الصندوق وشركائه، فإن زيادة نطاق التقييمات سيضمن الاستفادة من النتائج والاستنتاجات والتوصيات في جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة.

292- وأعرب **مندوب من أنغولا** عن تقديره للنهج التشاوري المتبع في إعداد الميزانية وبرنامج العمل، فقال إن الإدارة تستحق الثناء على العملية الموسعة لتحديد الأولويات والتي أسفرت عن ميزانية موجهة نحو النواتج، وعن برنامج طموح للعمل والقروض. وقد حظيت الزيادات المقترحة في ميزانيتي الصندوق ومكتب التقييم المستقل في الصندوق بالترحيب، لكن ثمة حاجة واضحة إلى مسار محدد نحو تحقيق نمو حقيقي صفري قبل عام 2027. وأكّد أن الصندوق يضطلع بدور فريد في تقديم الدعم للنظم الغذائية والقدرة على الصمود وأفضل الممارسات ولمشروعات التكيف مع المناخ التي تستهدف صغار المزارعين. وينبغي أيضا تهنئة الإدارة على الكفاءة والفعالية في تنفيذ برنامج القروض والمنح في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، على الرغم من العوامل العالمية الخارجة عن سيطرة الصندوق.

293- ويضطلع مكتب التقييم المستقل في الصندوق بعمل مهم، ويُعدّ تقارير وتحليلات عالية الجودة، لولاها لما أمكن تقييم عمل الصندوق ومشروعاته المنفذة تنفيذا مشتركا. كما تؤدي المراجعة والإشراف دورا حاسما في ضمان الشفافية والكفاءة، إذ تساعدان على الحفاظ على الثقة بين جميع الأطراف، وتحديد المجالات التي تتطلب تحسينا، وتعزيز الحوكمة الرشيدة. وتساهم آليات المراجعة والإشراف كذلك في الاستدامة الطويلة الأجل للصندوق ولمشروعاته من خلال الحد من المخاطر وتعزيز التكيف المستمر مع الممارسات الجيدة.

294- وأضفت الأفرقة المحلية طابعا من الحيوية والسرعة على عملية تنفيذ المشروعات والرصد المستمر. وكان تدريب المواهب المحلية وبناء قدراتها أحد الآثار الإيجابية لافتتاح المكاتب المحلية والإقليمية. وأعربت أنغولا عن تأييدها أنشطة الصندوق الرامية إلى تحقيق اللامركزية وحثت الإدارة مرة أخرى على الاستثمار في شراكات أقوى مع الأفرقة المحلية.

295- وأعرب **مندوب من إيطاليا** عن دعم مقترح ميزانية الصندوق لعام 2025 ومواءمته مع الأولويات المذكورة، فقال إن الإدارة تستحق الإشادة على تخطيطها لتحقيق نمو حقيقي صفري بحلول عام 2027 في الوقت الذي شارف فيه تنفيذ اللامركزية على الاكتمال. وينبغي للصندوق أن يكثف جهوده لتحديد مكاسب الكفاءة وبالتالي تعويض التعديلات المرتبطة بالتضخم وبنود الميزانية ذات الأولوية المنخفضة. وينبغي أيضا توجيه الموارد نحو الأنشطة الأساسية ذات القيمة المضافة للصندوق سعيا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع مواءمة التدخلات مع السياقات القطرية والأولويات الوطنية، ومعالجة الهشاشة، وضمان الشمول.

296- وأعربت بالمثل **مندوبة من البرازيل** عن تأييدها برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج المقترح لعام 2025 والميزانيات المرتبطة به، مشيرة إلى أن تحقيق المواءمة مع أولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق واستمرار تنفيذ أنشطة اللامركزية يحظيان بتقدير كبير، وكذلك الجهود الرامية إلى تحقيق توازن بين الانضباط المالي والطموح البرنامجي. وأكّدت أن اعتماد تدابير إعادة المعايرة، بما في ذلك المفاضلات ومبادرات خفض التكاليف، يعكس التزاما قويا بالمسؤولية المالية، مع ضمان الاستثمار الاستراتيجي في المبادرات الرئيسية مثل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وجميع هذه الجهود تتسم بأهمية خاصة في تعزيز الابتكار وتبادل المعرفة بين الدول الأعضاء، بما يساهم في نهاية المطاف في تحقيق تقدم مشترك وتنمية مستدامة.

297- وأضافت أنه جرى تيسير التعاون المثمر مع الصندوق في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بفضل آلية الحصول على الموارد المقترضة، التي كان لها دور حاسم في النهوض بالتنمية الريفية والتصدي للتحديات الرئيسية في القطاع الزراعي. وفي ضوء الاستعداد للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يؤكّد بلدها من جديد التزامه بتعزيز شراكته مع الصندوق، مع التركيز على الاستفادة من الفرص التي توفرها آلية الحصول على الموارد المقترضة، التي تعتبر أداة مهمة للتعاون بين بلدان الجنوب تدعم جهود التنمية الريفية الوطنية وتضع البرازيل أيضا في موقع المساهم في تبادل المعرفة بين الدول الأعضاء في الصندوق.

298- وأعرب **مندوب من الاتحاد الروسي** عن دعم الميزانية المقترحة، فقال إنه ينبغي للصندوق أن ينوع مصادر تمويله ويُقلّل اعتماده على دائرة محدودة من الجهات المانحة. كما ينبغي له أن يزيد من استخدامه لعملات غير الدولار الأمريكي واليورو، وذلك من أجل الحد من المخاطر المرتبطة بتقلبات العملات والتدابير القسرية الأحادية، وتحسين الوصول إلى الموارد للمزارعين في البلدان التي تواجه قيودا على المدفوعات الدولية. وأكّد أن هذه الخطوة تتماشى مع سياسة الصندوق الرامية إلى ضمان المرونة والاستدامة في تنفيذ مشروعاته على الأرض.

299- وقال إن بلده يؤيد تطلع الصندوق إلى مساعدة البلدان التي تمر بأزمات وحالات ما بعد الأزمات، ولكنه شدد على ضرورة توخي العناية الواجبة والتقييم الفعال للمخاطر لتجنب الاختلالات عند الاستثمار في المشروعات في السياقات الهشة. كما ينبغي للصندوق أن يكون أكثر حسما في استخدامه للتعاون بين بلدان الجنوب وتعزيز تعاونه مع الهياكل الإقليمية التي توفر الإمكانات والخبرات المؤسسية والعلمية والتقنية المطلوبة. ويمكن للتحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر، ومصرف التنمية الجديد الذي تديره بلدان مجموعة بريكس واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية أن يتعاونوا مع الصندوق لتنفيذ المشروعات في مختلف المناطق.

300- **واعتمد مجلس المحافظين، بتوافق الآراء ومن دون اعتراض، القرار 238/د-48 بشأن الميزانية الإدارية التي تتألف من الميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025. ووافق أيضا على ترحيل الاعتمادات غير الملتزم بها في ختام السنة المالية 2025 إلى السنة المالية 2026 في حدود مبلغ لا يتجاوز 3 في المائة من الاعتمادات المقابلة.**

تعديلات على النصوص القانونية الأساسية للصندوق (البند 7 من جدول الأعمال) (GC 48/L.4)

301- قدّم **رئيس الجلسة** هذا البند، وقال إن التعديلات المقترحة، المبينة في مشروع القرار المرفق بالوثيقة GC 48/L.4، تتعلق بالمادة 6 من النظام الداخلي المرتبط بسير أعمال الصندوق، وتهدف إلى تعديل الإطار القانوني الداخلي وتفعيل السياسة الخاصة بالتعامل مع ادعاءات سوء السلوك ضد رئيس الصندوق.

302- وقدّمت **السيدة Katherine MEIGHAN** (مديرة الشؤون القانونية والحوكمة في الصندوق) التعديلات المذكورة، فقالت إنها تهدف إلى تنظيم الأدوار والاختصاصات المنوطة بكلٍّ من مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي فيما يخص سياسة التعامل مع ادعاءات سوء السلوك ضد رئيس الصندوق. وفي أعقاب استعراض عام 2022 الذي أجراه مكتب المراجعة والإشراف بشأن مدى التقيد بأفضل الممارسات المعمول بها في الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، كلّف المجلس التنفيذي، من خلال لجنة مراجعة الحسابات، الإدارة بوضع إجراءات للتعامل مع هذه الادعاءات. واستعرض المجلس التنفيذي السياسة ووافق عليها في دورته الثالثة والأربعين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2024. ولكي تدخل هذه السياسة حيّز النفاذ، كان من الضروري تعديل اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق من خلال إضافة الفقرة 5 الجديدة إلى المادة 6 منها، على النحو المبين في مشروع القرار الوارد في الوثيقة.

303- وقالت **مندوبة من إندونيسيا** إن سياسة الصندوق بشأن التعامل مع ادعاءات سوء السلوك ضد رئيس الصندوق تُعد بلا شك مهمة جدا، غير أن عددا من الدول الأعضاء، من بينها إندونيسيا، كانت قد أثارت بعض الشواغل خلال الدورة الثالثة والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي بشأن العملية المتبعة. وتتعلق هذه الشواغل، في جملة أمور، بالشفافية واستقلال الهيئات المشرفة على هذه العملية، ومصدر التفويض الخاص بوضع هذه السياسة. وأوضحت أن

إندونيسيا لن تعرقل توافق الآراء بشأن هذا البند، ولكنها طلبت وضع الإجراءات المطلوبة، بما في ذلك اختيار هيئة التحقيق الخارجية ووضع قائمة بالمحققين المستقلين، بشفافية وشمولية وعن طريق عملية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء. وبمجرد الموافقة على هذه السياسة، ينبغي استعراضها وتنقيحها دوريا بحسب الاقتضاء.

304- وقال **مندوب من إيطاليا**، بعد أن أدان الحرب الروسية غير القانونية ومن دون سابق استفزاز وغير المبررة ضد أوكرانيا، ورفض أي رواية تُحمّل تبعات هذه الحرب لأطراف أخرى، إن السياسة، في حال اعتمادها، ستسد فجوة مهمة في إطار المساءلة الخاص بالصندوق. ومن خلال وضع عملية منظمة وشفافة للتعامل مع ادعاءات سوء السلوك ضد رئيس الصندوق، سيكون الصندوق مستعدا لأي حالة طارئة، وسيضمن احترام الضوابط والموازين، وسيُحافظ على سمعة الصندوق كمؤسسة رفيعة التصنيف. وأشار إلى أن السياسة تتماشى مع أفضل الممارسات وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقد ترتب على عملية وضعها تطبيق الإجراءات الواجبة، وجاء ذلك بأسلوب واضح وشامل وشفاف، وكان بند الاستعراض موضع ترحيب. وأعرب عن ثقة بلده في عدم الحاجة إلى تفعيل السياسة خلال العام المقبل، وأكّد دعمه الكامل لاعتماد مشروع القرار المعروض على مجلس المحافظين.

305- وأيدت **مندوبة من كندا** كذلك مشروع القرار، وقالت إن السياسة قد جرى استعراضها والموافقة عليها من المجلس التنفيذي على النحو الواجب بعد إجراء عملية شاملة من العناية الواجبة. وتسد السياسة بالفعل فجوة في الإطار المعياري للصندوق، بما يضمن وجود العمليات المناسبة للمساءلة والرقابة. وأضافت أن وجود نظام قوي للحوكمة ووضوح الأدوار والمسؤوليات عندما تنشأ ادعاءات، أمر بالغ الأهمية للحفاظ على ثقة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في الصندوق وفي مهمته.

306- وقال **مندوب من الاتحاد الروسي** إن بلده ليس عضوا في المجلس التنفيذي ولكنه يتابع عن كثب المداولات المرتبطة بالسياسات ويؤيد الموقف الذي أعربت عنه إندونيسيا، من بين دول أخرى، ومفاده أن الإجراء يفتقر إلى الشفافية.

307- وبالإشارة إلى أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة، لم تعتمد وكالات الأمم المتحدة الأخرى خارج روما سياسات مماثلة إلا بعد عدة جولات من المناقشات المتعمقة التي كانت مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء. وفي تلك الحالات، كانت الدول الأعضاء المعنية تدرك بوضوح كيفية عمل السياسة ودور الأعضاء في تنفيذها. ولم يحدث ذلك في الصندوق.

308- وفيما يتعلق بالبيان السابق بشأن الوضع في أوكرانيا، كان مجلس المحافظين قد انعقد لمناقشة التنمية الريفية ومسائل أخرى تتعلق بالمهمة الأساسية للصندوق وليس لها علاقة بالسياسة.

309- **واعتمد مجلس المحافظين، بتوافق الآراء ومن دون اعتراض، القرار 239/د-48 بشأن التعديلات على اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق ليبدأ سريان السياسة الخاصة بالتعامل مع ادعاءات سوء السلوك ضد رئيس الصندوق، والتعديلات ذات الصلة على اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات التابعة للمجلس التنفيذي وتدخل حيز النفاذ على الفور.**

حوار المحافظين مع الشعوب الأصلية

310- قدمت **السيدة كلوديا تن هاف** (سكرتيرة الصندوق) منسقة حوار المحافظين مع الشعوب الأصلية، السيدة Katherine Meighan، مديرة الشؤون القانونية والحوكمة في الصندوق.

311- وأشارت **منسقة الحوار** إلى أن الصندوق يعمل في تعاون وثيق مع الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم منذ ما يقرب من 50 عاما، فقالت إن حوار المحافظين الحالي يهدف إلى أن يكون قناة لنقل التوصيات والرؤى المتنوعة من الشعوب الأصلية، في إطار الرسالة المشتركة الرامية إلى صون حقوق الشعوب الأصلية وتراثها وتعزيز الإنصاف والاستدامة والاحترام المتبادل. وستلي ذلك حلقة نقاش تفاعلية بعد الكلمة التي سيلقيها المتحدث الرئيسي الدكتور Albert Barume، المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، وملخص تجميعي لمداولات الاجتماع العالمي

السابع الأخير لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، ستقدمه السيدة Myrna Cunningham، رئيسة اللجنة التوجيهية لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق.

312- وألقى **الدكتور Albert BARUME** (المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية) كلمته الرئيسية، وقال إن الصندوق يستحق الإشادة بوصفه رائدا في منظومة الأمم المتحدة في إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار والشراكة مع الشعوب الأصلية. وأضاف أن من المهم أولا وقبل كل شيء الاعتراف بأن حقوق الإنسان ليست ترفا لفئة قليلة، بل وُضِعت كوسيلة لجعل العالم أكثر عدالة للجميع، بغض النظر عن المكانة أو السلطة أو النفوذ. وفي إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، أُعيدت صياغة المبادئ العامة لحقوق الإنسان لتتناول من بين أمور أخرى حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير، والذي صيغ كمفهوم يهدف إلى تمكين الشعوب والأمم الخاضعة من استعادة كرامتها والتحكم في مصيرها ومواردها. وهذا حق أساسي تتفرع عنه العديد من الحقوق الأخرى، من بينها الحق في الثقافة، والحكم الذاتي، والأراضي، والموارد.

313- ونظرا للمكانة المحورية التي يحتلها الغذاء في الثقافة، والرفاه البدني والروحي، والشعور بالانتماء، فإن الأمن الغذائي والسيادة الغذائية أمران أساسيان لتقرير المصير والبقاء. وقد تعرضت الشعوب الأصلية، منذ زمن طويل، لنزع ملكية أراضيها، ولحواجز هيكلية، ولتمييز يهدف إلى الحطّ من قيمة غذائها وتصويره على أنه أقل شأنا، وكان أطفال وشباب الشعوب الأصلية هم الأكثر تضررا من هذه الانتهاكات الجسيمة العميقة الأثر على حقوق الإنسان. ولذلك من الأهمية الحاسمة عند معالجة عدم المساواة الاجتماعية والاستثمار في الأمن الغذائي والسيادة الغذائية للشعوب الأصلية، تجاوز مظاهر الفقر العامة والمرئية والتصدي لجميع العوامل والتحيزات من أجل المعالجة الكاملة للمحنة الفريدة التي تعاني منها الشعوب الأصلية.

314- وشكرت **منسقة الحوار** الدكتور Barume على كلمته، وعلى تسليطه الضوء على تقرير المصير بوصفه مسارا نحو الأمن الغذائي.

315- **وعُرض شريط فيديو يتضمّن أبرز ملامح الاجتماع العالمي السابع لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق.**

316- وقدّمت **السيدة Myrna CUNNINGHAM** (رئيسة اللجنة التوجيهية للمنتدى الدولي للشعوب الأصلية في الصندوق)، موجزا لمداولات ذلك الاجتماع، فقالت إن الالتزام المستمر باحترام حقوق الشعوب الأصلية أمر أساسي. وأوضحت أن تقرير المصير لا يعني فقط احترام أراضي الشعوب الأصلية ومواردها، بل يشمل أيضا الاعتراف بأهمية معارفها وممارساتها وتكنولوجياتها التقليدية في ضمان الأمن الغذائي والسيادة الغذائية. وكانت التوصية الأولى أن يُجري الصندوق استثمارات طويلة الأجل في السيادة الغذائية والأمن الغذائي، تتناول مسائل مثل الوصول إلى الأسواق، والمساعدة التقنية، والتمويل.

317- وتمثلت التوصية الثانية في الإقرار بأن عملية اللامركزية في الصندوق تتيح مزيدا من فرص المشاركة أمام الشعوب الأصلية، على المستويين الإقليمي والوطني، في تصميم استراتيجيات الصندوق وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وفي هذا السياق، وُضعت خطط عمل لمدة عامين بالتعاون مع الأفرقة الإقليمية للصندوق.

318- وأخيرا، وفيما يتعلق بالوصول المباشر إلى التمويل، يحتاج مرفق مساعدة الشعوب الأصلية إلى مزيد من الموارد لتلبية احتياجات الشعوب الأصلية بصورة أفضل. وتحقيقا لهذه الغاية، تقضي التوصية الثالثة بضرورة أن يعزز مرفق مساعدة الشعوب الأصلية تعاونه مع الصناديق الجديدة التي تقودها الشعوب الأصلية، والتي تمتلك آليات مبتكرة تضمن حصول الشعوب الأصلية على الموارد اللازمة.

319- وللاستفادة من التقدم الحقيقي المحرز في جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بالاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، دُعيت جميع الدول الأعضاء إلى العمل سلميا مع الشعوب الأصلية، في سياق خال من العنف والتجريم، من أجل تعزيز المبادرات المرتبطة بالسيادة الغذائية والأمن الغذائي، عبر مواءمتها مع قيم الشعوب الأصلية وثقافاتها وضمان تطبيق المعارف والممارسات والتكنولوجيا التقليدية للشعوب الأصلية.

320- وانتقلت **منسقة الحوار** إلى حلقة النقاش التفاعلية وقدمت الأعضاء المشاركين فيها:

- سعادة السيد Miguel Jorge García Winder، السفير والممثل الدائم للمكسيك لدى وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرّا لها
- السيدة Joan Carling، رئيسة مجلس صندوق التضامن مع الشعوب الأصلية في آسيا
- السيدة Hindou Oumarou Ibrahim، رئيسة منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
- السيدة Tunda Lepore، قائدة شباب الشعوب الأصلية

321- وسألت منسقة الحوار السفير García Winder عن أي من توصيات منتدى الشعوب الأصلية تُعد الأهم.

322- وقال **سعادة السفير Miguel Jorge GARCÍA WINDER**(سفير المكسيك وممثلها الدائم لدى الوكالات التي تتخذ من روما مقرّا لها) إنه من الصعب تحديد توصية واحدة بعينها، لأنها تُشكّل معا عملية متكاملة بالنسبة للصندوق. وأكّد أن النقطة الأساسية هي أن الصندوق بحاجة إلى اتباع نهج متكامل من خلال تبديد الأسطورة القائلة بأن المسائل المرتبطة بالشعوب الأصلية هي عمل خيري وليست مسألة إنمائية. وأضاف أن على الحكومات أن تضمن إدراج قضايا الشعوب الأصلية في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وأن الانضمام إلى التحالف المعني بالمنظومات الغذائية للشعوب الأصلية سيساعدها في ذلك.

323- وسألت **منسقة الحوار** السيدة Ibrahim عما تعتبره المسألة الحاسمة التي خرجت بها مداولات منتدى الشعوب الأصلية.

324- وقالت **السيدة Hindou Oumarou IBRAHIM** (رئيسة منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية) إنها توافق على أن التوصيات كلها متساوية في الأهمية ويجب تنفيذها كحزمة شاملة، وإن إغلاق الحدود أثناء جائحة كوفيد-19 أبرز الأهمية البالغة للسيادة الغذائية والأمن الغذائي. وأكّدت أن الشعوب الأصلية يجب أن تشارك في المبادرات والبرامج بصفتها شريكا، لا مستفيدا، وأن تعمل بالتعاون مع الحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة في منظومة الأمم المتحدة على تصميم وتنفيذ مشروعات تعزز السيادة الغذائية وتحسين الوصول إلى الأسواق. والأهم من ذلك كله، أنهم بحاجة إلى الوصول الكامل والمباشر إلى التمويل من أجل تحقيق السيادة والأمن فيما يتعلق بالغذاء والأرض وضمان استدامة الكوكب.

325- ونظرا لقلة عدد الدول الأعضاء المشاركة حاليا في التحالف المعني بالمنظومات الغذائية للشعوب الأصلية، دُعيت جميع الدول إلى الانضمام إلى صفوفه من أجل تعزيز الشراكة مع الشعوب الأصلية لتحقيق السيادة الغذائية والأمن الغذائي على نحو مستدام.

326- وطلبت **منسقة الحوار** من السيدة Lepore اقتراح كيفية تنفيذ التوصيات.

327- وقالت **السيدة Tunda LEPORE** (قائدة شباب الشعوب الأصلية)، بعد أن أوضحت قيمة المساعي الجماعية من خلال قصة تقليدية من شعب الماساي، إن الشعوب الأصلية، بصفتها حامية للبيئة، يجب أن تحظى بدعم كامل في جهودها الرامية إلى استعادة العالم الطبيعي والحفاظ عليه. وأكّدت أن هذه الجهود تتطلب الأخذ بنهج شامل وملائم ثقافيا ونقل المعارف التقليدية إلى الأجيال القادمة.

328- وطلبت **منسقة الحوار** من السيدة Carling أن تفكر في الدور المهم الذي تضطلع به الشعوب الأصلية بوصفها راعية للكوكب.

329- وقالت **السيدة Joan CARLING** (رئيسة مجلس صندوق التضامن مع الشعوب الأصلية في آسيا) إنه على الرغم من أن البصمة الكربونية للشعوب الأصلية هي الأصغر، فإنها تتأثر تأثرا غير متناسب بتغير المناخ، ولكنها لا تتلقى الدعم التقني والمالي اللازم لتعزيز قدرتها على الصمود. وكانت الكوارث المرتبطة بالمناخ تدمر النظم الإيكولوجية

الغذائية وتؤدي إلى الجوع، بينما كان الوضع في المناطق النائية صعبا على نحو خاص وتفاقم بسبب الفجوة الرقمية. ولذلك كانت المناقشة بشأن الخسائر والأضرار حيوية لتمكين الشعوب الأصلية من إعادة تأهيل هذه النظم الإيكولوجية.

330- وعلى الرغم من أن الشعوب الأصلية كانت تحبذ التحول عن الوقود الأحفوري، فإن فرض الطاقة المتجددة من دون التشاور يدمر التنوع البيولوجي وسبل عيش الشعوب الأصلية. ويجب أن يكون الانتقال منصفا ومستداما ويحترم حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك المشاركة في صنع القرار. وبالمثل، فيما يتعلق بتعدين المعادن الانتقالية — التي يقع نحو نصفها في أراضي الشعوب الأصلية — فإن عدم إشراك الشعوب الأصلية في صنع القرار وعدم احترام حقوقها سيؤدي إلى التهجير وزيادة التفاوت الاجتماعي. وتمتلك الشعوب الأصلية معارف ومهارات تقليدية يمكن أن تساهم بها في التصدي لأزمة المناخ، لكنها يجب أن تُعامَل كشريك متساوٍ في هذا المسعى.

331- ودعت **منسقة الحوار** الحضور إلى تقديم تعليقاتهم.

332- وقالت **مندوبة من كندا**، مشيرة إلى كل من الدعوة الموجهة إلى الحكومات للاعتراف بالمعارف والممارسات التقليدية وحمايتها، والتزام الشعوب الأصلية بالمشاركة الفاعلة في صنع القرار، إن دخول القانون الذي يقضي بمواءمة القوانين الكندية مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية حيز النفاذ في يونيو/حزيران 2021 كان علامة فارقة في طريق بلدها نحو المصالحة مع شعوب الأمم الأولى. وبالفعل، فقد يسر هذا القانون إيجاد حلول مرنة لتلبية الاحتياجات والأولويات التي حددتها تلك الشعوب بنفسها وضمان حقها الأصيل في تقرير المصير، بما في ذلك ما يتعلق بالنظام الغذائي.

333- وأضافت أن مشاركة الصندوق المستمرة مع الشعوب الأصلية، بما في ذلك من خلال منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، أمر يستحق الثناء. ويشكل الحوار الحالي مثالاً رائعاً على التعاون من أجل معالجة التنمية الريفية والحد من الفقر بما يتواءم مع أولويات الشعوب الأصلية وتعتمد اعتماداً كبيراً على معارفها وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد مجموعة الأدوات الرقمية الممتازة التي استحدثها لتعزيز نظم الأغذية الخاصة بالشعوب الأصلية المستدامة والقادرة على الصمود من أجل تحسين التغذية، في النهوض بالأمن الغذائي من خلال تقرير المصير. وقالت إن من دواعي سرور كندا أن تساهم ماليا في مبادرة مجموعة الأدوات كوسيلة للمساعدة في تطوير مسارات ومنهجيات أفضل تمسك بزمامها الشعوب الأصلية.

334- وقالت **مندوبة من غواتيمالا** إن بلدها يعمل من خلال المشروعات التي يدعمها الصندوق من أجل التمكين الاقتصادي لنساء الشعوب الأصلية، وهو ملتزم كذلك بإيصال برنامج الوجبات المدرسية الذي يديره بالتعاون مع الوكالة التي تتخذ من روما مقرّا لها إلى أبعد المناطق النائية. وينص القانون على ألا تقل نسبة توريدات الأغذية عن النصف من الأغذية المنتجة محليا. ويهدف ذلك إلى تشجيع الزراعة الأسرية والمساعدة في الوقت نفسه في مواجهة التحدي الذي يشكله قطاع الأغذية غير الرسمي.

335- وسيكون من المفيد الاستماع إلى آراء أعضاء حلقة النقاش بشأن كيفية تنظيم المنتجين من السكان الأصليين لضمان الوصول إلى التمويل وإلى الفرص التي تتيح تنمية مهارات الأعمال والشراكات الاستراتيجية، الأمر الذي من شأنه أن يُحسّن وصولهم إلى الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية الجديدة وتحقيق وفورات الحجم.

336- وقال **مندوب من الكونغو**، مشيرا إلى الدور المحوري الذي يضطلع به السكان الريفيون بوصفهم رعاة للتنوع البيولوجي، إنه يثمّن التقدم المُحرز في كفالة حقوق الشعوب الأصلية. وأوضح أن لدى بلده إدارة وزارية معنية بحقوق الشعوب الأصلية، ويمثل ذلك وسيلة للنهوض بسياسات الإدماج الاجتماعي الوطنية. وأضاف أن الشعوب الأصلية من أفريقيا الوسطى، وكثير منها يعيش في الكونغو، يمكن أن تساهم بثروة من المعارف التقليدية المرتبطة بالنظم الإيكولوجية والطب والتغذية الصحية. ولهذا، فإنه يتطلع إلى مشاركتهم في اجتماعات المنتدى المقبل للشعوب الأصلية في الصندوق وغيرها من المنتديات ذات الصلة.

337- وقالت **مندوبة من النرويج** إن حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير والمشاركة يشكل عنصرا أساسيا في الصكوك الدولية الرئيسية المرتبطة بالشعوب الأصلية. وأضافت أن مشاركة الشعوب الأصلية في صنع القرار تمثل شرطا

مسبقا لإعمال حقوقها وتعزيز التنمية. وأكّدت أنه ينبغي بذل جهود نشطة لتشجيع الحوار الاجتماعي الذي يعزز هذه المشاركة، إلى جانب المشاركة التقريرية وممارسات الأعمال والممارسات التنظيمية التي تعود بالنفع على صغار المنتجين.

338- وأضافت أن اللامركزية في الصندوق وتعزيز مشاركته مع أصحاب المصلحة المحليين والشعوب الأصلية في مجال الأمن الغذائي خطوتان إيجابيتان. وعلاوة على ذلك، يشكل مرفق مساعدة الشعوب الأصلية أداة مبتكرة توفر تمويلا مباشرا وحيويا لمنظمات الشعوب الأصلية، مما يساعد على حماية الثقافة والهوية والمعارف التقليدية والبناء عليها لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتحسين التكيف مع المناخ. وشُجّعت الدول الأعضاء إلى المساهمة في مرفق مساعدة الشعوب الأصلية، على غرار ما قامت به النرويج بمساهمتها بمبلغ 9 ملايين دولار أمريكي للفترة 2024-2028.

339- وشكرت **منسقة النقاش** النرويج على تبرعها السخي لهذا الصندوق الاستثماري الحاسم الأهمية الذي يدار بواسطة الشعوب الأصلية ومن أجلها، ودعت الآخرين إلى أن يحذوا حذوها.

340- وقالت **مندوبة من البرازيل**، معترفة بالتحديات المستمرة في حماية حقوق الشعوب الأصلية وسبل عيشها، إن الصندوق يؤدي دورا رياديا في إشراك الشعوب الأصلية في الحوار وفي برامجه وعملياته، بما يتماشى مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وأكّدت أن الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة تعزز حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير، مما يمكنها من إدارة أراضيها ومواردها جماعيا، والحفاظ على ممارساتها البيولوجية الثقافية وقيمها من أجل تعزيز نظمها الغذائية وضمان التنمية الشاملة.

341- وأوضحت أن الصندوق يُعد شريكا مهما في جهود بلدها الرامية إلى تعزيز هذه الحقوق الحاسمة من خلال وزارة الشعوب الأصلية. وأكّدت أن البرازيل تؤيد جميع التوصيات التي صدرت عن الاجتماع العالمي السابع لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، وتشجع على مواصلة الحوار بشأن تنفيذها، وهو ما يمكن لوزارة الشعوب الأصلية أن تيسّره خلال الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقدها في البرازيل في نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

342- ورحبت **السيدة CARLING** (رئيسة مجلس صندوق التضامن مع الشعوب الأصلية في آسيا) بهذا المقترح، فقالت إن العمل مع وزارة الشعوب الأصلية في البرازيل من شأنه أن يؤدي إلى حلول أكثر واقعية للمشكلات، وأن يسلّط الضوء على مبادرات الشعوب الأصلية للتصدي لتغير المناخ، والسعي نحو التنمية المستدامة، وحماية التنوع البيولوجي.

343- ودعت **منسقة الحوار** السيدة Pieternel Boogaard، المديرة الإدارية لمكتب الإيصال التقني للصندوق، إلى تقديم ملاحظات ختامية.

344- وأعربت السيدة **Pieternel BOOGAARD** (المديرة الإدارية لمكتب الإيصال التقني في الصندوق) عن شكرها العميق لجميع المشاركين في الحوار، فقالت إن الشعوب الأصلية لا تمثل سوى 6 في المائة من سكان العالم ولكنها تشكل 20 في المائة من السكان الذين يعيشون في فقر. وبالنظر إلى أنهم يحمون أيضا 80 في المائة من التنوع البيولوجي العالمي، ينبغي إدماج معارفهم وممارساتهم في القرارات والإجراءات من أجل تحقيق أثر أكبر.

345- وقالت إن تقرير المصير أمر حاسم الأهمية للأمن الغذائي والسيادة الغذائية. وأكّدت أن سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية تشدد على أن الشراكات الحقيقية لا بد أن تُبنى على الاحترام المتبادل والشمول والالتزام العميق بحماية أراضي الشعوب الأصلية وثقافاتها ومعارفها، بل والتنوع البيولوجي العالمي بأسره. وشُجّعت الدول الأعضاء على أن تحذو حذو البلدان التي ساهمت بالفعل في مرفق مساعدة الشعوب الأصلية، بوصفه أداة تمويل مهمة لأنشطة الصندوق في هذه المجالات. فمن خلال الاعتراف بقوة تنوع الرؤى العالمية واحتواء وجهات النظر المحلية، يمكن التوصّل إلى نهج أكثر إثراء وحلول أكثر شمولا وأطول أمدا.

346- وشكرت **منسقة الحوار** جميع المشاركين على مساهماتهم في هذا الحوار الملهم والمحفّز للتفكير.

المائدة المستديرة السنوية للمحافظين: التصميم والتنفيذ لتحقيق الأثر في سياق متزايد التعقيد

347- رحّب **السيد BROWN** (نائب الرئيس المساعد، دائرة العمليات القطرية)، بصفته المنسق لهذا الحدث، بفرصة إجراء نقاش صريح ومنفتح بشأن التحديات المتزايدة في تنفيذ رسالة الصندوق في السياق المعقّد الحالي، ودعا رئيس الصندوق إلى تقديم ملاحظاته الافتتاحية.

348- وقدّم **السيد لاريو** (رئيس الصندوق) ملاحظاته الافتتاحية في اجتماع المائدة المستديرة السنوي للمحافظين، وقال إن الهدف من الاجتماع هو الاستماع إلى آراء المحافظين بشأن سُبل تحسين أداء الصندوق وتصميم برامج أكثر تحقيقا للأثر. وأوضح أنه في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يوجه اهتمام كبير لمسألة كيفية جعل الصندوق أكثر سرعة في الاستجابة، وأقل تفاعلية، وأكثر استباقية، ولا سيّما في السياقات الهشة والضعيفة. وستساهم الآراء المطروحة خلال اجتماع المائدة المستديرة في إثراء الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2025–2031، وفي التبادلات مع أعضاء المجلس التنفيذي والدول الأعضاء بشأن التحضير للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

349- وأضاف أن قدرة الصندوق على العمل مع المؤسسات المحلية، والمصارف الإنمائية العامة، ومصارف التنمية الزراعية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وصناديق المناخ، كانت موضع نقاش في عدة مناسبات. والسؤال المطروح الآن هو ما إذا كان ينبغي للصندوق، في جهوده الرامية إلى إيجاد موارد إضافية، أن يتجاوز تقديم المساعدة التقنية للإنتاج الزراعي ليأخذ في الاعتبار سلسلة القيمة بأكملها، بما يشمل التخزين والتوزيع والتسويق والتصدير وإصدار شهادات اعتماد المنتجات.

350- وقال **منسق الحوار** إن المشهد العالمي يشهد تغيّرا أسرع من أي وقت مضى، إذ تتقاطع الصدمات المناخية والنزاعات والضغوط الاقتصادية لتُعمّق أوجه عدم المساواة، وتلقي بأعباء غير مسبوقة على المجتمعات المحلية الريفية، وتُحدث اضطرابات في النظم الغذائية. كما أن القيود المالية وتزايد أعباء الديون يجعلان من الصعب على الحكومات الاستثمار في التحوّل الريفي، في وقت تشتد فيه الحاجة إلى مثل هذه الاستثمارات. وفي هذا السياق، يعمل الصندوق على أن يصبح أكثر سرعة في الاستجابة، وأكثر ابتكارا وقدرة على التكيّف، مع ضمان استمراره في إحداث أثر تحويلي وقابل للتوسيع. ويتطلب هذا الجهد شراكات قوية، وأفكارا جريئة، والقدرة على التعامل مع التعقيد. وقد دُعي المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة إلى النظر فيما يمكن أن يقوم به الصندوق لتعزيز قدرته على التأهّب للأزمات دون المساس بجهوده الإنمائية طويلة الأجل، وفي كيفية حفاظه على مكانته كشريك موثوق وفعّال للحكومات التي تواجه تحديات مالية جسيمة.

351- وسيُدلي بالأفكار الأولية كل من:

- السيدة Sara Pantuliano، الرئيسة التنفيذية لمعهد التنمية الخارجية، متحدثة رئيسية
- السيدة Gérardine Mukeshimana، نائبة رئيس الصندوق.

352- وقالت **السيدة Sara PANTULIANO** (الرئيسة التنفيذية لمعهد التنمية الخارجية)، في كلمتها الرئيسية، إن التعاون الإنمائي يتعرض لحصار في الوقت الراهن، إذ تتعرض القيم والمؤسسات التي يقوم عليها للتحدي بسبب صعود الشعبوية والنزعة القومية في ديمقراطيات الغرب، وبسبب تزايد الانتقادات الاستعمارية الجديدة في بلدان الجنوب العالمي، وبسبب التعقيد المتزايد للمشاكل التي تبدو عصية على الحل مثل الفقر وعدم المساواة والنزاع وأزمة المناخ.

353- ويظهر الاتجاه نحو الشعبوية بوضوح في الإغلاق المفاجئ لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والخطاب العدائي تجاه اللاجئين وطالبي اللجوء، وتآكل قواعد السلوك الدولي، وتصاعد التحديات السلطوية أمام الديمقراطية. وقد أُحرزت مكاسب على مدى عقود فيما يتعلق بحقوق النساء والمثليين، لكنها تتعرض الآن لتراجع منهجي، فيما

تُمارس ضغوط على المستوى الدولي لإزالة لغة الحقوق الجنسية والإنجابية، بل وحتى كلمة "الجنسانية"، من الاتفاقات الدولية. كما يشهد العديد من محافل الأمم المتحدة محاولات لتقويض المعايير.

354- ولا يزال يغلب على المنح المقدمة من الجهات المانحة الغربية إرث الاستعمار وعدم المساواة. أما الدعوات العديدة إلى إقامة نظام دولي للتنمية أكثر عدالة وفعالية – نظام يتسم بنموذج أفقي وأكثر إنصافا يتمحور حول تنمية تقودها الشعوب – فلم تقابلها بعد تغييرات ملموسة على أرض الواقع، حتى بعد حدث فارق بحجم جائحة كوفيد-19. وفي الجنوب العالمي، تواصل جهات فاعلة غير مثقلة بالأعباء التاريخية للإرث الاستعماري السعي في الوقت نفسه إلى تحقيق خططها الإنمائية.

355- والزخم المتزايد الواضح لإصلاح النظام المالي الدولي مؤشر على المطالبة بإعادة التوازن بين التباينات الهائلة في الصوت والنفوذ داخل المؤسسات المالية الدولية الرئيسية. غير أن معالجة مسألة الشرعية الطويلة الأمد لهذه المؤسسات باعتبارها منظمات عالمية بحق، لن تكون سهلة ولا مباشرة، في ظل بيئة جيوسياسية مشحونة، وفي سياق ارتفاع تكاليف الاقتراض، والضغوط المالية في البلدان المانحة، وأعباء الديون الكبيرة التي ترهق على نحو خاص الدول الأقل قدرة على تحمّلها. وتعبر الأرقام المرتبطة بالبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من مديونية حرجة أو المعرضة بشدة لخطر الوقوع فيها، حدة أزمة الديون، التي تتفاقم أيضا بفعل آثار أزمة المناخ.

356- وفي ضوء هذه الأعباء الهائلة للديون، يتركز حاليا قدر كبير من اهتمام السياسات على زيادة الإقراض بشروط تيسيرية من جانب المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ويتعرض البنك الدولي على وجه الخصوص لضغوط للتخفيف من نهجه المتحفظ نسبيا تجاه المخاطر، على النحو الذي أوصى به استعراض أجرته مجموعة خبراء مستقلين في عام 2022. كما دعت مجموعة خبراء مستقلين من مجموعة العشرين إلى تعزيز المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بهدف زيادة الإقراض السنوي لهذه المصارف إلى ثلاثة أضعاف بحلول عام 2030، ليصل إلى نحو 390 مليار دولار أمريكي، منها 90 مليار دولار أمريكي من التمويل بشروط تيسيرية.

357- وكانت تلك الدعوات، إلى جانب الضغوط المطالِبة بتغيير هياكل السلطة في النظام الدولي، بمثابة استجابة، في نواح كثيرة، لفشل الجهود التي تقودها الدول الغربية على مدى عقود في التصدي للتحديات المترابطة المتمثلة في الفقر والنزاعات وأزمة المناخ في الجنوب العالمي. فعلى سبيل المثال، بحسب بيانات الأمم المتحدة، لم يكن نصف الأهداف القابلة للقياس من أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 140 هدفا على المسار الصحيح، ومن بين هذه الأهداف، لم يُحرز أي تقدّم على الإطلاق في ثلثها. وبحسب الاتجاهات الحالية، سيظل 575 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2030، ولن تتمكن سوى ثلث البلدان من خفض مستويات الفقر إلى النصف. ونظرا للضغوط المالية في العديد من البلدان المانحة، لم يتوفّر المبلغ السنوي المتوسط اللازم لتغيير هذا الوضع – والذي يُقدّر بنحو 4 تريليونات دولار أمريكي.

358- وتفاقمت هذه الاتجاهات بشكل أكبر بسبب النزاعات والنزوح على نطاق واسع، إذ أُجبر ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم على النزوح قسرا أو داخليا، إما طلبا للجوء أو لاحتياجهم إلى المساعدة الإنسانية. ولم ترقَ مستويات التمويل إلى مستوى الاحتياجات، وما يثير القلق بالقدر نفسه هو أن المعايير والهياكل والمؤسسات التي أُنشئت لمنع النزاعات والتخفيف من آثارها على المدنيين قد جرى تجاهلها أو تهميشها أو إضعافها بشكل روتيني. وفي ظل غياب سلطة شرعية قادرة على معاقبة الأطراف المتحاربة والسيطرة على سلوكها، سادت ثقافة الإفلات من العقاب وواصلت الاحتياجات تصاعدها.

359- ويستخدم معهد التنمية الخارجية مصطلحا مفضلا لهذا الوضع، وهو الأزمة المتعددة الأبعاد، أو الإحساس بأن أزمات تبدو منفصلة تتفاعل فيما بينها لتولّد نمطا متسلسلا من المخاطر النظامية التي تمتلك قوة توليدية ذاتية. وبالفعل، في عالم تسوده العولمة والترابطات، يمكن أن يكون للأحداث الواقعة في مكان أو مجال معيّن آثار متسلسلة تمتد إلى ما هو أبعد بكثير من الصدمة المباشرة. وعندما تُقبَل الأزمة المتعددة الأبعاد بوصفها أساسا لتفسير سلسلة من الأزمات

المتعاظمة التي يُفضي تراكبها إلى أثر يتجاوز مجموع مكوّناتها، فإن الاستجابة ينبغي أن تكون متعدّدة الأوجه بالقدر نفسه.

360- وتكمن إحدى الإجابات في تشجيع مزيد من الروابط والتآزر في مجال السياسات داخل الحكومات، وهو ما يعني التغلب على المحظورات التي ترسخت منذ أمد بعيد، بدءا بتلك التي تحيط بقدسية المعونة وصلتها بجوانب أخرى من عملية صنع السياسات. وسيتطلب ذلك أيضا تقييما أكثر واقعية لدور المعونة وتأثيرها كأداة من أدوات السياسات. وقد انخفض الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية انخفاضا كبيرا في معظم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، لكن الجهود المبذولة لجذب القطاع الخاص وتعبئة الاستثمارات لا تزال غير كافية.

361- وسيكون من الضروري أيضا إيلاء المزيد من التفكير للمشاركة مع أدوات التأثير الأخرى من أجل التغيير، بما في ذلك النقابات العمالية ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المحلية، وأولويات البلدان الأكثر فقرا. فالمانحون يركّزون عادة على ما يريدونه لبلدانهم، سواء أكان هواء نظيفا أو قضاء نزيها أو الحصول على خدمات طبية شاملة. وهذه كلها أهداف جديرة بالاهتمام، لكنها قد لا تعني الكثير لشخص يكافح لإعالة أسرته بدخل قدره دولارين في اليوم.

362- إن التصدي للأزمة المتعددة الأبعاد في وقت تتراجع فيه القوى الكبرى عن التزاماتها في فترة ما بعد الحرب يعني ضرورة إعادة تشكيل التعاون العالمي في نوع من تعددية الأطراف القائمة على التحالفات النشطة بالفعل في مجال تغير المناخ. وتُظهر الأبحاث أن الناس يفعلون ما في وسعهم بالموارد المتاحة لهم لحماية سبل عيشهم من خلال تجديد سفوح التلال والسواحل والأراضي الزراعية المتدهورة، وإنشاء مساحات خضراء في المناطق الحضرية، وإعادة تدوير النفايات، وزراعة محاصيل أكثر قدرة على الصمود واستدامة، وتغيير ممارساتهم الزراعية. وتقود المرأة الكثير من هذا العمل، ومع ذلك، وعلى الرغم من التزام اتفاق باريس بالعمل المناخي الذي يحترم المساواة بين الجنسين ويحقق التمكين للمرأة، ا تزال النساء يُصوَّرن في سياسات المناخ إما على أنهن ضحايا معرضات للخطر أو راعيات للبيئة. ولا يزال النهج المتبع في معالجة مشاكل المناخ أيضا محصورا في الجوانب التقنية وتغلب عليه النظرة الذكورية. وعلاوة على ذلك، يحتاج نظام التمويل الإنمائي المتعدد الأطراف إلى تيسير الوصول إلى رؤوس الأموال المنخفضة التكلفة، وتوفير المنافع العامة، واستخدام أدوات مثل التمويل المختلط، واستقطاب الاستثمارات الخاصة.

363- وتتطلب الأزمة المتعددة الأبعاد الراهنة بذل جهود يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددين على نطاق عالمي لتحفيز التغيير. وفي مجال التعاون الدولي، ينبغي أن تتركز تلك الجهود على تحقيق حصائل إنمائية أكثر إنصافا وأوسع نطاقا تراعي الظروف المحلية مراعاة تامة. فقد ظل الإنصاف هدفا بعيد المنال لفترة طويلة، وقد آن الأوان لإعادة تشغيل النظام الدولي بما يتيح إحداث تحوّل أعمق في جميع الاقتصادات والمجتمعات، وليس في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل فحسب.

364- وقالت **السيدة Gérardine MUKESHIMANA** (نائبة رئيس الصندوق) في تأملاتها الأولية إن من المقلق حقا أن ترى معظم البلدان الفقيرة تنفق كثيرا على سداد مدفوعات الفوائد في وقت يتزايد فيه انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع، وتزداد فيه هشاشة العديد من المجتمعات المحلية، ويتأثر الأشد احتياجا للدعم بتغير المناخ، وتتفاقم أزمة الديون. وردا على ذلك، زاد الصندوق حافظته من 14.5 مليار دولار أمريكي في عام 2016 إلى 23.5 مليار دولار أمريكي في عام 2025 من خلال القيام بدوره كمجمع للتمويل الإنمائي، واستخدام 8.2 مليار دولار أمريكي من تمويله لجمع 7.7 مليار دولار أمريكي في شكل استثمارات وطنية من الدول الأعضاء و7.6 مليار دولار أمريكي من التمويل الدولي. ومما يثير القلق، أن 7.5 مليار دولار أمريكي من تمويل الصندوق، تمثل 32 في المائة من برنامج العمل، استُثمرت في سياقات هشة.

365- وفي عام 2024، نفذ الصندوق برنامج قروض ومنح قياسيا بلغت قيمته 2 مليار دولار أمريكي، مما لبّى الالتزامات في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق البالغ مجموعها 3.3 مليار دولار أمريكي. وواجه الصندوق العديد

من التحديات على طول الطريق: تقلص سريع في الحيز المالي؛ وزيادة الطلب على موارد أكثر تيسيرا؛ وتحول في أولويات البلدان مما أثر على تنفيذ برامج التغذية، والاقتراض المرتبط بالمناخ والإدماج الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، أثرت النزاعات والأزمات والهشاشة على عمليات الصندوق في جميع البلدان.

366- ورغم أن مكتب التقييم المستقل في الصندوق أظهر أن عمل الصندوق كان وثيق الصلة بالموضوع، فإن النظر بتفحص يبين أن أداء الصندوق وفعاليته انخفضا عموما في البلدان المتأثرة بالهشاشة. ومع ذلك، ينبغي على الصندوق أن يحقق توازنا مع مطالب الحكومات. وفي الوقت نفسه، كانت التزاماته المؤسسية أساسية للتنمية ولكنها لا تنطوي على القدر نفسه من المتطلبات. ومن الأهمية الحاسمة أن يواصل الصندوق تعزيز ملكية الحكومات وتوطيد علاقاته التعاونية من أجل تحقيق مستويات الكفاءة والفعالية المطلوبة وإحداث آثار مستدامة للأجيال المقبلة.

367- وفي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يلتزم الصندوق بإنفاق 10 مليارات دولار أمريكي على التنمية الريفية خلال السنوات الثلاث المقبلة، مع التركيز على أفريقيا والسياقات الهشة والبلدان المنخفضة الدخل والتمويل المناخي. وتتمثل الأهداف المرتبطة بالأثر في: تحسين الدخل لصالح 101 مليون شخص؛ وتحسين التغذية لخمسة ملايين شخص؛ وزيادة قدرة 15 مليون شخص على الصمود؛ ودعم الإنتاج لصالح 82 مليون شخص؛ وتيسير الوصول إلى الأسواق لصالح 84 مليون شخص؛ وتمكين 61 مليون امرأة.

368- ولتحقيق هذه الأهداف، سيجمع الصندوق موارده لتعزيز المشاركة في السياسات داخل البلدان مع بناء المعرفة والشراكات في الوقت نفسه. وسيشارك أيضا في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومع القطاع الخاص. وتعمل الإدارة داخليا على تحقيق قدر أكبر من المرونة والاستجابات الاستباقية. ومن خلال اللامركزية، يسعى الصندوق إلى أن يكون على مقربة من المجتمعات المحلية التي يخدمها، ويهدف كذلك إلى تحقيق استثمارات مستدامة وقابلة للتوسيع.

369- وتأمل الإدارة أن تحصل على إجابات لعدة أسئلة خلال اجتماع المائدة المستديرة، وتحديدا: ما الذي تحتاج إلى القيام به لكي تظل شريكا جاذبا للحكومات التي تواجه قيودا مالية؛ وهل ينبغي أن تركز جهودها على التأهب للأزمات أم على التعافي منها؛ وكيف يمكنها أن توائم بين احتياجات البلدان، وأداء الحافظة، والالتزامات التي قُطعت للدول الأعضاء في إطار تجديد الموارد عند تعبئة الموارد؛ والأهم من ذلك، كيف يمكن أن تُحدث أثرا في المجتمعات المحلية التي تخدمها.

370- ودعا **منسق الحوار** اثنين من أعضاء مكتب مجلس المحافظين، وهما معالي السيناتور الموقر Abubakar Kyari من نيجيريا، ومعالي السيدة Tatiana Rosito من البرازيل، لعرض وجهتي نظرهما.

371- وقال **معالي السيناتور Abubakar KYARI** (وزير الزراعة والأمن الغذائي في نيجيريا) إن بلده، بفضل شراكته الطويلة الأمد مع الصندوق، ينفذ برامج لتعزيز الإنتاجية والوصول إلى الأسواق وتنمية سلسلة القيمة، بما يتماشى مع سياسته لتحويل النظم الغذائية، بما يعود بالنفع على أكثر من 3 ملايين مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة في المجتمعات المحلية الهشة وتعزيز الأمن الغذائي والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وأنشطة الأعمال الزراعية. وتتواءم هذه البرامج مع مسارات تحويل النظم الغذائية الوطنية وخطة الأمل المتجدد التي أطلقها رئيس نيجيريا السيد Bola Ahmed Tinubu، الذي تتمثل رؤيته في جذب التمويل من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية، وتحسين الجودة، وإضافة القيمة، وتحسين سبل كسب العيش. وفي الأسبوع السابق فقط، أمرت نيجيريا بإعادة رسملة مؤسستين من مؤسساتها المعنية بالتمويل الإنمائي، وفقا لتوصيات الصندوق، بهدف تحسين وصول المزارعين، بمن فيهم النساء والشباب، إلى التمويل بأسعار فائدة أحادية الرقم. كما أنشأت مؤخرا صندوقا للتنمية الزراعية لتحفيز الاستثمار ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

372- وفي ضوء المسائل الصعبة المرتبطة بجملة أمور تشمل المناخ والأمن الغذائي والنمو السكاني، من المهم تحديد الأولويات الوطنية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، بهدف الاستفادة من الموارد المتاحة من الصندوق لإيجاد حلول محلية مناسبة. وأعربت نيجيريا عن امتنانها العميق للصندوق لجهوده الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي، الذي

يرتبط بتوافر الأغذية المتنوعة والمغذية وإمكانية الحصول عليها والقدرة على تحمل تكلفتها واستهلاكها. وفيما يتعلق بالأرض نفسها، ينبغي ألا تغيب عن الأذهان وجهة نظر الشعوب الأصلية التي ترى أن الأرض ما هي إلا أمانة في أعناقنا، يجب ردّها بحالة جيدة إلى مالكيها الحقيقيين، أي الأجيال القادمة.

373- وأشارت **معالي السيدة Tatiana ROSITO** (سفيرة البرازيل ونائبة وزير المالية للشؤون الدولية) إلى أن ملاحظات السيدة Pantuliano تتناغم مع ما يُطرح كثيرا في المنظمات المتعددة الأطراف وفي التبادلات الثنائية في سياق مجموعة العشرين، فقالت إن بلدها، بوصفه رئيسا لمجموعة العشرين في عام 2024، اقترح مضاعفة الجهود في مجال التعددية والحوار، وكذلك التضامن والاستدامة والإنصاف، وهي عناصر تشكّل معا محور رئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين في عام 2025. وفيما يتعلق بجدول أعمال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وما يتضمنه من مبادرات مبتكرة مثل خارطة الطريق للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، فإن ذلك يمثل أول موضوع تتوصل فيه مجموعة العشرين، التي تضم أكبر الاقتصادات وأكبر الجهات المانحة، إلى توافق حقيقي في الآراء.

374- وأضافت أن جدول الأعمال المذكور يشكل جزءا حاسما من أحجية تجميع المعرفة وتعبئة الموارد. ويعد الحد من المخاطر والتيسيرية أيضا من بين الاعتبارات الرئيسية الأخرى، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الدروس المستفادة من الواقع. وفي هذا السياق، يؤدي الصندوق دورا قيّما كمحفز في مجالي الأمن الغذائي والتغذية، وهو، علاوة على ذلك، مؤسسة رشيدة تعطي الأولوية للفعالية، وهو أمر لا يُمكن إغفال أهميته. وفيما يتعلق بصناديق الاستثمار، فتتطلب ثلاثة عناصر أساسية، هي المرونة والترابط والملكية القطرية.

375- وفي الأسواق الناشئة مثل البرازيل، اعتُبرت المقاومة والتخفيضات وزيادة الاستثمار في الأفكار أمورا مهمة، ويُعد التخفيف من مخاطر أسعار الصرف أيضا شاغلا رئيسيا للمستثمرين، الذين يعتمد عليهم بلدها اعتمادا كبيرا في سعيه إلى تنفيذ خطة التحول الطاقي، على سبيل المثال. وقد أطلقت مبادرة Eco Invest Brasil كمنصة للتخفيف من تلك المخاطر، من خلال استخدام المؤسسات المالية للتقدّم بطلبات للحصول على الموارد، والتي تشمل إعانات في بعض الحالات. وتتميّز هذه المبادرة بأنها مستدامة ومراعية لظروف للسوق. وبالإضافة إلى ذلك، جرى إحياء الصندوق البرازيلي للمناخ عن طريق ضخ سندات خضراء سيادية بقيمة تتراوح بين نحو 4 و5 مليارات دولار أمريكي وجهت من خلال بنك التنمية البرازيلي، الذي يوفر موارد بشروط تيسيرية لأنشطة معينة. وباختصار، من الضروري ألا تغيب عن الأذهان أهمية الموارد التيسيرية والتمويل المختلط والأسواق من أجل الاستدامة - بل وأيضا دور الصندوق في تقديم الدروس المستفادة من العملية برمّتها.

376- وفتح **منسق الحوار** باب المناقشة.

377- وقال **مندوب من بنغلاديش** إن بلده صغير المساحة ويواجه تحديات جسيمة، على رأسها الفقر الريفي، ومع ذلك خفض معدل الفقر المدقع إلى مستواه الحالي البالغ 25 في المائة. وتُعد مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد منخفضة جدا، على الرغم من أن نحو نصف السكان يعملون في هذا القطاع. وبفضل جهود العلماء الزراعيين في البلد، تُنتج بنغلاديش ما يكفي لإطعام سكانها البالغ عددهم 170 مليون نسمة. غير أن بنغلاديش تحتاج إلى دعم الصندوق في مجال بحوث التخفيف من آثار المناخ، ولا سيّما فيما يتعلق بتطوير محاصيل مقاومة للفيضانات.

378- وأضاف أن القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية يجب أن تؤدي إلى التنمية في بلد مثل بلده، بما في ذلك من خلال منع خسائر المحاصيل الناجمة عن الفيضانات، وبالتالي تجنب الحاجة إلى إنفاق احتياطيات النقد الأجنبي الثمينة على استيراد الأغذية. وستكون المساعدة التي يقدمها الصندوق في الحد من ضعف البلد في وجه لتأثيرات تغير المناخ، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، محل ترحيب. ويلزم أيضا زيادة الاستثمار لتحويل القطاع الريفي برمته - وليس الزراعة وحدها - وجعله أكثر جاذبية. وعلاوة على ذلك، ينبغي مراعاة كثرة عدد الشباب ونشاطهم في بنغلاديش. وأخيرا، يلزم نقل التكنولوجيا إلى المناطق الريفية لتيسير الربط بين المنتجين والمستهلكين والقضاء على الوسطاء الاستغلاليين الذين يجنون الأرباح على حسابهم.

379- وتقدّر بنغلاديش تقديرا كبيرا تدخلات الصندوق على مدى الأربعين عاما الماضية، ويُعد تمويل الصندوق محوريا بالفعل. وبالنسبة لبنغلاديش، فإن العبء المالي يشكل عاملا رئيسيا عند النظر في أسعار الفائدة والمخاطر المحتملة المرتبطة بمقترحات تشمل، على سبيل المثال، السندات البرتقالية أو الخضراء أو ذات السعر العائم، التي ليست الحل الوحيد لمشاكلها.

380- وقال **مندوب من غامبيا**، واصفا العلاقة الطويلة التي يعتز بها بلده مع الصندوق بأنها غيّرت الحياة فعليا، إن معظم البلدان النامية تواجه مشكلات متشابهة، من بينها تغيّر المناخ. ونظرا لصعوبة الحصول على التمويل المناخي، ينبغي أن يقود الصندوق هذه الجهود. ومع ذلك، لا يوجد حل واحد يناسب الجميع، حتى للمشاكل المتشابهة. ففي غامبيا، يشكل النمو السكاني والتوسع الحضري صعوبات كبيرة، ولكن المشكلة الأكبر تكمن في المديونية الحرجة التي، كما في بلدان أخرى تمرّ بالوضع نفسه، تعيق الاستثمار في الزراعة والصحة والتعليم.

381- وأضاف أن الوصول المحدود إلى التمويل والتكنولوجيا يشكل عائقا إضافيا، ولكن جرت معالجة ذلك من خلال خطط الميكنة وتطوير المصارف الزراعية. وقد لقيت إعادة النظر في المؤسسات المالية الدولية ترحيبا كبيرا، وكذلك تحول الصندوق إلى مؤسسة من هذا النوع. ولا سبيل إلى أن تتلقى أقل البلدان نموّا – ومعظمها يعاني من مديونية حرجة – خدمة جيدة ما لم تحدث إعادة تفكير في القروض والمنح.

382- وفي غامبيا، حيث يعمل معظم السكان في الزراعة، تتوافق مكافحة الجوع والفقر ومسألة التمويل الإنمائي تماما مع خطة التنمية الوطنية. ويقدم الدعم، بما في ذلك في شكل بذور مشمولة بإعانات، وأسمدة، وخدمات حرث، ومدخلات أخرى، إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين يعترف بهم عن حق بوصفهم مؤسسات ريفية صغيرة. كما تحظى الجمعيات التعاونية بالدعم أيضا. وتُبذل حاليا جهود لزيادة إمكانية حصول النساء – وهن يشكّلن الغالبية بين المزارعين – والشباب على الأراضي. ولا يزال المخزون الوطني من الحبوب في مراحله الأولى، لكنه بحاجة إلى تمويل، ومن المزمع أن يتحول صندوق التنمية الاجتماعية في البلد إلى مصرف إنمائي. وخلاصة القول، أن المشكلة الرئيسية المتمثلة في تمويل المؤسسات الريفية تتفاقم بفعل المديونية الحرجة التي تشكل تحديا للزراعة ولجميع القطاعات الاجتماعية.

383- **وقال مندوب من الكونغو**، مشددا على الأهمية البالغة للمسائل المهمة التي أثارتها السيدة Pantuliano، إن هناك حاجة إلى قدر أكبر من الانفتاح من أجل إقامة نظام للتعاون الدولي. والطريقة الوحيدة لإيجاد حلول للتحديات المتعددة، بما في ذلك تلك التي تؤثر على العالم الريفي، هي أن مشاركة الشمال والجنوب في مزيد من الحوار والإصغاء. ويُظهر النهج الإيجابي والشامل الذي يتبعه الصندوق في هذا السياق المسار الواجب اتباعه من أجل التكاتف لمواجهة مثل هذه التحديات. وفي مجال تمويل الأمن الغذائي، تتمثل استراتيجيته المدروسة في أخذ منظور التنمية الريفية الأوسع بعين الاعتبار. ففي أفريقيا، تتطلب هشاشة المجتمعات المحلية الريفية النظر إلى ما هو أبعد من مسألة الإنتاج وحدها من أجل تحسين سبل العيش، بحيث تشمل شواغل أخرى، مثل البيئة المعيشية وفرص عمل الشباب. ونظرا لضعف الأمل وندرة الأنشطة الترفيهية المتاحة لهم، فمن المفهوم أن ينجذب الشباب الريفي إلى المناطق الحضرية. ولذلك، فإن نهج الصندوق في دعم التنمية الريفية إلى جانب جهوده لتعزيز الأمن الغذائي هو النهج المناسب لمعالجة بعض المشاكل التي تواجهها بلدان الجنوب العالمي.

384- وقال **مندوب من الكاميرون** إن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة البيئة المتزايدة التحديات التي تواجهها المنظمات الدولية مثل الصندوق، في سعيها إلى الاستجابة للأزمات المتكررة من خلال تحسين الاستعداد لها. ففي المجتمعات المحلية الريفية، أدّى ارتفاع الأسعار الزراعية نتيجة الأزمات إلى أثر مضاعِف على مستوى الرفاه، وما زال يُفاقم حالة الضعف. ومن هذا المنطلق، ينبغي استخدام الموارد التي جرت تعبئتها في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في وضع مشروعات تهدف إلى تقليل اعتماد المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الأسواق العالمية من خلال دعم الإنتاج المحلي وتحويل النظم الزراعية الغذائية. وينبغي أن تشمل المبادئ التوجيهية الاستراتيجية للصندوق تدابير لمساعدة هؤلاء المزارعين في زيادة فرصهم في الوصول إلى الأسواق ومكافحة تقلب الأسعار.

385- وينبغي تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص للمساعدة في تعبئة الموارد اللازمة للاستثمار في الابتكار والبحوث، بهدف دفع عجلة التحول في النظم الزراعية والغذائية لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي الكاميرون، وضعت برامج لمساعدة الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم في جهودها للتصدي للتحديات المرتبطة بالنمو السكاني والتركز الحضري. ويجري أيضا تنفيذ مشروع لتطوير 000 400 هكتار من الأراضي بهدف جذب القطاع الخاص في مسعى لتعزيز الإنتاج وتحديث الزراعة والاستجابة للأزمات الأوسع نطاقا.

386- وأعرب **مندوب من الصومال** عن امتنانه للصندوق للدعم اللافت الذي يقدمه إلى المجتمعات المحلية الريفية وللمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والنساء، والشباب في سعيهم إلى تحقيق القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والقضاء على الجوع والفقر، فقال إن التحديين الأشد خطورة في البلد هما تغيّر المناخ والنزاع. وفي حين أن العالم لديه خبرة في التعامل مع النزاعات التي غالبا ما تقتصر على مناطق محددة، فإن تغير المناخ له عواقب مدمرة لا حدود لها، من بينها ما يصيب الأمن الغذائي وسبل كسب العيش، وخاصة في البلدان النامية. ومن الضروري التوصل إلى توافق عالمي بشأن اتخاذ إجراءات للتخفيف من تلك الآثار قبل أن تستفحل وتتعذّر السيطرة عليها.

387- وفي الصومال، يتأثر المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية الريفية بشدة بتغير المناخ، كما يتجلى في ظواهر الطقس القصوى، وتدهور التربة، وزيادة الآفات والأمراض، وكلها تُهدد الإنتاجية. وغالبا ما تتحمل البلدان التي تساهم بأقل قدر في تغيّر المناخ أسوأ آثاره. ويجب بالتالي أن تكون المسؤولية العالمية والعدالة العالمية في صدارة الاستجابة العالمية لتلك التأثيرات.

388- وأعربت **مندوبة من بيرو** أيضا عن امتنانها للصندوق لأعماله المتميّزة في مجال التنمية الريفية في بلدها، كما يتجلى في جائزة التميّز للوكالات التي تتخذ من روما مقرّا لها لعام 2024 التي منحت للفريق القطري في بيرو، فقالت إن الهشاشة تؤثر على الأداء والأهداف في المشروعات المرتبطة بالمناخ. وهناك حاجة إلى نماذج تمويل دينامية ومبتكرة لتجنّب وقوع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في بيرو في وضع يعجزون فيه عن سداد ديونهم بعد تدمير محاصيلهم بسبب ظواهر الطقس القصوى الناجمة عن تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، لم ترصد بيرو أي مخصصات في الميزانية لمواجهة الخسائر والأضرار الزراعية المحتملة الأخرى الناجمة عن تغير المناخ. وبالتالي فإن التأمين على الأراضي والضمانات يساهمان بدور حاسم الأهمية في ضمان الحصول على الائتمان من أجل تعزيز جميع البنى التحتية الريفية والزراعية الأساسية. وينبغي في الواقع مواصلة استكشاف ضمانات الائتمان كوسيلة جديدة لمساعدة مربي الماشية والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

389- وأضافت أن جهود بيرو قد آتت ثمارها فيما يتصل بتطوير آلية تتبع لتحديد مواقع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتحديد محاصيلهم ومواسم الزراعة الخاصة بهم. غير أن البلد لا يزال يكافح من أجل وضع خطة تفاعلية جيدة لمنع الإفراط في إنتاج محاصيل معينة، وهو حريص على المضي قدما في عمله بشأن هذه المنصات الرقمية في القطاع الزراعي.

390- وقال **مندوب من جزر القمر**، في إشارة إلى التشديد على ضرورة التحرك قبل الأزمات وأثنائها وبعدها، إن المشكلة في المجتمعات المحلية الريفية لا تتمثل فقط في الابتكار وسلاسل القيمة والشراكة بين القطاعين العام والخاص وتمكين المرأة والشباب. فالسكان الريفيون غير قادرين على شراء الآلات الزراعية أو بناء الطرق الريفية، كما أن النساء غير قادرات على نقل منتجاتهن إلى الأسواق ويحتجن إلى سلاسل تبريد للقيام بذلك.

391- وقد تكون حلول المشاكل معروفة، ولكن الجدول الزمني لتنفيذها لا يُحترم دائما، مما قد يكون له تأثير مضاعف. ولذلك يجب على الحكومات والشركاء على حد سواء تسريع استجابتهم للمشاكل وإلا فإنها ستبقى دون حل. ومن المفيد أيضا أن ينشئ الصندوق منصة تتيح للدول الأعضاء الوصول إلى المعلومات المرتبطة بالمشروعات الجاري تنفيذها في أماكن أخرى لمساعدتها على المضي قدما في مشروعات مماثلة خاصة بها. وعلى سبيل المثال، يبحث بلده عن حلول فورية للمشاكل الناجمة عن الأعاصير والجفاف، ولا سيّما تدمير معظم محاصيل.

392- وتحدث **مندوب من المكسيك** عن توجه تركيز الصندوق فقال إن الزراعة أصبحت أكثر تعقيدا منذ إنشاء الصندوق، عندما كانت الشواغل مختلفة. وليس صحيحا أن الزراعة لا تساهم إلا قليلا في الناتج المحلي الإجمالي، لأن هذا القطاع حيوي للتنمية. وبما أن الصندوق يمرّ الآن بمنعطف مهم، ينبغي له أن يبدأ بالابتعاد عن المشروعات التقليدية باتجاه التنمية الريفية بشكل عام، ويكمن التحدي في كيفية تحقيق الازدهار للبيئات الريفية. وفي هذه العملية، ينبغي أن يعمل الصندوق مع الحكومات لتعزيز المؤسسات المالية الريفية، حيث سيكون الأثر الحقيقي ملموسا بمجرد انتهاء المشروعات.

393- وفي الأزمة الحالية، توجد موارد ومعارف مهملة وغير مستغلة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحتين الدنيا والعليا، التي تضم أكبر عدد من الفقراء الريفيين. ولكي يحافظ الصندوق على أهميته، يجب أن يسلط الضوء على دور تلك البلدان بوصفها محرك المستقبل. وبناء عليه، ينبغي لها وللجهات المانحة أن تشارك في حوار لتحديد سبل المضي قدما في جدول الأعمال. غير أن الصندوق، وبدرجة أقل منظمة الأغذية والزراعة، لا يبدو أن لديهما استراتيجية لإشراك هذه البلدان في الحوار، رغم أن ذلك أمر لا بد منه، كما لا يبدو أن لدى الجهات المانحة إقبالا يُذكر على مثل هذا الحوار. ويجب أن يكون زمام قيادة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في يد جميع الأعضاء - وليس المانحين.

394- وقالت **مندوبة من مملكة هولندا** إن تصميم الأثر وتحقيقه في البيئات المعقّدة والتي لا يمكن التنبؤ بها يشكّل تحديا كبيرا، وتُواجه خلاله قيود خطيرة في تخطيط الحلول الجاهزة وتوسيع نطاقها. وتعد القدرة المحلية على التكيف مع الظروف المتغيرة شرطا أساسيا، فيما تشكّل نظم الابتكار الزراعي عاملا أساسيا لزيادة القدرة على الصمود. وكما اكتشف بلدها، فإن اتباع نهج قائم على الطلب ويشمل أصحاب المصلحة المتعددين في مجال الابتكار الريفي ضروري لدفع عجلة النمو، من خلال التركيز على القيود المقيّدة وتصميم الحلول وتنفيذها.

395- وفيما يتعلق بالأثر، حظي قياس النتائج ونسبها إلى الصندوق بتقدير كبير، ولكن يمكن تعلم المزيد من هذه العملية، بما في ذلك من خلال تعميق الفهم بشأن فعالية الصندوق في مختلف السياقات الجغرافية، مثل مناطق الاستقرار وعدم الاستقرار. ويمكن أيضا إضافة مؤشر أثر إضافي إلى إطار النتائج لقياس التغيرات في الاستدامة البيئية، مثل صحة التربة. ويشجع بلدها الصندوق على مواصلة استكشاف الشراكات الاستراتيجية في البيئات الهشة والتعاون مع الوكالة الأخرى التي تتخذ من روما مقرّا لها ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى تحت إشراف المنسقين المقيمين ومع المؤسسات المالية الدولية العاملة باعتبارها نظاما متكاملا.

396- وأعربت **مندوبة من غينيا - بيساو** عن تأييدها الملاحظات التي أدلى بها مندوب الكونغو ومندوب جزر القمر، فقالت إن المشروعات التي يدعمها الصندوق جارية في جميع أنحاء بلدها. وبفضل توسيع الأراضي الزراعية، تضاعف الإنتاج ثلاث مرات خلال السنوات السابقة ويمكن زيادته أكثر من خلال الميكنة. وقد عانت غينيا بيساو من تدمير المحاصيل بسبب الفيضانات الناجمة عن تغير المناخ، وسترحب بالدعم لجهودها الرامية إلى استغلال المياه العذبة لاستخدامها في ري الأرز، وهو غذاء أساسي لسكانها.

397- وبالإضافة إلى تعزيز الربط في المناطق الريفية، ساعدت الطرق الجديدة على تحسين سبل عيش السكان ووصول النساء إلى مرافق الرعاية الصحية والأسواق، من بين أمور أخرى. غير أن الاستثمار في التجهيز ضروري أيضا لإضفاء قيمة مضافة على المنتجات المباعة. وربما يود الصندوق النظر في توسيع نظامه للتنسيق من أجل إحداث تغيير نحو الأفضل عن طريق تجميع المشروعات الصغيرة الفردية. وسيُرحّب أيضا باتخاذ تدابير لتسريع الإجراءات البيروقراطية التي تستغرق وقتا طويلا.

398- وقالت **مندوبة من الجمهورية الدومينيكية** إن الزراعة ستظل تُمارَس من قِبل الفقراء ولصالح الفقراء ما لم تُعالَج الفجوات الهيكلية. وينبغي وضع نظام دولي للتأمين الزراعي، ربما بمساعدة الصندوق، للتقليل إلى أدنى حد من ضعف المزارعين. وينبغي للصندوق أيضا أن يعمل مع المؤسسات المالية الأخرى لتحديد ما إذا كان بإمكانها

المشاركة بدور مفيد في المشروعات والبرامج القائمة بهدف بناء بنية تحتية ريفية أكثر قدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وتعزيز الاستدامة.

399- وقال **مندوب من رواندا** إن تصميم المشروعات الزراعية وتنفيذها في سياق متزايد التعقيد يتطلب نهجا استراتيجيا وقابلا للتكييف وقائما على الأدلة. ويلزم أيضا مواصلة الالتزام بالتنمية الزراعية، على الرغم من التحديات العالمية العديدة القائمة. وفي رواندا، كان الصندوق من المساهمين الرئيسيين في الأثر الذي تحقق منذ عام 1981 من خلال أكثر من 20 مشروعا بلغ مجموع تمويلها نحو 700 مليون دولار أمريكي. وأعربت رواندا عن خالص امتنانها لزيادة المخصصات التي حصلت عليها في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وأكّدت من جديد التزامها بالاستفادة الكاملة من هذه الموارد في دعم الاستثمارات الزراعية المتوائمة مع مهمة الصندوق وأولوياتها الوطنية. وفي هذا السياق، ستسعى رواندا إلى توسيع المشروعات القائمة وتنفيذ مشروعات جديدة، مع التركيز على المشروعات المرتبطة بتغيّر المناخ، والزراعة الذكية مناخيا، والمحاصيل المقاومة للجفاف.

400- وللتخفيف من تغير المناخ وتشجيع مواصلة الاستثمار في القدرة على الصمود والشمول والابتكار في السياسات من أجل تحقيق أثر مستدام في مواجهة وضع معقد، شرعت رواندا في عدد من المبادرات. ومن الأمثلة على ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالطقس لتمكين المزارعين من تخطيط تدابيرهم للتخفيف من آثار تغير المناخ؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز وصول المزارعين إلى الأسواق؛ وتقليل المخاطر عن طريق التأمين على المحاصيل والحيوانات؛ والوصول إلى التمويل من خلال المنح المطابقة. وأعربت رواندا عن شكرها للصندوق على شراكته في هذه الجهود.

401- وقال **مندوب من إسواتيني** إن التمويل التيسيري ليس سوى حل جزئي لعبء أسعار الفائدة المرتفعة في البلدان المتوسطة الدخل، وإنه ينبغي للصندوق أن ينظر في وسائل أخرى لهيكلة القروض. والمشكلة الرئيسية في القروض هي أنها مقومة بالدولار الأمريكي، مما يطرح صعوبات لبلدان مثل بلده في الجنوب الأفريقي، التي تفضّل أن تكون القروض مقوّمة براند جنوب أفريقيا. وأضاف أن إسواتيني ممتنة للمشروع الجديد الذي يدعمه الصندوق لتعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة في البلد وتقوية الروابط مع الأسواق، وستكون ممتنة بالقدر نفسه لتلقي تمويل من خلال برنامج التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لخططها الرامية إلى خفض معدل بطالة الشباب المتزايد، وتحسين السيادة الغذائية، وبناء القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في الزراعة.

402- وقال **مندوب من كوستاريكا** إن بلده، وهو بلد متوسط الدخل من الشريحة العليا، واجه لسنوات صعوبة في تمويل قطاعه الزراعي، ولكنه بدأ أخيرا في إحراز تقدم من خلال برنامج تابع للبنك الدولي سيبدأ تنفيذه قريبا، وسيشارك فيه الصندوق بوصفه جهة مشاركة في التمويل، بهدف تحسين استدامة الزراعة في كوستاريكا وقدرتها التنافسية. وفيما يتعلق بالمعايير المستخدمة لتصنيف الاقتصادات إلى مجموعات بحسب الدخل، فإنها تثير بعض التساؤلات بسبب التباينات بين ظروف المعيشة في المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وفيما يتعلق بالهشاشة، ينبغي أن تؤخذ سياقاتها في الاعتبار بدرجة أكبر إلى جانب حالة صغار المزارعين. ويجب أيضا تشجيع مشاركة القطاع الخاص في الزراعة وإدماج الفئات المهمشة من أجل النهوض بالتنمية الريفية، بما في ذلك من خلال الاستفادة من التكنولوجيا.

403- وأعرب **مندوب من إستونيا** عن تقديره للصندوق في مساعدة صغار المزارعين في المجتمعات المحلية الأكثر ضعفا في العالم، والحفاظ على مقومات الحياة في المناطق الريفية، وبث الأمل في مستقبل أفضل للجميع، فقال إن الشعوب هي التي ينبغي أن ترسم ملامح مستقبل بلدانها. ويجب كسر النمط الذي يحرم السكان الريفيين من فرص أكبر ومستقبل أكثر أمنا. ومن هذا المنطلق، تعطي إستونيا الأولوية للتنمية المتوازنة التي تقودها المجتمعات المحلية والتي تمكن جميع السكان، من دون استثناء، من الاستفادة من إنجازات الدولة الحديثة مع العيش بأسلوب الحياة الذي يختارونه.

404- وأضاف أن إستونيا تؤمن أيضا بمزايا الدولة الرقمية التي تتيح الوصول عبر الإنترنت إلى جميع الخدمات الحكومية في جميع أنحاء البلد من أجل السرعة والكفاءة. وإلى جانب دعم إستونيا للإدماج الاجتماعي وريادة الأعمال وتصحيح

إخفاقات السوق، فإنها توفر مقومات التمكين للمجتمعات المحلية الريفية من خلال إشراكها في التصميم الاستراتيجي والتنفيذ واتخاذ القرارات وتخصيص الموارد. وهي تعمل على إنشاء خدمات استشارية رقمية لمساعدة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على وجه الخصوص من أجل تعزيز تبادل المعرفة وزيادة الإنتاجية. وترحب إستونيا بالأعضاء الجدد في الصندوق، بما في ذلك أوكرانيا، التي ستحصل الآن على الدعم الذي هي في أمس الحاجة إليه لمناطقها الريفية المتضررة من الحرب العدوانية التي تشنها روسيا. وإن من دواعي الشرف لإستونيا أن تساهم في إعداد المذكرة الاستراتيجية القطرية لأوكرانيا.

405- وقال **مندوب من ماليزيا** إن الاختلالات التجارية العالمية المحتملة التي تتسبب في حالة من عدم اليقين بشأن آفاق النمو العالمي ينبغي أن تضاف إلى التحديات العديدة التي سبق ذكرها، لأنها يمكن أن تؤثر على التمويل المقدم من المانحين وعلى تعبئة التمويل المحلي. وتظل تعددية الأطراف والتعاون الدولي، شأنهما شأن دور الصندوق وما يقدمه من مساعدة، عنصرين أساسيين في مواجهة تلك التحديات. ويمتلك الصندوق الحيز السياساتي والآلية المؤسسية والمهمة التي تخوله التركيز على الأهداف الطويلة الأجل المتمثلة في تعزيز الإنتاجية وتيسير الوصول إلى الموارد وبناء القدرة على الصمود، الأمر الذي يتطلب تنسيقا وثيقا وتآزرا مع جميع أصحاب المصلحة لضمان حسن إدارة الموارد المتاحة واستخدامها وتوجيهها. ومن الأهمية الحاسمة التحلي بالكفاءة والفعالية، ولا سيّما في مواجهة مثل هذه التحديات.

406- وتهدف ماليزيا، من خلال مبادرة بشأن الاقتصاد المدني، إلى التحول إلى اقتصاد مرتفع الدخل بحلول عام 2033 مع ضمان التقاسم المنصف للثروة. وهي تواصل العمل من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وزيادة التمويل والمخصصات في الميزانية للزراعة والتنمية الريفية، وتقوم المنظمات المحلية بدور رائد في الممارسات الزراعية المستدامة. وتقوم أيضا بتحديث النظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك من خلال تكنولوجيات الزراعة الرقمية، التي تتيح فرصة تحويلية تعزز الإنتاجية والكفاءة والاستدامة. ويمكن تسخير هذه التكنولوجيات لتلبية احتياجات الاقتصادات الريفية وبناء الأمن الغذائي، شريطة بذل الجهد الجماعي المطلوب لتعزيز الابتكار. وفيما يتعلق بتنفيذ المشروعات، تشمل العوامل الأساسية، إلى جانب الكفاءة والفعالية، التقييم والشفافية والمساءلة. ويتمتع الصندوق بميزة نسبية في تقديم المساعدة للبلدان وتوفير التمويل لتعزيز القدرة على الصمود في الأجلين المتوسط والطويل.

407- ورحب **مندوب من فرنسا** بالحوار المحفز، فقال إنه يتفق مع العديد من الآراء التي أعرب عنها المتحدثون، ولا سيّما فيما يتعلق بضرورة اتباع نُهج تكميلية والتركيز على الشراكة. وفيما يتعلق بأزمة الديون النظامية، من المهم التمييز بين خطر الوقوع في مديونية حرجة والمديونية الحرجة الفعلية، لأن عدم القيام بذلك قد يؤدي إلى زيادة مفاجئة في تكاليف التمويل إذا ما استبق المستثمرون أي عملية لإعادة الهيكلة. كما أن التيسير في شروط التمويل مسألة بالغة الأهمية ويمكن ترشيده على أساس تعريف للضعف، الذي ينبغي أن يكون محور النقاش الراهن. وإلى جانب جميع الابتكارات التي سلطت الأضواء عليها، سيؤدي التيسير في شروط التمويل إلى تحسين استخدام رأس المال المتاح ويساعد على تعبئة التمويل الخاص، بما في ذلك على المستوى المحلي. ومن المسائل البارزة الأخرى نوع وحجم مشروعات الصندوق، مع مراعاة القيمة المضافة للصندوق ودوره التكميلي. وينبغي للصندوق أن يعمل مع المصارف الزراعية المحلية، وأن ينشئ، على نطاق أوسع، شبكة عمل تضم المصارف المتعددة الأطراف والوطنية. وينبغي له أيضا أن يتعاون مع القطاع الخاص قبل مرحلة تحديد المشروعات.

408- وقال **مندوب من بنما** إنه يؤيد تماما النقاط التي أثارها مندوب المكسيك ومندوب كوستاريكا، وأوضح أن البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا تشعر بالفعل بأنها مستبعدة من الحوار. كما أن استبعاد فقرائها ومنتجيها الزراعيين، رغم أنهم يواجهون المشاكل نفسها التي يواجهها نظراؤهم في جميع أنحاء العالم، هو مصدر قلق ينبغي معالجته. وأكّد أن البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا ومؤسساتها على أتم الاستعداد ولديها القدرة على المساهمة في الكفاح العالمي ضد الفقر والجوع والمشاركة فيه.

409- وقال **مندوب من أنغولا** إن الابتكار ضروري لاستمرار جدوى وأهمية شراكة الصندوق مع دوله الأعضاء في مواجهة هذه السياقات والتحديات المعقدة. ويمكن للصندوق أن يضطلع بدور في الاستفادة من التصنيفات الائتمانية

لتعزيز الائتمان وتوفير الأصول وتحسين أسعار التمويل في المصارف الإنمائية السيادية والوطنية، وبالتالي توسيع نطاق التمويل من خلال الضمانات. ويمكن للصندوق أيضا أن يضطلع بدور فعال في تعزيز الروابط مع المؤسسات الوطنية، ولا سيّما الصناديق الوطنية المخصصة للزراعة ومصايد الأسماك والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتنمية الريفية. وعلاوة على ذلك، فإن المعرفة والخبرة المحليتين أساسيتان لتكييف البرامج والمشروعات مع الاحتياجات المحددة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يكون الصندوق على استعداد لتعديل إجراءاته بروح من المرونة.

410- ومن المهم كذلك الاعتراف بالدور المهم الذي يضطلع به الصندوق في المساهمة في الحوار العالمي بشأن الإصلاح الذي طال انتظاره للهيكلية المالية الدولية. وقد دأبت البلدان الأفريقية على الدعوة إلى هذا الإصلاح ترقبا لظهور منتجات مالية جديدة ونُهج جديدة لإدارة الديون، بما في ذلك زيادة مخصصات المنح ورأس المال التيسيري. وتشجع أنغولا الإدارة على مواصلة المشاركة في استراتيجيات مالية مبتكرة.

411- وقالت **مندوبة من النيجر**، مشيرة إلى أن حافظة بلدها تُعد ثاني أكبر حافظة للصندوق في غرب ووسط إفريقيا، إن هناك أربعة مشروعات رئيسية قيد التنفيذ حاليا في النيجر بقيمة إجمالية تبلغ نحو 722 مليون دولار أمريكي، تغطي ست مناطق وتعود بالنفع على أكثر من 4 ملايين نسمة. وقد رحبت النيجر كذلك بالدعم الإضافي الذي قدّمه الصندوق في سياق تدخلات أخرى أثناء خضوع البلد لجزاءات. ولكي يكون لهذه الاستثمارات أثر طويل الأجل، يجب تنفيذ جميع المشروعات بدقة، ويجب أن تخضع لرصد أكثر صرامة وشفافية، مع تعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة، من أجل تحسين الموارد وترشيد التمويل. وعندئذ يمكن جني ثمارها المنشودة من دون تأخير.

412- وتدعو النيجر الصندوق وشركاءه إلى مواصلة تعزيز التزامهم تجاه البلد بالنظر إلى حجم العمل الهائل الذي لا يزال يتعين القيام به. ومن خلال العمل معا، سيكون من الممكن بناء قطاع زراعي أكثر قدرة على الصمود واستدامة في النيجر.

413- ورحبت **مندوبة من السويد** ترحيبا حارا بالدول الأعضاء الجديدة في الصندوق، وقالت إن الأمن الغذائي العالمي تفاقم بسبب التحديات المركبة المرتبطة بالحرب العدوانية التي شنتها روسيا على أوكرانيا من دون سابق استفزاز. وتعد الصدمات الاقتصادية من بين العوامل التي تؤثر على الزراعة والهجرة والتجارة والتنمية. وأعربت عن تطلع السويد إلى رؤية تطور علاقات الصندوق مع أوكرانيا والدولتين العضوين الجديدتين الأخريين.

414- ونظرا لأن تغير المناخ هو المحرك الرئيسي للجوع، فإن مساهمة الصندوق في زيادة التمويل المناخي بما يتماشى مع الالتزامات المتعهد بها في هذا الصدد ستكون مهمة، ولا سيّما في سد فجوة تمويل التكيف. وفي هذا السياق، ينبغي للصندوق أن يعمل في تعاون وثيق مع نظام المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

415- وفيما يتعلق بالدور المحوري للقطاع الخاص والابتكار، فإن أحد الأهداف الرئيسية للتعاون الإنمائي السويدي هو زيادة التآزر بين هذا التعاون والتجارة. وتتطلع السويد إلى نتائج التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الذي يركز على القطاع الخاص، وتعتقد أن زيادة استثمارات القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية لسد فجوة التمويل، مع اعتبار قدرة الصندوق على تجميع التمويل من خلال تسخير قوي للموارد ميزة ينبغي الاستفادة منها. ويجب على الصندوق مواصلة تطوير أدوات مبتكرة وتطبيقها، وتوسيع نطاق نماذج التمويل التي يستخدمها، وتشجيع التعاون الوثيق مع هذا القطاع. ومن الأمثلة الإيجابية في هذا السياق إصدار السند المستدام العاشر للصندوق مؤخرا لصالح المستثمرين السويديين.

416- وأعرب **مندوب من جمهورية أفريقيا الوسطى**، عن الشكر للصندوق لعدم ادخاره أي جهد لتحقيق الرفاه الريفي، فقال إن الصندوق شريك حيوي وثابت لبلده الذي عانى أكثر من غيره من الأزمات. وقد ساعد الصندوق في إعادة بناء السلام وتعزيز القدرة على الصمود في جميع أنحاء البلد من خلال مشروعات تركز على تقديم الدعم المباشر للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والشعوب الأصلية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كثيرة.

417- ومع الأخذ في الاعتبار الإمكانات الزراعية والرعوية الهائلة في البلد، تهدف خطة التنمية الوطنية الجديدة الممتدة لخمسة أعوام إلى الانتقال من القدرة على الصمود في المجال الإنساني إلى الاستدامة التي تحركها على وجه الخصوص تربية الماشية والزراعة. ويجري تنفيذ تدابير لتعزيز الأمن الغذائي في المدارس من خلال إعطاء الأولوية للمنتجات المحلية بدعم من الوكالات التي تتخذ من روما مقرّا لها، وتعمل وكالة وطنية جديدة للأمن الغذائي على تلبية احتياجات الشعوب الأصلية في البلد. ويجب أيضا معالجة الأمن الغذائي وتربية الماشية من منظور الترحال الرعوي عبر الحدود. ونتيجة للتغيرات المناخية وتغير سبل العيش، أصبح البلد ملاذا لمربي الماشية من الصحراء، مما أدى إلى ظهور سلسلة من المشاكل، بما في ذلك تدهور النظم الإيكولوجية بسبب الرعي المفرط.

418- وأكّد أن جمهورية أفريقيا الوسطى مستعدة للعمل على تطوير شراكتها مع الصندوق، مع الأخذ في الاعتبار السياق الوطني المبيّن في خطة التنمية الحالية، وذلك من خلال مشروعات مصمّمة لتعزيز فعالية جهودها في مكافحة الجوع والفقر وآثار تغيّر المناخ.

419- وقالت **مندوبة من إندونيسيا** إن على الصندوق أن يضطلع بدور في السياقات الهشة، بما يتماشى مع مهمته، ولا سيّما في معالجة دوافع الهشاشة وآثارها. وفيما يتعلق بالمسألة البالغة الأهمية المتمثلة في الهشاشة الناجمة عن النزاعات، من المهم أن يعمل الصندوق في شراكة مع المنظمات الأخرى، بما في ذلك الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرّا لهما، وأن يضطلع بدور في محور الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من خلال تركيزه على القدرة على الصمود والتنمية الطويلة الأجل، لأن تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية من شأنه أن يقلل الاحتياجات الإنسانية في المستقبل. وفيما يخص قطاع غزة، توقفت الأنشطة الزراعية تماما نتيجة للنزاع العنيف المستمر، ودمرت الأراضي الزراعية ويُحرم السكان من الأغذية المغذية. ويمكن، بل ينبغي، أن يساعد الصندوق، وفق مهمته، في تقييم آثار ذلك النزاع ومعالجتها فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيّما في قطاع غزة.

420- وفي إطار تعزيز تعاونه مع الجهات الأخرى لمعالجة المسألة الحاسمة المتمثلة في تحفيز الاستثمار في الميل الأول، ينبغي للصندوق أن يعمل أكثر من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومع البلدان المانحة الجديدة الناشئة. وسيكون من الممكن بعد ذلك ضمان وصول الفئات الأكثر ضعفا في العالم إلى موارد غير تيسيرية بشكل أكبر ودعم جهودها للتكيف من أجل مستقبل أكثر استدامة للجميع.

421- وقال **مندوب من ليبريا** إن أثر تغير المناخ وعبء الدين العالمي هما من المسائل التي تهم بلده على وجه الخصوص. فليبيريا، التي تتمتع بموارد غابية وفيرة تغطي أكثر من ثلاثة أرباع أراضيها، تواجه ضغوطا للمساعدة في حماية الغابات، حيث تعيش غالبية سكانها في فقر. وفي المقابل، فإن عبء ديونها العالمية يعني أن الجزء الأكبر من مواردها المالية المتاحة يُخصَّص لسداد القروض للشركاء الدوليين. كما أن سياسة الزراعة التي لا تنطوي على إزالة للغابات، التي تكررها لائحة الاتحاد الأوروبي الجديدة لإزالة الغابات، تفرض ضغوطا إضافية على شعب ليبريا، وتحد من قدرته على توسيع أنشطته الزراعية. وتود ليبريا أن تعرف ما إذا كان الصندوق يمكن أن يساعدها في بناء قدراتها على تقييم التمويل المناخي، ولا سيّما مبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة، كوسيلة لتمكينها من تخفيف عبء ديونها والبدء في الاستثمار في تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

422- وقالت **مندوبة من جنوب السودان** إن التمييز بين دور الصندوق ودور الوكالات الإنسانية في الميدان هو مسألة أساسية بالنسبة لبلدها الذي يعاني من نزاعات داخلية وإقليمية فضلا عن تغيّر المناخ. ويبدو، على سبيل المثال، أن غالبية مشروعات الصندوق تنفذ بالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة التي تضطلع بالفعل بأنشطة إنسانية لا صلة لها بالتنمية في البلدان المعنية. وعندما تتشارك هذه المنظمات مع الصندوق، يبدو أحيانا أن عملها هو امتداد لتلك الأنشطة، وأنه يشكل عائقا للتنمية بدلا من أن يكون عونا لها. وتساءلت بناء على ذلك عن الدور المحدد للصندوق، وكيف يضمن استدامة المشروعات في بلدان مثل بلدها بعد خروج الوكالات الإنسانية التي تنفذها نيابة عنه؟

423- وقال **منسق الحوار** إنه نظرا لضيق الوقت، لم تتح الفرصة لزملائه للرد على الأسئلة التي طرحها المتحدثان السابقان، لكنهم سيكونون سعداء بالقيام بذلك بعد انتهاء الجلسة.

424- وفي ختام الجلسة، وجّه الشكر إلى السيدة Pantuliano والسيدة Mukeshimana على ما قدمتهما من إسهامات، وإلى جميع المشاركين على ما قدموه من رؤى ثرية خلال هذه المناقشة المفيدة للغاية. وقال إن من الواضح بجلاء من هذه المناقشة أن السياقات الوطنية والتحديات الإنمائية تختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر، وتتطلب حلولا ونهجا متباينة. وقد برزت مواضيع متكررة بشأن مسائل مثل ضرورة مواصلة تكوين الشراكات مع مجموعة من الجهات الفاعلة؛ والملكية القطرية والحلول المحلية؛ والعمل الجماعي العالمي؛ والحلول والأدوات المالية، بما في ذلك التمويل المناخي؛ والابتكار؛ وتوسيع النظرة لتتجاوز الزراعة نحو جوانب أخرى من التنمية الريفية؛ والحلول الرقمية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ والبلدان المتوسطة الدخل؛ والمسائل التنظيمية، بما يرتبط بتبسيط الإجراءات والمرونة والسرعة والقدرة على التصريف السريع والتعلم وتقييم الأثر.

425- وقالت **السيدة MUKESHIMANA** (نائبة رئيس الصندوق) إن النقاط الأخرى التي طرحت تتعلق باستخدام النظم القطرية؛ والحاجة إلى بناء قدرات الصندوق على الاستجابة السريعة لمسائل المناخ؛ وضرورة أن يظل تركيز الصندوق منصبا بالكامل على التنمية في إطار عمله التعاوني، وهو ما يرتبط بالسؤال الذي طرحته مندوبة جنوب السودان. وكلها مسائل مهمة تستحق مزيدا من المناقشة بهدف إيجاد الحلول المناسبة. ومن الأهمية بمكان أيضا تحقيق أقصى استفادة ممكنة من كل مورد مالي مع إبقاء فعالية التنمية وكفاءتها في صميم الاهتمامات. والصندوق مستعد لمواصلة المشاركة في المداولات من أجل ضمان الإنجاز لصالح الدول الأعضاء. وفي ظل تزايد صعوبة شروط الاقتراض، أصبح الإقبال على الاقتراض للإنفاق على مجالات مثل التغذية والشباب وتغيّر المناخ أقل مما كان عليه. غير أن غالبية المتحدثين في المناقشة أكّدوا أن تغيّر المناخ يشكّل تهديدا رئيسيا ومستمرا، مما يبرز أهمية الاستثمار في القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية. وبالمثل، يحتاج الشباب إلى وظائف، ويحتاج الناس إلى نمط غذائي متنوّع. ولذلك، فإن الصندوق يقدم الاستثمارات المناسبة، ولكنه بحاجة إلى مواصلة الحوار والتأكّد من أن هذه الاستثمارات تُدر عائدا مناسبا.

426- وقال **منسق الحوار** إن من بين المواضيع الأخرى التي أثيرت دور الصندوق بوصفه مجمعا للتمويل ومحفزا له، مشيرا إلى أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للكيفية التي يمكن أن يستفيد بها الصندوق من تمويله في تعبئة موارد إضافية وإضافة قيمة إلى مشروعات أكبر. وفي الختام، شكر منسق الحوار مرة أخرى جميع المشاركين على مساهماتهم.

427- **ورُفعت الجلسة في الساعة 2.10 بعد الظهر.**

(4) المحضر الموجز المؤقت للاجتماع الرابع المنعقد يوم الأربعاء، 13 فبراير/شباط 2025، في الساعة 3 بعد الظهر

رئيس الجلسة: معالي السيد Christophe Schiltz (لكسمبرغ)

جدول المحتويات

	الفقرات
حوار المحافظين بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	492-429
مسائل أخرى (البند 9 من جدول الأعمال)	493
ملاحظات ختامية لرئيس الصندوق	494
بيان ختامي لرئيس الجلسة	495

428- **دُعي الاجتماع إلى الانعقاد في الساعة 3.10 بعد الظهر.**

حوار المحافظين بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

429- قالت **السيدة كلوديا تن هاف** (سكرتيرة الصندوق) إن حوار المحافظين بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ستتولى تنسيقه السيدة Lerato Mbele، وهي شخصية إعلامية عالمية معروفة من جنوب أفريقيا.

430- وقدمت **المنسقة** لمحة تاريخية عن الموضوع، مشيرة إلى أن مصطلح "التعاون بين بلدان الجنوب" صيغ في عام 1955 في مؤتمر آسيا وأفريقيا في باندونغ بإندونيسيا، الذي جمع بلدانا من آسيا وأفريقيا لبحث سبل تعاونها وتطلعاتها المتبادلة. ومنذ ذلك الحين، توسع نطاق التعريف ليشمل البلدان ذات الأسواق الناشئة أو الحدودية والبلدان النامية التي يشار إليها عموما باسم "بلدان الجنوب". والعامل المشترك في التعاون بين بلدان الجنوب هو أن جميع البلدان المعنية، على الرغم من اختلاف خصائصها، لديها تطلعات مماثلة تتمثل في زيادة قيمة اقتصاداتها، وتحقيق اندماج أوسع في النظام المالي العالمي، والتجارة بسلع ذات قيمة أعلى، وتعزيز إبراز صورتها في الشؤون العالمية. وينطوي التعاون بين بلدان الجنوب على السعي إلى إيجاد حلول منبثقة من بلدان الجنوب لمشكلات بلدان الجنوب، إلا أن هذا التعاون لا يقتصر بالضرورة على هذه البلدان، بل قد يكون في إطار شراكة مع سائر بلدان العالم التي تمتلك أيضا معارف وخبرات وموارد خاصة بها.

431- وستستكشف المحادثة مزايا التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفه نموذجا للتنمية، وستنظر في كيفية الاستفادة من قيمة اقتصادات بلدان الجنوب في إيجاد حلول للمشكلات العالمية. وقد أصبح التعاون بين بلدان الجنوب أكثر طموحا من حيث نطاقه، كما يتضح من الأمثلة العديدة التي عمل فيها الشركاء في مجموعة واسعة من المجالات على خلق قيمة إضافة في بلدان الجنوب والتي يمكن استخدامها لصالح العالم بأسره. وجرى فضلا عن ذلك تثليث هذا التعاون مع المجتمعات الدولية والمتعددة الجنسيات والجهات الممولة وشركاء إنمائيين آخرين.

432- ودعت السيد Donal Brown، نائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات القطرية في الصندوق، بصفته متحدثا رئيسيا، إلى تحديد اتجاه الحوار.

433- قال **السيد Donal Brown** (نائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات القطرية في الصندوق) في كلمته الرئيسية إن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كان له دور أساسي في دفع عجلة التحول الريفي الذي تشتد الحاجة إليه، ولكنه لم يستنفد بعد كامل إمكاناته. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة للتغلب على التحديات العالمية المتعددة، وأن التعاون هو السبيل إلى تعزيز القدرة على الصمود. ويؤمن الصندوق منذ أمد بعيد بأن الحلول الأكثر فعالية لمكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي هي الحلول الشاملة التي تُرسم ملامحها بالحكمة الجماعية والخبرة والابتكار المحليين، والتي غالبا ما تكون محلية المنشأ. فعلى مر الأجيال، نقل المزارعون معارفهم المكتسبة وتعلّمت المجتمعات المحلية التكيف مع الظروف المتغيرة.

434- ويكمن جوهر التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التبادل المنهجي للمعارف وسبل التعلم والممارسات والابتكارات، داخل البلدان وفيما بينها. ولم يعد الصندوق يتّبع نهجا مخصصا في تعاونه بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بل جعله عنصرا أساسيا في استراتيجياته القطرية وبرامج القروض والمنح والاستثمار الرئيسية، مما أدى إلى زيادة حقيقية في الإنتاجية والربحية في المجالات المستهدفة. وكان هذا التحول مؤشرا هاما على ضرورة مواجهة حجم التحديات الحالية من خلال الاستفادة من قوة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

435- وفي برنامج العمل الجديد المندرج في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يعمل الصندوق على بناء قدرته على إدماج الشراكات التي يقودها الجنوب في أولوياته، ولا سيما الشراكات التي تعمل على التصدي لتغير المناخ والتكيف مع المناخ، وتحسين القدرة على الصمود في المناطق الريفية ومكافحة الهشاشة، وتوسيع شراكاته مع القطاع الخاص. وبناء على ذلك، سيسعى الصندوق إلى مواصلة تعزيز شراكاته مع الدول الأعضاء في جميع المناطق، ومن الأمثلة على ذلك مرفق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المشترك بين الصندوق والصين، الذي يواصل تقديم المساهمات المالية التي انتفع بها بالفعل أكثر من 000 100 مستفيد في 40 بلدا خلال السنوات الخمس الماضية.

وتتّبع كولومبيا هذا النهج، ومن المأمول أن تحذو حذوها بلدان أخرى لديها خبرات قيمة يمكن أن تنقلها إلى سائر البلدان. ووفر التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر منبرا لتبادل المعرفة، بما في ذلك برنامج للتغذية المدرسية تديره الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها.

436- ويعد حوار المحافظين فرصة ممتازة لاستكشاف سبل تعميق وتوسيع التعاون بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز الأثر الإنمائي من خلال المساهمات المالية والتقنية والمشاركة في منصات تبادل المعرفة التي يقودها الصندوق. وينبغي أن يكون التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي جزءا لا يتجزأ من تصميم مشروعات الصندوق وتنفيذها، لا مجرد إضافة إليها. ولذلك، فإن التحدي الذي يواجه الصندوق وشركاءه هو ضمان إدماج هذا التعاون على نحو سليم في تصميم الاستثمارات الرئيسية للصندوق وتخصيص الموارد اللازمة للأنشطة المرتبطة بها.

437- **وعُرض شريط فيديو عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.**

438- وقدمت **المنسقة** أعضاء فريق النقاش في حوار المحافظين:

- سعادة السيدة Carla Barroso Carneiro، السفيرة والممثلة الدائمة لجمهورية البرازيل الاتحادية لدى الصندوق
- السيد Liao Min، نائب وزير المالية في جمهورية الصين الشعبية
- سعادة السيد Bernardo Luís De Carvalho Futscher Pereira، السفير والممثل الدائم لجمهورية البرتغال لدى الصندوق
- السيدة Manisha Sinha، السكرتيرة الإضافية، دائرة الشؤون الاقتصادية في وزارة المالية في جمهورية الهند
- السيد مصطفى إبراهيم علي الصياد، نائب وزير الزراعة واستصلاح الأراضي في جمهورية مصر العربية

439- وطرحت على السفيرة Carneiro سؤالا عن الأسباب التي تجعل التعاون بين بلدان الجنوب نموذجا إنمائيا مثيرا للاهتمام، وكيف تستفيد البرازيل من هذا التعاون في جهودها الإنمائية وفي العد التنازلي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

440- وقالت **سعادة السيدة Carla BARROSO CARNEIRO** (السفيرة والممثلة الدائمة للبرازيل لدى الصندوق) إن الوضع الراهن يتسم بطابع صعب للغاية وسريع التغير، وأوضحت أن من الضروري التكيف مع هذا الوضع وإيجاد سبل جديدة لتسريع العمل واتخاذ القرارات في سياق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأشارت إلى أن الفعالية تعتمد على تبني التغيير، وذلك مثلا من خلال ممارسة مبدأ تعدد أصحاب المصلحة، مما يعني إشراك جهات فاعلة جديدة، بما في ذلك المجتمع المدني والجامعات والقطاع الخاص، ومن خلال العمل على تحقيق نتائج أسرع.

441- ويعد منظور التعاون بين بلدان الجنوب مفيدا لأنه لا يمكن نقل السياسات التي جُربت ونجحت في بلد ما إلا من خلال منظور بلد يواجه التحديات نفسها التي يواجهها البلد الآخر. وباختصار، فإن تجربة البلدان النامية التي تواجه قيودا مماثلة في مجال الموارد البشرية والمالية كانت بمثابة أداة جاهزة لتكييف السياسات بما يتناسب مع السياقات الوطنية المختلفة.

442- وأشارت **المنسقة**، في معرض تسليطها الضوء على الإنجاز البارز الذي حققته الصين في انتشال 800 مليون شخص من الفقر في غضون جيل واحد، إلى السيد Liao بسؤالها عن الأفكار والدروس المستفادة التي يمكن للصين مشاركتها فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة لتسريع عجلة التنمية والحراك الاجتماعي والتحول.

443- ووصف **السيد LIAO Min** (نائب وزير المالية في الصين) تجربة بلده في مجال التنمية على مدى الأربعين عاما الماضية بأنها ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية الأخرى، وقال إن الإصلاح والانفتاح كانا عاملين أساسيين

في النجاح الذي تحقق. ومن بين التحديات التي يتعين مواجهتها في الوقت نفسه، ازدياد التفاوت في الدخل والاعتماد على سلاسل الإمداد الخارجية، مع تجنب الحمائية والشعبوية أو ما هو أسوأ من ذلك، العزلة عن بقية العالم.

444- وللتنمية الاقتصادية قواعدها ومبادئها الخاصة التي لا بد من اتّباعها بالتسلسل. وفي الصين، بدأ هذا التسلسل بالهجرة من الريف إلى المدينة، مما أدى إلى تحول تدريجي في التركيز الاقتصادي من الزراعة إلى الإنتاج الصناعي، ثم إلى صناعات الخدمات الحديثة. كما قامت الصين بإنشاء بنى أساسية صلبة ومرنة على مدى الزمن.

445- وتعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص عاملا مهما آخر في التنمية. ففي مجال الزراعة، على سبيل المثال، ينطوي التقدم السريع في التكنولوجيات الجديدة على احتمالين: إما تعريض صغار المزارعين والمؤسسات الريفية للخطر وإما مساعدتهم، إذ إن هذه التكنولوجيات تعد في معظم الأحيان باهظة التكلفة بالنسبة إليهم. ومراعاة لهذه العوامل، أقامت الصين شراكات متعددة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز رقمنة المنتجات الزراعية، وخفض تكاليف سلسلة الإمداد، وتحسين مراقبة جودة المنتجات الزراعية. ويمكن أن تساعد هذه الشراكات في المراحل المبكرة على جعل التكنولوجيا أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية للشركات العادية والسكان الريفيين. وبوصف الصين أكبر بلد نام في العالم، فإنها على استعداد لتبادل خبرتها مع البلدان النامية الأخرى.

446- واستفسرت **المنسقة** عن دور البرتغال والزملاء أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وعن الفوائد المتبادلة لهذا التعاون.

447- وقال **سعادة السيد Bernardo Luis DE CARVALHO FUTSCHER PEREIRA** (السفير والممثل الدائم للبرتغال لدى الصندوق)، معترفا بالدور الرائد الذي اضطلعت به البرازيل في تطوير التعاون الثلاثي خلال رئاستها لمجموعة العشرين على وجه الخصوص، إن هذا التعاون كان تحويليا وموجها نحو المستقبل، ومركزا على الدبلوماسية التقنية التي تنطوي على تعزيز الثقة بين الشركاء وتيسير الحوار السياسي الواسع النطاق من خلال التفاعل. وأكد أنه لا يمكن إنكار قيمة توحيد الجهود، سواء داخل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو خارجها ومع منظمات مثل الصندوق. وبالفعل، فإن أوجه التعاون الجديدة التي نشأت في هذا السياق مكنت البرتغال من الدعوة إلى التعاون الثلاثي في المنتديات الدولية، بما يتماشى مع أولوياتها الاستراتيجية في مجال التعاون، وتوسيع نطاقه ليشمل جهات شريكة ثنائية غير تقليدية.

448- وقدمت البرتغال دعمها للتعاون الثلاثي من خلال آليتين رئيسيتين للتمويل، هما: صندوق جديد أنشئ لتعزيز هذا التعاون بين البرتغال وأمريكا اللاتينية والبلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية؛ ونافذة التعاون الثلاثي في إطار صندوق الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب. وأبرز هذا الدعم التزام البرتغال بربط المؤسسات في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية والبلدان الناطقة باللغة البرتغالية، ودورها في تعبئة الموارد لتعزيز الحلول التي تضعها بلدان الجنوب لمواجهة التحديات الإنمائية الملحة.

449- وفي إطار التزام البرتغال الراسخ بنجاح التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر وعمله الرامي إلى التصدي للفقر المتواصل عبر الأجيال، كان من دواعي سرورها أن تقدم خبرتها في مجال برامج التحويلات النقدية التي تركز على دعم الطفل. وشددت أيضا على ضرورة مكافحة فقر الطاقة من خلال آليات تحويل الديون إلى استثمارات مناخية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها كابو فيردي وساو تومي وبرينسيبي. وقد تعهدت، فضلا عن ذلك، بتغطية 10 في المائة من تكاليف إنشاء أمانة التحالف العالمي، وانتُخبت مؤخرا نائبة لرئيس مجلس أنصار التحالف.

450- واستفسرت **المنسقة** عن أكثر التحديات إلحاحا التي تواجه توسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وما يمكن أن تفعله الهند ومصر لضمان أن تؤدي الإجراءات التي يوجهها التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى تحول الريف وتحقيق تنمية ريفية أكثر شمولا وأشد تأثيرا.

451- وقالت **السيدة Manisha SINHA** (السكرتيرة الإضافية، دائرة الشؤون الاقتصادية في وزارة المالية في الهند) إن التقدم الذي أحرزته البلدان المتقدمة يعود بدرجة كبيرة إلى بيئة تمكينية وفرها عنصر تعاوني كان مفقودا في بلدان الجنوب. وقد أدى هذا العنصر المفقود إلى أن المساعدات التي تدفقت على مدى عقود إلى بلدان الجنوب لم تحقق

بالضرورة الأثر المنشود. ووضعت الهند، بصفتها من الدعاة القدامى للتعاون، آليات للتعاون بين بلدان الجنوب في مجالات مثل بناء القدرات، والطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة، والتنمية المستدامة، ولا سيما الإدماج الرقمي. وقد أدركت أن التنمية ليست خطية، إذ إن بعض البلدان تحقق نتائج ملحوظة في مجال ما بينما تتخلف في مجالات أخرى، وغالبا ما يكون ذلك في مناطق جغرافية محددة.

452- والهند بلد كبير ومكتظ بالسكان ومتنوع وديمقراطي، يتعين فيه بناء التوافق على أساس تعدد الآراء، وهذا ما يمنحه فهما فريدا للسياقات والمسائل المختلفة. وبعض مشروعات الهند ضخمة الحجم إلى حد يكون معه عدد السكان أصحاب المصلحة بها أكبر من مجموع سكان بلدان عديدة أخرى. وفيما يتعلق ببناء التوافق والتعامل مع أصحاب المصلحة ومراعاة تعدد النُهُج وتنوعها، تعتقد الهند أن ما نجح في الداخل يمكن أن ينجح في الخارج.

453- ومن التحديات الهامة التي تواجه التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ما يتعلق بالتأثير النفسي للمعونات التي تقدمها الجهات المانحة، وهو ما يؤدي إلى استمرار معاناة بلدان الجنوب من أجل إيصال صوتها والحصول على ما يلزمها من دعم وخبرة في المجالات الحيوية للاحتياجات والظروف الخاصة بها. وتعد الهند، بصفتها جهة مانحة ومقترضة، بلدا جسرا بين الطرفين. وهي تدرك ضرورة تقديم المساعدة بأكبر قدر من الشفافية والشمول والاستدامة، وتدرك أيضا الجوانب العملية لتنفيذ مشروعات المساعدة في ظروف صعبة، غالبا في مجتمعات محلية ريفية معزولة قد تتسم بنظرة تقليدية أكثر مما توده البلدان المانحة. وفي هذه المجتمعات المحلية، يختلف مفهوم الشمول والإنصاف أحيانا عن المفهوم الذي تعتمده المنظمات المعنية بتقديم المعونة.

454- وركزت الهند في مبادراتها التعاونية على وضع برامج تمكين محلية، وأصبحت، فضلا عن ذلك، قوة زراعية بعد أن كانت تعتمد إلى حد كبير على الواردات الزراعية لفترة طويلة. ولذلك، فإنها مجهزة تجهيزا جيدا للمساعدة في احتضان حلول واقعية وابتكارات قابلة للنقل.

455- وشدد **السيد مصطفى إبراهيم علي الصياد** (نائب وزير الزراعة واستصلاح الأراضي في مصر) على ضرورة التصدي للتحديات المشتركة والخاصة بكل بلد بجهود جماعية، وقال إن تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هو أفضل وسيلة لنقل المعرفة والخبرة والتكنولوجيا. فمن خلال توفير الوقت والمال، سيسهم ذلك في التنمية المستدامة في البلدان المعنية. وأكدت مصر، من جانبها، أنها تركز على التحديات الهائلة التي تواجهها، ولا سيما نقل الدراية من مؤسسات البحوث وغيرها من المؤسسات إلى صغار المزارعين لتمكينهم من التصدي لتغير المناخ، وحل الأزمات الأخرى، وتحسين أرباحهم وسبل عيشهم في نهاية المطاف. وقد حققت مصر بالفعل قفزة نوعية في هذا الاتجاه بفضل التنفيذ الناجح لمشروعات الصندوق في جميع أنحاء البلد.

456- وأدركت مصر أن صغار المزارعين في بلدها يفتقرون إلى الوسائل اللازمة لمواصلة نشاطهم، فقامت بتجميع مواردهم في تعاونيات وجمعيات، كما حثت الآخرين على الاستثمار وتحسين نقل المعرفة وتوفير بناء القدرات في مجال أفضل الممارسات وتيسير إجراءات التسويق. وأدركت مصر فوائد التعاون من خلال تفاعلها مع الصندوق والوكالتين الأخريين اللتين تتخذان روما مقرا لهما، ولذلك فهي حريصة على العمل في سبيل نقل المعرفة إلى الجهات المحلية وإلى جميع بلدان الجنوب. وأنشأت مصر مركزا لهذا الغرض كما أنها تقدم دورات تدريبية لمواطنين من مختلف أنحاء أفريقيا وجنوب شرق آسيا.

457- وطلبت **المنسقة** من أعضاء فريق النقاش أن يقدموا عرضا موجزا عن كيفية تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الجهود الإنمائية العالمية.

458- وأشارت **سعادة السيدة Carla BARROSO CARNEIRO** (السفيرة والممثلة الدائمة للبرازيل لدى الصندوق) إلى أن المعرفة لا يمكن أن تبنى من دون موارد، وقالت إن الركيزة المالية حيوية في هذا السياق، وإن الصندوق يضطلع بدور محوري في هذا الصدد. وأضافت أنه ينبغي لجميع المؤسسات المالية الدولية العشر التي انضمت إلى التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر، الذي له أيضا ركيزة مالية، أن تشدد على أهمية إعمال الالتزامات من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

459- وفي إشارة إلى الحكمة التقليدية القائلة بأن الدروس ينبغي أن تُستخلص في المقام الأول من العالم المتقدم، قالت **السيدة SINHA** (السكرتيرة الإضافية، دائرة الشؤون الاقتصادية في وزارة المالية في الهند)، إن تقدير الحكمة التقليدية الموجودة في بلدان الجنوب أصبح الآن يمثل العقلية الجديدة. ويعد الصندوق، نظرا إلى قدرته على حشد الجهود، في وضع مناسب للاضطلاع بدور صلة الوصل بين الأطراف من خلال إنشاء منبر تفاعلي عالمي لتبادل المشاكل ومناقشة التحديات وطرح الأفكار. ويمكن أيضا إنشاء بيئة رقمية تعاونية لتمكين المجتمعات المحلية التي يعمل فيها الصندوق من المشاركة وإبداء آرائها. كما يمكن للصندوق أن ينقل مناقشاته إلى القاعدة الشعبية حتى يتسنى للجميع إدراك الحكمة التي يمكن استخلاصها. ويمكنه، في إطار دوره المتمثل في مد الجسور بين الأطراف، أن ينقل شواغل بلدان الجنوب إلى القطاع الخاص ووكالات التصنيف الائتماني. وأخيرا، يمكنه أن يساعد في العمل مع بلدان الجنوب لزيادة فرص الحصول على التمويل بشروط تيسيرية في مجموعة من المجالات ذات الأولوية.

460- وقال **سعادة السيد Bernardo Luis DE CARVALHO FUTSCHER PEREIRA** (السفير والممثل الدائم للبرتغال لدى الصندوق) إن العصر الحالي الذي يشهد أزمات عالمية متعددة ليس وقتا يجوز فيه التراجع عن الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والثنائي والثلاثي. ومع الحاجة إلى الابتكار والحلول المستقبلية، يعد التعاون الثلاثي وسيلة جيدة للاستفادة من الخبرات التي اكتسبتها بلدان الجنوب من خلال جهودها الإنمائية، كما أنه يساعد على إقامة شراكات مع بلدان أخرى، بما في ذلك أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وربما المنظمات الدولية. وينبغي تشجيع الشراكات المتعددة الأطراف والشراكات اللامركزية والسعي إلى الحصول على التمويل اللازم. ونظرا إلى أن التعاون الثلاثي يسهل تدفق الموارد بين البلدان، فإنه فعال من حيث التكلفة ويوفر دينامية إيجابية ينبغي تعزيزها.

461- ووصف **السيد LIAO** (نائب وزير المالية في الصين) مرفق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المشترك بين الصين والصندوق باعتباره وسيلة لتحقيق نتائج ملحوظة، قائلا إن المرفق - وهو الأول من نوعه الذي يخصصه الصندوق للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي - دعم خلال السنوات السبع الماضية 20 مشروعا من المشروعات المجدية على الرغم من صغرها في 40 بلدا، واستفاد منها نحو 000 150 مزارع. وبزيادة عدد المرافق، يمكن فعل المزيد لمساعدة البلدان المحتاجة. وقد وقعت الصين منذ فترة قريبة اتفاقا مع الصندوق بشأن المرحلة الثانية من المرفق، وتأمل بالفعل أن يضطلع الصندوق بدور أكبر في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مستفيدا من مزاياه الفريدة بوصفه منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، بغية دعم جهود الحد من الفقر والتنمية الزراعية. وتشجع الصين على توسيع نطاق المشاركة في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتأمل أن يقوم عدد أكبر من الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المتقدمة، بالاستفادة الكاملة من مزاياها وقدراتها الفريدة للاضطلاع بدور نشط في هذه العملية بهدف إحداث تغييرات ملموسة ودائمة في المناطق الريفية.

462- وقال **السيد الصياد** (نائب وزير الزراعة واستصلاح الأراضي في مصر) إن الصندوق يمكن أن يساعد في حل العديد من المسائل الحالية، ولا سيما من خلال التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لوضع خطة لضمان أن تضم جميع المشروعات عنصر التعاون بين بلدان الجنوب. وينبغي للصندوق أيضا أن يسعى إلى تحديد نقاط الضعف ومعالجتها من أجل تعزيز هذا التعاون.

463- وشكرت **المنسقة** أعضاء فريق النقاش على مساهماتهم في حوار المحافظين.

464- **وعُرض شريط فيديو عن مشروع مزارع تربية الأحياء المائية الذي يدعمه مرفق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المشترك بين الصين والصندوق.**

465- ودعت **المنسقة** المحافظين إلى الإدلاء بملاحظاتهم.

466- وقال **مندوب من الكاميرون** إن بلده وضع استراتيجية وطنية لتسخير التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لخدمة التحول الاقتصادي الهيكلي وتنمية رأس المال البشري وتحسين الحوكمة، وستُدرج هذه الاستراتيجية في خطة تنمية عشرية. وقد أفاد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الكاميرون بطرق متعددة، إذ مكنها من زيادة

المحاصيل والربحية في الإنتاج الزراعي المستدام، واستحداث تكنولوجيات وحلول جديدة، وزيادة المكننة، ومكافحة الآفات المهاجرة، وتحليل حالة الأمن الغذائي، ومعالجة مشكلة صحة التربة وخصوبتها، وإنشاء مزارع لبذور الأرز. وكان للقطاع الخاص، بوصفه مصدرا لرأس مال جديد في خدمة الابتكار التكنولوجي السريع، دور أساسي في اعتماد حلول جديدة.

467- وقالت **مندوبة من كولومبيا**، في معرض إشارتها إلى الجهود الدؤوبة التي يبذلها أولئك الذين يتحملون المسؤولية الجسيمة المتمثلة في تعزيز السياسات الزراعية من أجل رفاه مواطنيهم، إن الشراكات القوية التي تربط بلدها بدول أمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا وأفريقيا وبالوكالات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية، بما فيها الصندوق، قد أظهرت الإمكانات الضخمة للتعاون وتبادل المعرفة وأفضل الممارسات في مجالات مثل بناء السلام، وإنتاج البن والقطن، وتمكين المرأة.

468- وذكرت أن كولومبيا عضو ملتزم في التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر، وأشادت بقيادة البرازيل لهذه المبادرة. وأعربت عن استعداد بلدها للتعاون مع جميع البلدان الأخرى من أجل إصلاح سياسات الأراضي وتعزيز الاقتصادات الزراعية وتشجيع الإيكولوجيا الزراعية. وفي هذا الصدد، قالت إن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، الذي سيُعقد في كولومبيا في عام 2026، يتيح فرصة ممتازة لتعزيز مكافحة الجوع من خلال ضمان الحصول على الأراضي.

469- وقالت **مندوبة من ملديف** إن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضروريان لمستقبل صناعة صيد الأسماك في بلدها، التي تشكل الأساس لاقتصاده وجزءا أساسيا من ثقافته وهويته. وقد سهّل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التبادل الحيوي للمعرفة وأفضل الممارسات في مجال الصيد المستدام، والوصول إلى الأسواق، والتقدم التكنولوجي، وساعد على زيادة القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والصدمات الاقتصادية. كما أن التعاون الإقليمي القوي أمر أساسي لتعزيز حوكمة مصايد الأسماك، وضمان الاستخدام المسؤول للموارد، وضمان تقاسم المنافع بإنصاف بين البلدان. ومن الضروري أيضا تكثيف مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، الذي يلحق ضررا غير متناسب بالبلدان الصغيرة التي تعتمد على صيد الأسماك، ويعرض سبل عيشها للخطر، ويقوض مكاسب الاستدامة التي تحققت بشق الأنفس. ويجب على البلدان أن تستفيد من الزخم الحالي لتحسين الاستثمار، وتعزيز تبادل المعرفة، وتحديد آلية للتعاون الطويل الأجل.

470- وتتيح معاهدة الأمم المتحدة الجديدة بشأن أعالي البحار فرصة غير مسبوقة لتعزيز حوكمة المحيطات، لكن فعاليتها تعتمد على ما إذا كانت البلدان النامية تمتلك الموارد والقدرات والدعم التقني اللازم لمشاركتها الكاملة. ولذلك، فإن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أمر حاسم لتنفيذ المعاهدة على نحو منصف وشامل ومتبادل المنفعة. وبالإضافة إلى تعزيز الاستقرار والتجارة والاستثمار، يمكن أن يؤدي هذا التعاون دورا حاسما في تعزيز الأمن الغذائي وإنتاج الأغذية المستدامة بأسعار معقولة من خلال تشجيع المزارعين على اعتماد تكنولوجيات زراعية مبتكرة.

471- وباختصار، يجب على جميع البلدان الالتزام بالعمل والابتكار والإنصاف وبرؤية مشتركة لمستقبل الصيد والزراعة، لا تكون فيها الاستدامة مجرد امتياز بل حقيقة واقعة للجميع.

472- وقال **مندوب من كينيا** إن السؤال الحقيقي هو كيف يمكن لبلدان الجنوب، وليس الصندوق، تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد شرع الجنوب أخيرا في التخلص من الفكرة الراسخة بأنه لا يمكنه التميز دون مساعدة خارجية. وتعاونت الصين والهند تعاونا مثمرا مع البلدان الأفريقية، التي تقدم بعضها، بما فيها كينيا، تدريبا زراعيا لجيرانها. ويجب أن ييسر التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التجارة الإقليمية. فعلى سبيل المثال، يسهل على كينيا تصدير الزهور إلى هولندا أكثر من تصديرها إلى غرب أفريقيا بسبب تدابير الصحة العامة والصحة النباتية التي تفرضها بلدان غرب أفريقيا على سائر بلدان القارة. ورغم أنه يمكن القيام بالكثير مع الصندوق بوصفه

وسيطا نزيها، فإن على البلدان أيضا أن تغير عاداتها وتعيد النظر في القيود التي فرضتها على نفسها لتيسير سبل التعاون.

473- وشددت **مندوبة من كوبا** على التزام بلدها بمبادئ التضامن والتكامل والتعاون من أجل التنمية، وقالت إن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يكتسيان أهمية بالغة بوصفهما وسيلة للقضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي. وعلى مدى عقود، تبادلت كوبا، بالتعاون مع الصندوق ووكالات أخرى متعددة الأطراف، معرفتها وخبراتها في قطاعي الزراعة والأغذية من أجل تعزيز قدرة نظم الإنتاج على الصمود وتعزيز السيادة الغذائية في المجتمعات المحلية الريفية، وهذا ما أسهم في تحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال مرفق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المشترك بين الصين والصندوق، تعمل كوبا أيضا على تعزيز نظمها الغذائية ومساعدة بلدان أخرى على تحسين إنتاج الأغذية وتوزيعها، مع إعطاء الأولوية لحصول الأطفال والمجموعات السكانية الضعيفة على أنماط غذائية سليمة وصحية.

474- وبالتعاون مع كوستاريكا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تبادلت كوبا التكنولوجيات اللازمة لتغذية الحيوانات بطريقة ذكية مناخيا في إطار مشروع لتعزيز سلاسل الأغذية الزراعية، وقادت مبادرات في مجال صحة الحيوان لتعزيز استقرار النظم الإقليمية للأغذية الزراعية. وستواصل كوبا تعزيز الشراكات وتبادل المعرفة والتكنولوجيا داخل بلدان الجنوب لضمان السيادة الغذائية والاستدامة الزراعية والقدرة على الصمود في وجه التحديات الحالية والمستقبلية.

475- وقالت **مندوبة من الجمهورية الدومينيكية**، في معرض توضيحها لالتزام بلدها بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، إن وفدا دومينيكيا انضم مؤخرا إلى بعثة الصندوق إلى ليبريا بغية تعزيز صناعة الكاكاو في هذا البلد. وبالإضافة إلى الاجتماعات التقنية والزيارات إلى مزارع الكاكاو، شملت البعثة بذل الجهود لتحسين غلة الكاكاو الليبيري من خلال تكييف الاستراتيجيات الرئيسية المتعلقة بالتتبع والجودة والاعتماد الدولي وتحقيق الاستدامة في السياق المحلي. وفي الأشهر المقبلة، ستتوجه مجموعة من الخبراء الدومينيكيين إلى ليبريا لدعم تنفيذ عمليات التشخيص المحلية، وتحديث عمليات الإنتاج، وتعزيز حوكمة صناعة الكاكاو. ويؤمل أن تحقق هذه الجهود المشتركة هدفها المتمثل في بناء القدرات في قطاع الكاكاو الليبيري وتسهيل وصوله إلى الأسواق الدولية العالية القيمة، مما يؤهل الجمهورية الدومينيكية لتكون بدورها جهة فاعلة رئيسية في التعاون العالمي في مجال الزراعة من أجل تعزيز الاستدامة والشمول والنمو المشترك.

476- وقال **مندوب من تركيا** إن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تستند إلى فرضية وجوب أن تكون التنمية المستدامة تشاركية وشاملة وغير تمييزية، وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وتعد الملكية القوية عاملا أساسيا في التنفيذ الفعال والمناسب التوقيت لأهداف التنمية المستدامة. لكن جائحة كوفيد-19، للأسف، عمقت أوجه عدم المساواة القائمة، مما جعل تحقيق خطة عام 2030 أصعب مما كان عليه في أي وقت مضى. وأضاف أن آثار تغير المناخ وتصاعد النزاعات وتزايد حدة التوترات الجغرافية السياسية تعرض الآفاق الإنمائية، بل والأمن الغذائي العالمي، لمزيد من الخطر.

477- وبالنظر إلى الاتجاهات الحالية، فإن هدف التنمية المستدامة 2 غير قابل للتحقيق. ومع بقاء أقل من خمس سنوات على عام 2030، فإن التقدم المحرز حتى الآن أقل بكثير مما هو مطلوب، ولا سيما في الدول الضعيفة. ولذلك، فإن التضامن الدولي أمر ضروري. وبالنظر إلى تنوع التحديات الإنمائية التي تواجه بلدان الجنوب، لم يعد نموذج التعاون الإنمائي التقليدي بين الشمال والجنوب كافيا وينبغي استكماله بالتعاون بين بلدان الجنوب. وبالفعل، غالبا ما يكون تبادل أفضل الممارسات بين البلدان النامية أكثر فعالية، إذ إن نقل التكنولوجيا بين البلدان التي تواجه تحديات إنمائية متشابهة يمكن أن يحقق نتائج أكثر استدامة.

478- ولا يزال تمويل التنمية عنصرا حاسما في عمليات النقل هذه، ويعد الصندوق شريكا رئيسيا في هذا الصدد. ومن خلال التركيز على التعاون الوثيق مع الكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة، أقامت تركيا شراكة استراتيجية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركزه المسمى "مركز اسطنبول الدولي المعني بدور القطاع الخاص في التنمية".

وتموّل تركيا مجموعة من المشروعات في أقل البلدان نموا، وتستضيف مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا التابع للأمم المتحدة، وتتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وباختصار، تلتزم تركيا بتبادل خبراتها، بما في ذلك خبراتها في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع البلدان النامية الأخرى على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

479- وقالت **مندوبة من إندونيسيا** إن بلدها يولي أهمية كبيرة للتعاون بين بلدان الجنوب منذ مؤتمر آسيا وأفريقيا الذي عقد في باندونغ عام 1955، والذي سلط الضوء على التضامن بين القارتين ومهد الطريق بالتالي للتعاون بين بلدان الجنوب. ومن هذا المنطلق، ساعدت إندونيسيا منذ ذلك الحين في توفير تبادل المعرفة وبناء القدرات لصالح البلدان النامية الأخرى في إطار التعاون الإنمائي الدولي. وقد بدأت جهودها الهادفة في هذا المجال على نطاق ضيق، لكنها تزدهر حاليا.

480- وإن المبادئ الرئيسية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وهي أن يكون مدفوعا بالطلب، وألا ينطوي على شروط، وأن يكون في المقام الأول متبادل المنفعة، تجعله حلا إنمائيا عظيما للعديد من البلدان. وتتوافق البرامج التي تنفذها إندونيسيا دائما مع أهدافها الإنمائية الوطنية لضمان تحقيق أثر متبادل المنفعة. ويؤمل ضمان تحقيق الاستدامة وتوسيع نطاق مشروعات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التنمية الريفية، بالتعاون مع الصندوق وبفضل إنشاء مرفق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المشترك بين الصين والصندوق. وينبغي أن تعطي المشروعات الأولوية للملكية المحلية وأن تشرك المجتمعات المحلية بنشاط في تصميمها وتنفيذها.

481- وقال **مندوب من بنغلاديش** إن بلده يعتبر التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي استراتيجية حيوية للتعلم المتبادل وتوسيع نطاق الابتكارات المؤثرة. وقد استخلصت بنغلاديش، خلال انتقالها الحالي من وضع البلدان المنخفضة الدخل إلى وضع البلدان المتوسطة الدخل، دروسا قيّمة بشأن القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والتمويل البالغ الصغر، والتحول الريفي. ولا تزال حريصة على التعلم من البلدان الأخرى، لا سيما بشأن التحديات المشتركة في مجالات تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، وعدم المساواة في المناطق الريفية.

482- ويجب أن يتولى الصندوق زمام المبادرة في تبادل أفضل الممارسات، وهو نشاط تشارك فيه بنغلاديش بالفعل مع بلدان أخرى. وتتمتع بنغلاديش أيضا بموقع فريد يتيح لها تعزيز التعاون الثلاثي، وتعتقد أن المنصات الإقليمية عنصر مهم في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، كما يتضح من دورها في تلبية احتياجات دول المحيط الهادي المترامية الأطراف. ومن المهم أيضا التركيز على دور الشباب في التكنولوجيا، بما في ذلك التحول الرقمي، وعلى بناء القدرة على الصمود.

483- وينبغي تشجيع الصندوق على حث الدول الأعضاء على الاستثمار في هذه الاستراتيجيات وإنشاء مستودع مركزي للمعارف المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأخيرا وليس آخرا، لا يمكن للبلدان النامية أن تكون بمثابة بائعة للرخاء عندما يتعلق الأمر بتمويل التنمية. بل يجب أن تكون من أصحاب المصلحة والشركاء في التنمية من أجل جني فوائد المعرفة وأفضل الممارسات.

484- وقال **مندوب من السنغال**، في معرض ترحيبه بمبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الجاري تنفيذها في أفريقيا، إن بلده حريص جدا على تقاسم كميات كبيرة من البذور والأسمدة، ولكن الموارد البشرية اللازمة لمثل هذه العملية غير متاحة. لذا، فإن السنغال تتطلع إلى بلدان أخرى للانضمام إلى دعم مبادرتها والمساعدة بوجه خاص في تدريب الشباب على ريادة الأعمال.

485- وفي مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، تمثل الاستدامة عنصرا أساسيا. فوفقا لتجربته، يمكن أن تؤدي الصعوبات المتمثلة في سحب المياه وتقدم التصحر، على سبيل المثال، إلى إنهاء مشروعات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قبل الأوان. ولذلك، من الضروري بذل مزيد من الجهود لضمان استدامة المشروعات حتى يتسنى جني كامل ثمار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

486- وتتعلق نقطة أخرى بمسألة الشروط. ففي بعض الأحيان، توفر البلدان خطوط ائتمان ولكنها تشترط شراء سلع معينة. وينبغي لها بدلا من ذلك أن تقدم أفضل عروضها دون شروط لتمكين البلدان المعنية من شراء ما تحتاج إليه فعلا، دون قيود، لحل مشكلاتها.

487- وقالت **مندوبة من جمهورية فنزويلا البوليفارية** إن مشروعات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أسهمت إسهاما كبيرا في انتعاش اقتصاد بلدها من التدابير القسرية الدولية المفروضة عليه. وتوفر استراتيجيات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فرصا عديدة للتنمية والتضامن بين شعوب وبلدان الجنوب، إذ إنها تساعد على تسريع التقدم نحو القضاء على الجوع والفقر. وأضافت أن بلدها على استعداد لتبادل ممارساته الجيدة، مثل التغذية المدرسية باعتبارها وسيلة رئيسية لتمكين الشباب والأطفال من خلال الأنماط الغذائية الصحية، وتطوير نظم المجتمعات المحلية للأمن الغذائي، ونقل وتبادل المعرفة والأدوات التقليدية من أجل الابتكار والتكنولوجيا لتعزيز السيادة الغذائية.

488- وفي سياق الجهود التي يبذلها "التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية" من أجل القضاء على الفقر والاستبعاد الاجتماعي في دوله الأعضاء، استهل بلدها مؤخرا مبادرة تعاون، تعرف باسم "أغرو ألبا"، لزيادة الطاقة الإنتاجية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي في تلك الدول. وينبغي أن يركز هذا التعاون على الأنشطة الرامية إلى تنمية التضامن بين الشعوب وتعزيز حقها في تقرير مصيرها.

489- وقال **مندوب من الجزائر** إن بلده يولي أهمية كبيرة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لا سيما في المناطق الريفية، حيث تعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية عاملا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاقتصاد الوطني. ويدعم النظام الزراعي الجزائري المزارعين بتزويدهم بالمدخلات اللازمة للري وبما هو صالح من الخبرات المعرفة والتدريب. وقد أثمرت هذه السياسة في مجال الزراعة التقليدية وأساليب الزراعة، ومنها الزراعة الأسرية، التي توفر أكثر من 60 في المائة من المنتجات المستهلكة محليا.

490- ونتيجة لذلك، أصبح سكان إقليم الصحراء مهيئين جيدا لإنتاج الأغذية وتخزينها، كما أنهم يعملون في مجال تربية الأحياء المائية. والجزائر حريصة على تبادل معارفها مع جميع بلدان أفريقيا وغيرها من البلدان. ويمثل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وسيلة حيوية لمساعدة البلدان النامية، ويمكن للجزائر أن تضطلع بدور بارز في هذا الصدد بفضل دورها الاستراتيجي وتجربتها وخبرتها.

491- ولخصت المنسقة المناقشة وأعربت عن امتنانها لأعضاء فريق النقاش والمحافظين لمساهماتهم المتسمة بعمق البصيرة، وسلطت الضوء على أمثلة الابتكار في الزراعة، مثل الزراعة المائية والمعرفة المحلية التي تغير المجتمعات المحلية. وأشارت إلى أنه، على الرغم من إحراز تقدم كبير، لا يزال هناك عمل كثير ينبغي القيام به في مجال جمع البيانات وتغيير العقليات - داخل المجتمعات المحلية والمؤسسات على حد سواء - لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

492- **تولى معالي السيد Schiltz (لكسمبورغ) رئاسة الجلسة.**

مسائل أخرى (البند 9 من جدول الأعمال)

493- لم تجر مناقشة أية مسائل أخرى.

ملاحظات ختامية لرئيس الصندوق

494- أدلى **السيد ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) بملاحظاته الختامية التي يرد نصها الكامل في الفصل 4.

اختتام الدورة

495- أدلى **رئيس مجلس المحافظين** ببيان ختامي يرد نصه بالكامل في الفصل 4.

496- وأعلن اختتام الدورة الثامنة والأربعين لمجلس المحافظين.

497- **ورُفعت الجلسة في الساعة 5.10 بعد الظهر.**

الفصل 4 – البيانات والكلمات الخاصة

معالي السيد Giancarlo Giorgetti
وزير الاقتصاد والمالية في جمهورية إيطاليا

معالي السيد Christophe Schiltz
رئيس مجلس المحافظين
دوقية لكسمبرغ الكبرى

صاحب الجلالة Letsie III، ملك مملكة ليسوتو

فخامة الرئيس Julius Maada Wonie Bio
رئيس جمهورية سيراليون

معالي السيدة نورة سليمان سالم الفصام
وزيرة المالية ووزيرة دولة لشؤون الاقتصاد والاستثمار
في دولة الكويت

معالي السيد Hussein Bashe
وزير الزراعة في جمهورية تنزانيا المتحدة

معالي الدكتور محمد الجاسر
رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

سعادة السيدة Janja Lula da Silva
السيدة الأولى لجمهورية البرازيل الاتحادية

السيد ألفرو لاريو
رئيس الصندوق

السيدة كلوديا تن هاف
سكرتيرة الصندوق

البيان الترحيبي لمعالي السيد Christoph Schiltz، رئيس الدورة الثامنة والأربعين لمجلس المحافظين

معالي المحافظين،

حضرات المندوبين والمراقبين،

السيدات والسادة،

يشرفني أن أرحب بكم في هذه الدورة لمجلس محافظي الصندوق. أصبحت أوجه عدم المساواة اليوم أكثر وضوحا من أي وقت مضى، ونحن نشهد أزمات متعددة - من نزاعات، وكوارث طبيعية، وعدم استقرار اقتصادي - تزيد من هشاشة الأوضاع القائمة بالفعل. وتتفاقم الآثار السلبية لهذه الأزمات المتعددة بسبب قوى تخريبية ومدمرة تنتشر في مختلف أنحاء العالم وتزعزع أسس التضامن الإنساني والتعاون الدولي. وتمثل هذه التحديات تهديدا خطيرا لطموحنا الجماعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والواقع واضح: نحن لا نتخلف عن الركب فحسب، بل نواجه خطر التراجع عن التقدم الذي عملنا جاهدين لتحقيقه. لذا نحن اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى تغيير تحويلي. فالتحسينات التدريجية لن تكون كافية. ويجب أن نتبنى إجراءات جريئة ومبتكرة واستثمارات عاجلة من القطاع الخاص، والحكومات وجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

ولم يعد بإمكاننا الاكتفاء بتحديد محفزات التغيير؛ بل يتعين علينا أن نتخذ معا إجراءات حقيقية وملموسة وموحدة، على أرض الواقع، من أجل تحسين المجتمعات المحلية الريفية، وتعزيز القدرة على الصمود، ودعم النظم الغذائية المستدامة. فالتحديات جسيمة والوضع ليس سهلا، ولكن هناك ما يدعو للأمل. فالتكنولوجيا بين أيدينا، والابتكارات في متناولنا، والمعرفة اللازمة لإحداث تغيير مؤثر متوفرة لدينا. ويبقى التحدي في ضمان توافر الموارد اللازمة لدى الصندوق ليعمل بشكل حاسم وفعال. وبالدعم المناسب، يمكن للصندوق أن يواصل تحويل المناطق الريفية، وتعزيز الأمن الغذائي، وتمكين الأشخاص الأكثر احتياجا. سأنتقل الآن إلى اللغة الإنجليزية.

معالي المحافظين،

أدعوكم للانضمام إليّ في رسم ملامح الصندوق للمستقبل. فبصفتنا محافظين، من واجبنا تمكين الصندوق من إيصال صوته داخل حكوماتنا، وزيادة الوعي، وتعبئة الالتزامات المالية الكفيلة بإطلاق كامل إمكانياته. والوقت ليس مناسبا لتقليص جهودنا الدولية. ويجب أن تتماشى الموارد المتاحة للصندوق مع طموحاتنا واحتياجاتنا المحددة بوضوح. ولذلك، تقع علينا مسؤولية العمل لضمان عدم تخلّف المجتمعات المحلية الريفية عن الركب، وأن يصبح الأمن الغذائي واقعا للجميع، وأن نبني مستقبلا لا تطبعه الأزمات بل تميزه القدرة على الصمود والفرص. فلنمضِ قدما معا بقناعة، وإلحاح، والتزام ثابت بألا يتخلف أحد عن الركب.

وبناء على ذلك، أصحاب المعالي والسعادة، يشرفني أن أعلن افتتاح الدورة الثامنة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق.

كلمة صاحب الجلالة Letsie III ملك مملكة ليسوتو

أصحاب السعادة، رؤساء الدول والحكومات، معالي رئيس الصندوق، السيد ألفرو لاريو، رئيس مجلس المحافظين، معالي الوزراء المحترمين الحاضرين هنا، حضرات الضيوف الكرام، السيدات والسادة، إنه لشرف وامتياز خاص لي أن أقف هنا أمام هذا الجمع الموقر لأتحدث عن واحدة من أهم المسائل التي تؤثر على حياتنا والتي لها تأثير كبير على مستقبلنا كجنس بشري. وقد أصبح هذا الموضوع عزيزا جدا على قلبي خلال العقد الماضي منذ تعييني نصير الاتحاد الأفريقي المعني بالتغذية، ومن ثم سفير النوايا الحسنة لمنظمة الأغذية والزراعة المعني بالتغذية. ولذلك أود أن أعرب عن خالص امتناني لمجلس المحافظين ورئيس الصندوق لتوجيههما الدعوة لي للمشاركة في هذا الحدث الهام وطرح أفكاري حول كيفية مكافحة التهديد الوجودي لسوء التغذية والجوع والفقر.

ونحن نجتمع في وقت يواجه فيه العالم وضعا ينذر بالخطر حيث يعاني حوالي 22 في المائة من أطفال العالم من التقزم، ويعاني حوالي 30 في المائة من سكان العالم من نقص واحد أو أكثر في المغذيات الدقيقة نتيجة عدم إمكانية الحصول على الأغذية التي تحافظ على النمو والتطور الصحيين. ولا تزال مستويات سوء التغذية في جميع أنحاء أفريقيا مرتفعة بشكل غير مقبول، حيث يعاني 13.7 في المائة من الرضع من انخفاض الوزن عند الولادة، ويعاني 30.7 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من التقزم.

ونحن كأفارقة، نعلم ورأينا ونرى أن قارتنا تتأثر بشكل غير متناسب بآفة تغير المناخ. وتتشابك آثار تغير المناخ، مثل موجات الجفاف، والفيضانات، وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي، تشابكا عميقا بالنظم الغذائية الزراعية في القارة والتحديات المتعددة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي. ومع ازدياد وضوح خطر تغير المناخ، من الضروري أن تتعامل البلدان الأفريقية مع المناخ والتغذية بطرائق مترابطة مع استراتيجية واضحة للتخفيف من آثار تغير المناخ على الأنماط الغذائية الصحية.

ويفرض سوء التغذية بجميع أشكاله تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة للغاية على بلداننا، أكانت نامية أو متقدمة. وهو يمثل استنزافا طويل الأجل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تخسر الاقتصادات الأفريقية ما بين 1.9 في المائة و16.5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي السنوي بسبب نقص التغذية لدى الأطفال. وعلاوة على ذلك، يعيق سوء التغذية النمو الصحي للأطفال بسبب التقزم، والهزال، ونقص المغذيات الدقيقة، وللأسف، فهو أحد أكبر العوامل المساهمة في وفيات الأطفال في العالم، إذ يمثل حوالي 45 في المائة من الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة.

ولا يمكن السماح باستمرار هذا الوضع. ونحن بحاجة، بشكل جماعي، إلى تعزيز وتنفيذ إجراءات متكاملة وتدخلات تكميلية مدعومة بإرادة سياسية قوية لزيادة حصة الميزانيات الوطنية المخصصة للتغذية. كما نحتاج أيضا إلى استثمارات تراعي الفوارق الجنسانية في مجال التغذية، واستثمارات تحمي مصالح شبابنا، والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة، واستثمارات مستدامة اقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا وبيئيا. وينبغي أن يكون الهدف الشامل لهذه الاستثمارات كسر حلقة الفقر وسوء التغذية بين الأجيال، وإيجاد حلول طويلة الأمد تساعدنا على إنشاء نظم غذائية مستدامة قادرة على توفير أنماط غذائية صحية.

وقد وضعت مملكة ليسوتو التغذية كأولوية وطنية رئيسية، وما زلنا ملتزمين بهدف الحد من جميع أشكال سوء التغذية أو حتى القضاء عليها، ولا سيما نقص التغذية لدى الأطفال. وعلى الرغم من أن بلدنا تمتع بشيء من النمو الاقتصادي المعتدل في السنوات الأخيرة، ما زلنا نكافح من أجل معالجة انعدام الأمن الغذائي، والفقر وسوء التغذية. ويعتمد اقتصاد ليسوتو اعتمادا كبيرا على الزراعة التي تعد المصدر الرئيسي للدخل لغالبية السكان الريفيين. وتتأثر النظم الغذائية الزراعية في البلد الآن تأثرا شديدا بتغير المناخ. ففترات الجفاف المطولة، التي غالبا ما تكون مصحوبة بدرجات حرارة مرتفعة بشكل غير عادي، والفيضانات المفاجئة، تهدد توافر الأغذية المتنوعة والمغذية وإمكانية الحصول عليها، والقدرة على تحمل تكلفتها واستهلاكها.

ولمواجهة هذه التحديات بشكل مباشر، تعهدت حكومة ليسوتو بأن تسرع الجهود الرامية إلى التصدي لسوء التغذية، ولا سيما سوء التغذية لدى الأطفال، وأن تحقق بذلك المقصد 2 من الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، اتخذت الحكومة خطوات رئيسية لبناء بيئة تمكينية لتحقيق نتائج تغذوية أفضل من خلال أطر وبرامج استراتيجية ومتعددة القطاعات تتيح لمختلف أصحاب المصلحة أن يساهموا ويؤدوا دورا في زيادة أمننا الغذائي والتغذوي.

وكان من حسن حظ حكومة ليسوتو، في تصديها لهذه التحديات، بما في ذلك تحديات تغير المناخ، أن تعمل مع شركاء تنمية ملتزمين مثل الصندوق، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة والعديد من الشركاء الآخرين. وقد مكننا الدعم الذي تلقيناه من هذه الشراكات من وضع تدابير مختلفة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، مثل استعادة الأراضي المتدهورة وتعزيز حماية تنوعنا البيولوجي. وأود أن أؤمن بأن كل هذه الجهود تسهم في تحقيق تحسينات ملموسة في سبل العيش، والأمن الغذائي والتغذوي، والرفاه العام لمجتمعاتنا المحلية الريفية.

ولا يمكنني أن أشدد بما فيه الكفاية على أهمية تعزيز وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط استثمارية مستدامة، ومراعية للتغذية وذكية مناخيا في النظام الزراعي الغذائي، قادرة على تحفيز الأنشطة الرامية إلى إعطاء الأولوية للتغذية في النظام الزراعي الغذائي بأكمله. وأنا مقتنع، ولا شك لدي في أنكم مقتنعون أيضا، بأن نظاما زراعيا غذائيا قويا وقادرا على الصمود يمكن أن يساعد على تحسين توافر الأغذية المأمونة والمغذية، وإمكانية الحصول عليها والقدرة على تحمل تكلفتها، وعلى تشجيع اعتماد الأنماط الغذائية الصحية والمستدامة. ولذلك، أعتقد اعتقادا راسخا بأن التغذية ينبغي أن تكون جزءا واضحا من سياساتنا الإنمائية، وينبغي أن تدمج في البرامج والاستثمارات المتعلقة بالأغذية والزراعة.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة، بصفتي نصير الاتحاد الأفريقي المعني بالتغذية، فإنني ملتزم التزاما عميقا بالدعوة إلى الأمن الغذائي والتغذوي كركيزة أساسية للتنمية المستدامة. وسأواصل الدعوة إلى بناء شراكات قوية بين جميع أصحاب المصلحة، شراكات من شأنها تسريع عملية تحويل نظمنا الغذائية الزراعية بطرائق مستدامة وشاملة وقادرة على الصمود، مع ضمان تقديم أنماط غذائية صحية وميسورة التكلفة للجميع. وشكرا لكم على حسن الإصغاء.

كلمة فخامة السيد Julius Maada Wonie Bio، رئيس جمهورية سيراليون

صاحب الجلالة، أصحاب المعالي، المحافظون الموقرون، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، المندوبون الموقرون، السيدات والسادة الكرام، إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب هذا الجمع الموقر من القادة والخبراء وأصحاب المصلحة الملتزمين بتحويل مسار التنمية الزراعية والريفية. وأتقدم في البداية بأسمى عبارات الامتنان إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لدعوتي للمشاركة في هذه المناقشة المهمة بشأن تحفيز الاستثمار في الميل الأول.

ويتوافق هذا الموضوع بعمق مع مسيرة سيراليون نحو التنمية المستدامة والازدهار المشترك. ويمثل الميل الأول جوهر اقتصاداتنا الريفية. ويظل المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة وصيادو الأسماك ورواد الأعمال في المناطق الريفية حجر الأساس في النظم الغذائية والاقتصادات الوطنية، على الرغم من محدودية الموارد والتحديات الهيكلية التي يواجهونها. ويجسد هذا الموضوع أيضا جوهر ما نسعى إلى تحقيقه، وهو إحداث تغيير هادف ومستدام في الأسس الجوهرية لنظمنا الغذائية. وعلى مدى أكثر من 40 عاما، ساعد النموذج الإنمائي ذي القيادة المحلية في الصندوق المجتمعات المحلية الريفية على التحكم في مستقبلها.

فنظمنا الغذائية ترزح تحت ضغوط هائلة، إذ تواجه تحديات عالمية غير مسبوقة، وأوجه عدم يقين اقتصادي، ونزاعات، وتغير المناخ، وتفاوتات مترسخة لا تزال تؤثر على مجتمعاتنا المحلية الريفية على نحو غير متناسب. ولا تكشف هذه الأزمات عن مشاكلنا النظامية الطويلة الأمد فحسب، بل غالبا ما تؤدي إلى تفاقمها. والمناطق الريفية، التي ينظر إليها في كثير من الأحيان على أنها الميل الأخير، هي في الواقع نقطة البداية، والميل الأول نحو تحقيق الأمن الغذائي العالمي والتنمية المستدامة. وتشكل الاقتصادات الريفية العمود الفقري لاقتصاد سيراليون، ومع ذلك فهي تتحمل العبء الأكبر من آثار تغير المناخ، وتعد الأكثر تضررا من الصدمات المختلفة. ويمثل المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة أكثر من 90 في المائة من القوى العاملة الزراعية، وتشكل النساء 70 في المائة من هذه النسبة. ورغم أن إسهاماتهن لا تقدر بثمن، فإنهن يواجهن تحديات أكبر بكثير من الرجال في الحصول على التمويل والموارد والوقت، مما يحد من قدراتهن الكاملة.

وقد أبرزت الأزمات الأخيرة مدى إلحاح وضعنا وضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة. ولا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بالاستمرار في هذا المسار. وكقادة، يمكننا أن نتفق جميعا على أن الاستثمارات الموجهة قادرة على تغيير سبل العيش. ولذا، تقع على عاتقنا مسؤولية إعطاء الأولوية لتمكين المجتمعات المحلية الريفية، ولا سيما النساء والشباب، لأخذ زمام المبادرة في دفع عجلة هذا التقدم. فمع الدعم المناسب، يمكن للسكان الريفيين إعالة أنفسهم ودعم اقتصاداتهم ومجتمعاتهم المحلية، والمساهمة بشكل كبير في تحقيق السيادة الغذائية الوطنية، وتعزيز الأمن الغذائي العالمي، وتهيئة الفرص في المناطق الريفية للأجيال القادمة.

وفي سيراليون، وفي إطار مبادرتي الرائدة "*Feed Salone Initiative*"، التي أطلقت في عام 2023، انطلقت بلادي في مسيرة طموحة لتحويل نظمه الغذائية. وقد تبنينا نهجا يقوده القطاع الخاص، ويجعل الزراعة محركا للنمو الاقتصادي. ونهدف إلى إصلاح نظمنا الغذائية بالكامل لتحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي الشامل للأجيال الحالية والأجيال القادمة. ويتمثل هدفنا في استعادة الفخر بالزراعة كما كانت عليه عندما كانت سيراليون مُصدِرا رئيسيا للأرز والبن والكاكاو وغيرها من المحاصيل النقدية. ولتحقيق ذلك، نعتمد على دعم شركائنا الدوليين، الذين تعهدوا بتقديم أكثر من مليار دولار للسنوات الخمس المقبلة. ونحن ممتنون لدعمكم. وفي حين أن هذا المبلغ قد يبدو كبيرا، فإنه لا يرقى إلى مستوى المطلوب لتحقيق أهدافنا الطموحة للقطاع الزراعي. ونسعى خلال الأشهر المقبلة إلى تحويل هذه التعهدات إلى إجراءات ملموسة. فالتزامكم وعملكم حاسمان لتعبئة موارد إضافية وضمان نجاح خطتنا التحويلية.

وقد خطونا خطوة عملاقة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في سيراليون من خلال زيادة الإنتاج المحلي من الأرز والبصل والبيض، وتقليص اعتمادنا على الواردات بأكثر من 10 ملايين دولار أمريكي في عام 2024. كما استثمرنا في البنية التحتية الريفية، وهو قطاع طاله الإهمال، بما في ذلك بناء طرق وجسور ونظم ري جديدة، وتحسين الحصول على خدمات الميكنة ومرافق التخزين. وتعتبر هذه المبادرات بالغة الأهمية لتزويد المزارعين أصحاب الحيازات

الصغيرة بالأدوات التي يحتاجون إليها للازدهار وتبني الزراعة كعمل تجاري. ولا يزال الحصول على التمويل الزراعي أحد أكبر التحديات التي نواجهها. وللتصدي لهذه التحديات، أتاحت الحكومة بالفعل أكثر من 28 مليون دولار أمريكي للتمويل الزراعي، مما مكّن النساء والشباب من الاستفادة من تحويل نظمنا الغذائية. وفي هذا العام وحده، سنضاعف جهودنا ونسعى إلى تحقيق المزيد من التقدم. ويتمثل هدفنا النهائي في إنشاء مصرف للإقراض الزراعي يحفز الابتكار والنمو ويطلق عنان الإمكانات الكاملة لنظم الأغذية الزراعية في سيراليون.

ونحن ندرك أن التحول الحقيقي يبدأ من الداخل. ولكننا نرغب أيضا في أن تمتد جهودنا لتترك أثرا خارج حدود بلادنا. وتفخر سيراليون بكونها جزءا من تحالف عالمي يدعو إلى اتباع نهج نظامي إزاء الأغذية وإعلاء صوت أصغر الدول في صياغة خطة النظم الغذائية العالمية. وتستفيد سيراليون، بصفتها رئيسا مشاركا لتحالف مناصري تحول النظم الغذائية، إلى جانب البرازيل ورواندا، من هذه المنصة للدعوة إلى نظم غذائية منصفة ومستدامة. وقد أتاح لنا ذلك الفرصة لمشاركة خبراتنا والتعلم من الآخرين وحشد الدعم العالمي للحلول المبتكرة لمواجهة انعدام الأمن الغذائي. كما نفخر بانضمامنا مؤخرا إلى التحالف العالمي الرائد للقضاء على الجوع والفقر التابع لمجموعة العشرين والذي ترأسه البرازيل. ويضع هذا التحالف الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر في صميم خطة التنمية العالمية. ومن خلال هذا التحالف، نلتزم بالنهوض بأولويات السياسات الرئيسية، بما في ذلك توسيع نطاق برامجنا بشأن التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية. ففي العام الماضي، وبالشراكة مع أصحاب المصلحة، قدمنا أغذية مغذية إلى أكثر من 500 000 طفل ملتحق بالمدرسة في جميع أنحاء سيراليون، مما يضمن نتائج صحية وتعليمية أفضل للأجيال القادمة. وتعكس هذه التحالفات طموح سيراليون في الاستفادة من الدعم الدولي والمساهمة بفعالية في إيجاد حلول عالمية. ونريد أن نُثبت أن حتى الدول الصغيرة قادرة على القيادة بجرأة وإحداث تغيير مؤثر في النظم الغذائية العالمية.

وتعد الشراكات أساسية لبلدان مثل سيراليون، فهي توفر الدعم والتعاون اللازمين لتحويل الإمكانات إلى تقدم ملموس. وقد أدت شراكتنا الطويلة الأمد مع الصندوق دورا محوريا في تمكين مجتمعاتنا المحلية الريفية. معا، عملنا على وضع أسس متينة للنهوض بالنظم الغذائية مع الصندوق، وأثبتنا باستمرار أننا حليف ثابت وملتزم في هذه المسيرة. ونحن نقود معا برامج تحويلية تزيد قيمتها عن 270 مليون دولار أمريكي. وهي تشمل برامج للتمويل الريفي وتحسين المجتمعات المحلية، بتمويل يتجاوز 65 مليون دولار أمريكي، وتقدم دعما ماليا وتقنيا حيويا لتمكين المزارعين من التغلب على التحديات وتحقيق النجاح. وبالمثل، ساهم مشروع تنمية سلسلة القيمة الزراعية، الذي تجاوز تمويله 102 مليون دولار أمريكي، في تعزيز الإنتاجية بدرجة كبيرة وإنشاء سلاسل قيمة مستدامة لمحاصيل مثل زيت النخيل والكاكاو والأرز في تسع مقاطعات في سيراليون.

وفي عام 2025، سننفذ برنامج تنمية الثروة الحيوانية وسبل العيش، وهو مبادرة بقيمة 105 ملايين دولار أمريكي بتمويل مشترك من الصندوق. ويهدف هذا البرنامج إلى تحويل قطاع الثروة الحيوانية بما يعود بالنفع على ما يقرب من نصف مليون شخص في المجتمعات المحلية الزراعية الريفية من خلال الحد من الفقر، وتحسين الأمن الغذائي، وتعزيز التغذية. وتظل سيراليون شريكا ملتزما للصندوق. وأنا هنا لأؤكد لكم ذلك. وتُظهر مشاركتنا في دورة تجديد موارد الصندوق تصميمنا على تعزيز الزراعة المستدامة وتحسين سبل العيش الريفية. ويعزز تعهدنا تجاه التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق هذا الالتزام، ويوطد تحالفنا مع الدول الأعضاء لتوسيع نطاق استثماراتنا في النظم الغذائية والمجتمعات المحلية الريفية.

وفي ضوء التحديات التي نواجهها، يجب أن يصبح تحالفنا أقوى. وعلينا بذل المزيد من الجهود لأنه لا يمكننا الاستمرار في الاستجابة بردود أفعال لأزمة بعد أزمة. فقد حان وقت العمل. وبدلا من ذلك، يجب أن نكون قادرين على الصمود ومستعدين باتخاذ الخيارات الصحيحة والاستثمار في النظم الغذائية المحلية. وهذا هو الوقت المناسب لتجاوز الحواجز التقليدية وتسريع استثمارات الميل الأول، واعتماد حلول مبتكرة تسهم في تحقيق تقدم ملموس. وأنا أحث الشركاء العالميين على توسيع نطاق استثماراتهم في الاقتصادات الريفية بدرجة كبيرة، بما يضمن أن تعود الموارد بمنافع مباشرة على المجتمعات المحلية حيث تشتد الحاجة إليها. كما يجب علينا الاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب لتبادل

المعرفة، وتوسيع نطاق الحلول المؤثرة، وتشجيع الابتكار عبر الحدود. ويعد تعزيز الشراكات المتعددة الأطراف أمرا بالغ الأهمية لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي والفقر والضعف في وجه الظواهر المناخية.

وأخيرا، يجب أن نتجاوز نماذج التمويل القديمة من خلال تبني الابتكار في التمويل الزراعي، مثل إنشاء برامج للإقراض والتأمين الزراعيين. فهذه البرامج ضرورية لإطلاق إمكانات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ودفع عجلة التحول المستدام. والآن هو الوقت المناسب للاستثمار في مستقبل قادر على الصمود. وتظل سيراليون ملتزمة بشراكتها مع الصندوق، وبصفتها عضوا في تحالفنا المؤثر لتعزيز رؤيتنا المشتركة لتمكين مجتمعاتنا المحلية. وبينما نتداول خلال هذه الدورة، دعونا نترجم أقوالنا إلى أفعال، ونحول تطلعاتنا المشتركة إلى نتائج ملموسة لسكاننا الريفيين، بما يضمن عدم تخلف أحد عن الركب. وفي هذا الصدد، أود أن أشكركم جميعا، وأتطلع إلى مناقشات مثمرة ونتائج مؤثرة من الدورة الثامنة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق.

كلمة معالي نورة سليمان سالم الفصام، وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار لدولة الكويت

نيابة عن حضرة صاحب السمو مشعل الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت الشيخ

صباح الخير، بسم الله الرحمن الرحيم. أصحاب المعالي، الوزراء الموقرين، السيدات والسادة، إنه لشرف لي أن أقف أمام هذا الجمع الموقر في مثل هذه اللحظة الحاسمة، وأن أمثل التزام دولة الكويت الراسخ بمستقبل أكثر أمنا واستدامة للجميع. حضرة الرئيس لاريو، أشكرك على قيادتك وعلى هذه الفرصة لأؤكد مجددا التزام الكويت الدائم تجاه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويسرني أيضا أن أنقل إليكم أحرّ تحيات حضرة صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، وأطيب تمنياته لدورة ناجحة للصندوق.

ورسالة الصندوق لتمكين المجتمعات المحلية الريفية وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة تتواءم على نحو وثيق مع رؤية الكويت للنمو المنصف، والتقدم البشري والقدرة على الصمود. وباعتبار الكويت عضوا مؤسسا للصندوق، فقد التزمت بهذه المهمة منذ البداية. واليوم، يواجه أكثر من 735 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي، وهو تذكير صارخ بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة. فالعالم بحاجة إلى الصندوق أكثر من أي وقت مضى، ونحن ما زلنا ملتزمين بتفانينا في تعزيز تعاوننا من أجل مستقبل أكثر استدامة وأمنا غذائيا.

وتؤكد دولة الكويت مجددا التزامها الثابت بالتضامن العالمي، والتخفيف من حدة الفقر والتصدي للتحديات الملحة لانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ. وشراكتنا الدائمة مع الصندوق مبنية على القيم المشتركة، والاحترام المتبادل والالتزام الجماعي بتحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم. ومن خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، نفخر بدعمنا للصندوق منذ إنشائه، حيث ساهمنا في الجهود التي تعمل على تحويل المجتمعات المحلية الريفية، وتعزيز الأمن الغذائي والتصدي للتحديات العالمية المتمثلة في الفقر وتغير المناخ. وكما يذكرنا الصندوق، فإن السكان الريفيين ليسوا المشكلة، بل هم الحل. ومن واجبنا الجماعي أن نضمن حصولهم على ما يلزم من أدوات، ومعرفة وتمويل لدفع عجلة التغيير في مجتمعاتهم المحلية.

وتدرك الكويت أن الأمن الغذائي والزراعة المستدامة ليسا مجرد قضيتين عالميتين، بل هما أولويتان وطنيتان أيضا. وأعطينا في وطننا الأولوية للإدارة المستدامة للمياه، والابتكار التكنولوجي في مجال الزراعة والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، مما يضمن تواؤم سياساتنا مع التزاماتنا الدولية. ومن خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تعمل الكويت على دعم التطورات الزراعية التي تعزز السيادة الغذائية، والاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة لتحلية المياه، والاستفادة من الحلول الرقمية لإدارة الموارد بذكاء أكبر. وتشكل هذه الجهود الوطنية نموذجا لما يمكن تحقيقه عندما يجتمع الابتكار بالالتزام.

والكويت ليست مجرد جهة مانحة وشريك استراتيجي، بل هي أيضا رائدة فكرية في مجال التنمية الزراعية العالمية. ومن خلال آليات التمويل والشراكات المبتكرة، نهدف إلى وضع معيار لكيفية عمل الدول معا لإحداث تغيير هادف ودائم. واستنادا إلى هذا الأساس القوي، يشرفني أن أعلن عن اتفاقية تمويل مشترك تاريخية جرى توقيعها خلال مؤتمر الأطراف السادس عشر في الرياض في المملكة العربية السعودية بين الصندوق الكويتي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتمثل هذه الاتفاقية فصلا جديدا وجريئا في التزامنا المشترك، فهي تسرّع الحلول المتعلقة بالأمن الغذائي والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ حيثما تشتد الحاجة إليها. ومن خلال توطيد تعاوننا، ستعزز هذه الاتفاقية التمويل المشترك للمشروعات لدعم صغار المزارعين، وتبسيط التنسيق بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق الكويتي، وإنشاء إطار لتقييم التقدم المحرز بانتظام لتحقيق أقصى قدر من الأثر . وهي استجابة استباقية للتحديات العالمية – تغير المناخ، وتدهور الأراضي، وندرة الموارد – التي تؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات المحلية الأكثر ضعفا في العالم.

وإذ نعيد تأكيد التزاماتنا المشتركة، تتطلع الكويت إلى توسيع وتعزيز تعاونها مع الصندوق في السنوات المقبلة. ويتجسد التزام الكويت بهذه الشراكة من خلال زيادة تعهدنا بنسبة 45 في المائة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وهو دليل على تفانينا في مكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وسيركز تعاوننا المستقبلي على النهوض بالبنية

التحتية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وتسريع التحول الرقمي للزراعة، وتنفيذ برامج مستهدِفة تتعلق ببناء القدرات للمجتمعات المحلية الريفية. وتؤكد هذه الأولويات اعترافنا بالدور الحاسم لصغار المزارعين في تحقيق الأمن الغذائي العالمي والتنمية المستدامة. وتظل دولة الكويت ملتزمة التزاما راسخا بضمان أن يكون عملنا معا نموذجا للتعاون والهدف المشترك. وبالاستفادة من خبرة الكويت في تطوير البنية التحتية وخبرة الصندوق العميقة في التنمية الريفية، يمكننا تحقيق تغيير هادف ودائم.

وبينما تواصل الكويت تعميق مشاركتها، يجب ألا تقع هذه المهمة على عاتق دولة واحدة فقط. ونحن ندعو جميع الدول للانضمام إلينا في توسيع نطاق الاستثمار في الزراعة الصغيرة النطاق، ودمج التكنولوجيا من أجل نظم غذائية أكثر قدرة على الصمود، وضمان بقاء التنمية المستدامة في صميم السياسات العالمية. ولا يمكن للحكومات وحدها حل هذه التحديات. ونحن نحث قادة القطاع الخاص، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني على التعاون معنا في الاستثمار في الزراعة المستدامة، وتطوير نماذج تمويل مبتكرة ونشر التكنولوجيات الذكية مناخيا التي من شأنها دعم المجتمعات المحلية الريفية. وإذا أردنا إحداث تحول حقيقي في النظم الغذائية العالمية، فقد حان وقت العمل الآن.

وفي الختام، تعرب الكويت عن تقديرها العميق لقيادة الصندوق وتفانيه. ودعونا نلتزم معا ليس فقط بالكلمات بل بالأفعال لضمان عدم تخلف أي مزارع عن الركب، وعدم نسيان أي مجتمع محلي، وعدم وجود تحد أكبر من أن يُتغلب عليه. والتحديات الماثلة أمامنا هائلة، ولكن عزمنا أكبر. فلنتصرف بجرأة، ونستثمر بحكمة ونقف معا، لأن المستقبل الذي يتسم بالازدهار والإنصاف والقدرة على الصمود ليس ممكنا فحسب، بل هو في متناول أيدينا.

بيان معالي السيد Hussein Bashe، وزير الزراعة في جمهورية تنزانيا المتحدة، نيابة عن فخامة الدكتورة Samia Suluhu Hassan، رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة

رئيس المجلس،

جلالة الملك،

فخامة رؤساء الدول والحكومات،

رئيس الصندوق،

الزملاء المحافظين،

المندوبين الموقرين،

السيدات والسادة،

يشرفني أن ألقي هذه الكلمة نيابة عن فخامة الدكتورة Samia Suluhu Hassan، رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة، والتي دُعيت شخصيا للمشاركة في الدورة الثامنة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق تحت عنوان "*تحفيز الاستثمار في الميل الأول*". وهذا يبين أهمية الحياة الريفية التي تستفيد منها معظم بلداننا بشكل مباشر أو غير مباشر، ويأتي هذا الموضوع في الوقت المناسب الذي يتعين فيه على العالم أن يكون صادقا بشأن الهيكل المالي العالمي.

السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أبدأ بتسجيل خالص التقدير والتحيات من شعب جمهورية تنزانيا المتحدة للصندوق والشركاء الإنمائيين الآخرين لدعمهم التحول الزراعي في تنزانيا. وترتبط جمهورية تنزانيا المتحدة بشراكة طويلة الأجل مع الصندوق، ولا تزال ملتزمة بمواصلة المساهمة في التنمية الشاملة لبلدنا الذي يشكل المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة حوالي 70 في المائة من سكانه. كما أن صغار المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة يعرّفهم إعلان كمبالا في برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا في عام 2025 بأنهم مؤسسات صغيرة ومتوسطة تؤدي دور تحويل الواقع الريفي إلى نمو اقتصادي للبلد، وبالتالي لا مفر من الاستثمار فيهم لتوليد نمو عالمي مستدام. ويحتاج العالم إلى تعريف الاستثمار في الميل الأول والاتفاق عليه بالإجماع.

وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، أثبت الصندوق نفسه شريكا رئيسيا في ضمان الأمن الغذائي والسيادة الغذائية بما يتماشى مع أولوياتنا واستراتيجياتنا وخططنا الوطنية.

السيدات والسادة،

تتمثل خطتنا في مجال الزراعة في نهج النظام الغذائي وتكوين الثروات. وتتمثل رؤية جمهورية تنزانيا المتحدة في إطعام أنفسنا وإطعام الآخرين تجاريا؛ وتماشيا مع هذه الخطة، اعتمدت تنزانيا مبادرات مختلفة ومجموعة من الأولويات (مثل زيادة الإنتاج والإنتاجية، والبنية التحتية للري، واستحداث فرص العمل، والرقمنة، والتسويق، والحصول على التمويل) تهدف إلى تحسين قطاع الزراعة وتعزيز مساهمته في النمو الاقتصادي.

وفي إطار تنفيذ الأولويات المحددة، زادت الحكومة مخصصات الميزانية لقطاع المحاصيل الفرعي من 88 مليون دولار أمريكي في الفترة 2021/2020 إلى 420 مليون دولار أمريكي في الفترة 2024/2023؛ ولقطاع الثروة الحيوانية الفرعي من 478.8 838 12 دولار أمريكي في الفترة 2021/2020 إلى 710.8 818 44 دولار أمريكي في الفترة 2024/2023؛ ولقطاع مصايد الأسماك الفرعي من 528.4 888 13 دولار أمريكي في الفترة 2021/2020 إلى 662.4 549 73 دولار أمريكي في الفترة 2024/2023.

وقد أدى ذلك إلى زيادة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 2.7 (2021) إلى 4.2 (2024)، وزيادة إنتاج الغذاء من 290 148 17 طنا متريا (2021) إلى 316 803 22 طنا متريا (2024)، وزيادة قيمة

صادرات المنتجات الزراعية من 1.2 مليار دولار أمريكي (2021) إلى 3.5 مليار دولار أمريكي (2024)، وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء من 114 في المائة (2021) إلى 128 في المائة (2024). كما نهدف إلى زيادة المساحة المروية من 000 561 هكتار إلى 1.2 مليون هكتار بحلول هذا العام، وتقليل خسائر ما بعد الحصاد من 35 في المائة إلى حوالي 5 في المائة بحلول عام 2030.

السيدات والسادة،

تتوقع تنزانيا إطلاق رؤية تنزانيا للتنمية لعام 2050 التي تعمدت وضع قطاع الزراعة في قلب التحول الاقتصادي للبلد. وقبل ذلك، توصلنا إلى الخطة الزراعية الرئيسية لعام 2050. وتمثل هذه الخطة منظورا رؤيويا اقتصاديا واسعا وتتناول تدخلات محددة للقطاع الزراعي كخارطة طريق وإطار استثماري للتحول الزراعي في السنوات الخمس والعشرين القادمة. ونشكر الصندوق والشركاء الإنمائيين الآخرين على دعم هذه المبادرة.

ولبدء تفعيل الخطة الزراعية الرئيسية، وضعنا خطة 30/10 لإطار الاستثمار (2024-2030) التي تهدف إلى تحقيق نمو في القطاع بنسبة 10 في المائة بحلول عام 2030 بدلا من النسبة الحالية البالغة 5 في المائة. ولتحويل هذا الحلم إلى حقيقة، وُضع الشباب والنساء في صلب التحول. ويجري تشجيع القطاع الخاص على التعاون مع الحكومة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

السيدات والسادة،

لقد شرعنا أيضا في تنفيذ برنامج مبادرة بناء غد أفضل للأعمال الزراعية للشباب لتعزيز مبادرة الشباب والنساء في الأعمال الزراعية لإنشاء 3 ملايين فرصة عمل. ويهدف البرنامج إلى معالجة مشكلة البطالة بين الشباب والنساء من خلال حل التحديات الرئيسية التي تواجههم مثل الحصول على الأراضي الزراعية، ورأس المال الأولي، والمهارات، والتكنولوجيا، وسوق موثوق بها للمنتجات الزراعية.

ولم يتحقق هذا النجاح بجهد من الحكومة وحدها، ففي هذه اللحظة بالذات نقوم بتنفيذ العديد من البرامج والمشروعات المدعومة من الصندوق والشركاء الإنمائيين الآخرين، بما في ذلك برنامج تنمية الزراعة ومصايد الأسماك، ومشروع التحويل الذكي مناخيا لقطاع الألبان، ومشروع قدرة النظام الغذائي على الصمود في تنزانيا. وتزيد قيمة هذه المشروعات عن 600 مليون دولار أمريكي. ونحن نشكر البنك الأفريقي للتنمية على شراكته مع برنامج الشباب من خلال استثمار 100 دولار أمريكي.

السيدات والسادة،

تدرك حكومة تنزانيا الأهمية القصوى لحماية الأمن الغذائي والقضاء التام على الجوع بما يتماشى مع هدفي التنمية المستدامة 1 و2؛ وأوجه ضعف نظم إنتاج الغذاء أمام الآثار السلبية لتغير المناخ، فضلا عن الدور الحاسم لحماية النظم الإيكولوجية والحفاظ عليها واستعادتها في تحقيق فوائد التكيف مع المناخ وفوائده المشتركة، مع تأمين الضمانات الاجتماعية والبيئية.

السيدات والسادة،

على الرغم من الإنجازات التي سُجلت من خلال تنفيذ الأولويات المذكورة أعلاه، يواجه قطاع الزراعة في تنزانيا عدة تحديات منها محدودية فرص الحصول على التمويل من قبل المنتجين الرئيسيين، وهم المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، والتكنولوجيا الموثوقة وإمكانية الحصول على المدخلات الزراعية مثل البذور والأسمدة، والاعتماد المفرط على الزراعة البعلية، وانخفاض فرص الوصول إلى الأسواق وخاصة الأسواق الدولية.

السيدات والسادة،

تستدعي هذه التحديات تدخلا استراتيجيا ومستداما من خلال التعاون المتعدد الأطراف والثنائي الأطراف الذي يمكن تحقيقه من خلال الشراكة المتبادلة بين منظمتكم وحكومة تنزانيا. والشراكات المتعددة الأطراف والثنائية مهمة جدا

لتحقيق هذه الغاية لأن النظام الاقتصادي الدولي في اعتقادي يفتقر إلى المساواة والإنصاف في توزيع الموارد المالية، والتكنولوجيا وغيرها من الفرص الهامة التي تعرّض المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة للخطر في تبني ممارسات الزراعة المستدامة التي تعد مفتاح النمو الاقتصادي.

ولذلك، ولضمان الزراعة المستدامة، وتكوين الثروات والازدهار الاقتصادي، يجب أن نتفق جميعا ونضع خطة الاستثمار في الميل الأول موضع التنفيذ بشكل مدروس من خلال إصلاح الهيكل المالي العالمي الذي سيحبذ ويدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ويعترف بهم كمؤسسات.

دعونا لا نترك أحدا يتخلف عن الركب.

وشكرا لكم

Asanteni sana kwa kunisikiliza

Karibuni Tanzania

كلمة معالي الدكتور محمد سليمان الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

بسم الله الرحمن الرحيم، صاحب الجلالة، أصحاب المعالي والسعادة، صديقي لاريو، حضرات الضيوف الكرام، إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب مجلس محافظي الصندوق في دورته الثامنة والأربعين. وبالنيابة عن البنك الإسلامي للتنمية، أتقدم بأسمى آيات التقدير للصندوق على التزامه بالقضاء على الفقر والجوع وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة.

وأهنئ الصندوق على ما يقرب من خمسة عقود من الأثر التحويلي، وتمكين الملايين من المجتمعات المحلية الريفية، وتشكيل عالم أكثر أمنا غذائيا. ومع ذلك، وعلى الرغم من جهودنا الجماعية، لا يزال الجوع والفقر مستمرين بمستويات مقلقة. ففي عام 2023، عانى حوالي 828 مليون شخص في جميع أنحاء العالم من الجوع. وتتوقع أداة الأمم المتحدة لتتبع أهداف التنمية المستدامة أنه بحلول عام 2030، سيظل أكثر من 600 مليون شخص يعانون من الجوع. ولا يزال تغير المناخ، والنزاعات والتوترات الجيوسياسية تقوض التقدم نحو تحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة، مما يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة.

وموضوع هذا العام، "تحفيز الاستثمار في الميل الأول"، له صدى عميق في رسالة البنك الإسلامي للتنمية. ونحن ندرك أن الميل الأول، حيث يعمل صغار المزارعين والمجتمعات المحلية الريفية، هو أساس التنمية المستدامة. والاستثمار في هذا القطاع الحيوي يحول حياة الناس، ويعزز الأمن الغذائي ويدفع القدرة الاقتصادية على الصمود. ومن الأمثلة الساطعة على ذلك مشروع التنمية الزراعية الرعوية في ولاية كانو في نيجيريا، الذي يموله البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 90 مليون دولار أمريكي. وقد بدأت هذه المبادرة تؤتي ثمارها بالفعل، فهي تعزز الإنتاجية الزراعية، وتنشئ مراكز للتجهيز الزراعي، وتعزز سلاسل القيمة المحلية.

ومع ذلك، ولإطلاق إمكانات الميل الأول حقا، يجب علينا أولا تحويل التركيز من الإنتاج الزراعي وحده إلى تطوير نظم زراعية غذائية قوية وذكية مناخيا؛ وثانيا، دمج الأمن الغذائي، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والهشاشة في نهج إنمائي شامل؛ وثالثا، الاستفادة من التكنولوجيا والتحول الرقمي لتعزيز الإنتاجية والوصول إلى الأسواق؛ ورابعا، توسيع نطاق الشمول المالي من خلال آليات تمويل مبتكرة مصممة خصيصا للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة؛ وخامسا، تشجيع إقامة بيئة تمكينية من خلال تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية التي تدعم الاقتصادات الريفية.

ويجري إحراز تقدم. وتعمل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وشركاء التنمية على تكثيف الجهود لدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ومع ذلك، ولتوسيع نطاق الأثر، يجب علينا أن نعطي الأولوية لتعميق التعاون، وتعبئة التمويل الميسر لإزالة المخاطر من الاستثمارات الريفية وجذب مشاركة القطاع الخاص. ويلتزم البنك الإسلامي للتنمية بدفع عجلة التحول في الميل الأول من خلال استثمارات طويلة الأجل. وتشمل تدخلاتنا الرئيسية، أولا، برنامج استجابة للأمن الغذائي، وهو عبارة عن حزمة مالية بقيمة 10.5 مليار دولار أمريكي مصممة لمساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة أزمة الغذاء العالمية. وقد وافقنا حتى الآن على 90 في المائة من المبلغ المستهدف، حيث التزمنا بالفعل بحوالي 7.9 مليار دولار أمريكي. وثانيا، الزراعة الذكية مناخيا من خلال دعم الممارسات الزراعية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، مثل برنامجنا الإقليمي لسلسلة القيمة للكسافا في أفريقيا. وثالثا، التصنيع الزراعي من خلال مساعدة البلدان الأعضاء على الانتقال من زراعة الكفاف إلى مراكز التصنيع الزراعي، ولا سيما من خلال مناطق التصنيع الزراعي الخاصة بالشراكة مع الصندوق والبنك الأفريقي للتنمية. ورابعا، بناء القدرات، الذي يجري إدراجه بشكل منهجي في برامجنا وتعزيزه من خلال آلية التعاون للربط العكسي.

وقد حان وقت العمل الآن. ويجب أن نضاعف جهودنا للاستثمار في الميل الأول وبناء شراكات أقوى من أجل التحول الزراعي والريفي. فدعونا نتحد للاستفادة من مواردنا الجماعية، وخبراتنا والتزامنا لصياغة مستقبل يمكن فيه لكل

مزارع، وكل مجتمع محلي ريفي وكل أمة أن يزدهروا في عالم آمن غذائيا، وقادر على الصمود ومستدام. ومعا، يمكننا تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس.

كلمة معالي Janja Lula da Silva، السيدة الأولى لجمهورية البرازيل الاتحادية

صباح الخير جميعا. أود أن أحيي المسؤولين الحاضرين هنا، وبالطبع، أحيي أيضا جميع النساء الحاضرات هنا، وجميع النساء اللاتي يعملن من أجل إنتاج الأغذية في جميع أنحاء العالم ولتحقيق الأمن الغذائي ويكافحن الجوع. وأود أن أتقدم بالشكر الجزيل للصندوق ولصديقي الرئيس لاريو على دعوتي، وللمحافظين المجودين هنا على دعمهم للتحالف العالمي ضد الجوع والفقر ووضعه في صميم جدول أعمال اجتماعكم اليوم في مجلس المحافظين.

ونحن نعلم أن الفقر المدقع لا يزال يشكل أحد التحديات الرئيسية في العالم اليوم، حيث لا يزال هناك ما يقرب من 800 مليون شخص في جميع أنحاء العالم يعانون من الجوع؛ تشكل النساء والفتيات 60 في المائة منهم. ويعاني 2.3 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. وكيف يكون ذلك ممكنا في عالم ينتج من الأغذية ما يكفي لتغذية الجميع، حقا؟ السبب هو انعدام المساواة، عندما تكون حياة البعض أهم من حياة الآخرين. وعندما يتحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للبعض على حساب الآخرين.

وفي سياق الأزمات المتعددة الأبعاد التي نشهدها اليوم، تعمقت أوجه انعدام المساواة هذه، وهي تؤثر بشكل أكبر على السكان والمناطق الضعيفة بالفعل. فمع تفاقم تغير المناخ وظواهره المتطرفة، واتساع رقعة النزاعات المسلحة في العديد من الأقاليم، أصبح الوصول إلى الأغذية واستخدام البذور والمياه والأراضي أكثر تعقيدا يوما بعد يوم. فالرحلة التي يقطعها الغذاء من الحقول إلى أطباقنا تتأثر بعوامل متعددة تلقي بظلالها على أسعاره وجودته وتنوعه، مما يؤثر بشكل غير متساو على توافر الغذاء في بلداننا، وفيما بين أقاليم وبلدان العالم. ويعاني السكان الريفيون والشعوب الأصلية والسكان التقليديون واللاجئون وسكان المناطق الطرفية والنساء والفتيات بشكل أكثر حدة من الآثار التي يخلفها هذا السياق، ويواجهون صعوبات متزايدة في تحمل تكاليف ما يكفي من الأطعمة المغذية والحصول عليها.

ولقد شكل ارتفاع أسعار الأغذية على مدى السنوات القليلة الماضية تحديا حقيقيا لاستثمارات الحكومات الرامية إلى تحسين حياة شعوبها. ومن شأن توسيع نطاق الحصول على فرص العمل والدخل أن يوفر أيضا إمكانية الحصول على الأغذية عالية الجودة بأسعار منصفة، ولكن للأسف، هذا ليس الواقع اليوم. حيث تؤدي نظمنا الغذائية إلى إدامة أوجه انعدام المساواة وهي حساسة للأزمات العالمية. فعندما نتحدث عن مكافحة الجوع والفقر، فإننا نتحدث عن ضرورة وجود نظم غذائية أكثر استدامة وشمولا وقدرة على الصمود يمكنها إنتاج أغذية صحية ومجدية اقتصاديا. وظللنا نجتمع طوال عقود من الزمن لكي نناقش الأمن الغذائي والتغذية، إدراكا منا لمدى أهمية فهم هذه القضية على نطاق أوسع. ولكننا نحتاج إلى أكثر من ذلك. فنحن نحتاج إلى الجرأة والإلحاح. ونحتاج إلى جهود منسقة وملموسة تتبع نهجا متعدد التخصصات يراعي التنوع داخل البلدان وخارجها. إلى جانب قيام الحكومات والمؤسسات المالية الدولية ومراكز المعرفة ومنظمات المجتمع المدني بالعمل في شراكة لمضاعفة آثار الموارد التي تتضاءل يوما بعد يوم.

ويمتلك التحالف العالمي ضد الجوع والفقر القدرة على المساهمة في تعزيز النتائج من خلال الجمع بين الإجراءات الرامية إلى مكافحة الجوع وانعدام الأمن الغذائي والفقر مما يضمن الحماية الاجتماعية ويبني القدرة على الصمود. ويمكننا ربط تجارب النجاح والمعرفة والإرادة السياسية والتمويل من أجل تنفيذ السياسات التي يمكن أن تغير الواقع حقا.

وقد حان الوقت لتحويل النظم الغذائية من خلال الاستثمار في الحلول الدائمة والجذرية التي لا تقتصر على الوفاء بالحق في الغذاء فحسب بل تحقق أيضا تنمية شاملة من خلال الاستخدام المستدام للأراضي والموارد الطبيعية، مع احترام التنوع الغذائي والاستفادة منه.

وفي ظل قيادة الرئيس Lula، عادت البرازيل إلى العمل بشكل مكثف على الاستثمار في البرامج الإنتاجية والاجتماعية، التي لا تقتصر على تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي فحسب، بل تسعى أيضا إلى التصدي للفقر المتعدد الأبعاد وتعزيز إدماج الشعب البرازيلي اقتصاديا واجتماعيا على حد سواء.

ومن شأن اعتماد تدابير من قبيل تعزيز بنوك الطعام والمخزونات العامة، والحد من الأغذية الفائقة المعالجة في الوجبات المدرسية، وتعزيز إنتاج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين للأغذية، وتعزيز النظم الغذائية للشعوب التقليدية والأصلية، أن تضمن الدخل، والصحة، وحماية البيئة، والأطعمة المغذية التي تحترم الجزء المتنوع في الواقع البرازيلي.

وتعد التجربة البرازيلية المتمثلة في دعم المزارعين الأسريين من خلال الائتمان والمشورة التقنية ذات أهمية أساسية للأمن الغذائي الوطني ولمكافحتنا للفقر الريفي المدقع. فبرامج مثل Cisternas (خزانات المياه لجمع مياه الأمطار)، والتنمية الريفية، والتغذية المدرسية، واقتناء الأغذية، والزراعة الحضرية وشبه الحضرية، وبنوك الطعام، تعود بالفائدة على حوالي 60 مليون شخص في البرازيل يوميا. وهي تدفع عجلة الاقتصاد البرازيلي وتكافح أوجه عدم المساواة بين الجنسين وبين الأعراق والإثنيات والتفاوتات في الدخل. كما أن برنامج Bolsa Família، وهو برنامج رائد معروف في جميع أنحاء العالم، قد استفاد منه 54 مليون شخص، 20 مليون أسرة معيشية تحرك الاقتصاد في القرى الصغيرة في البرازيل. وتشكل مثل هذه السياسات والبرامج مصدر إلهام للعديد من المبادرات في البلدان الأخرى ونريد أن نواصل توسيع نطاق تعاوننا وتضامننا مع الآخرين.

وسنستضيف في هذا العام الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في بيليم، في منطقة الأمازون البرازيلية، حيث سنعمل أثناء انعقاده على استكشاف الروابط بين الجوع والفقر والمناخ، مما سيعمق المناقشات بشأن دور الزراعة الأسرية والنظم الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود للتكيف مع المناخ. وتحدثت اليوم مع الرئيس لاريو لكي يكون الصندوق جزءا من الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الأمازون. وبالطبع، فإن التحالف العالمي ضد الجوع والفقر يبرز كفرصة لتكثيف جهودنا الرامية إلى تحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2 بحلول عام 2030 من أجل إحداث تحول في حياة ملايين الأسر والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم.

والآن أود أن أتحدث إلى محافظي الصندوق وأقول أن الرئيس Lula سينظم في مايو/أيار اجتماعا لوزراء الزراعة في البرازيل وأفريقيا. وسيشهد شهر مايو/أيار من هذا العام الحدث الأول للتحالف العالمي ضد الجوع والفقر. فمن خلال تحمل المسؤولية والإرادة السياسية، يمكننا بناء وتوسيع نطاق سياسات قادرة على تحقيق الإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية، دون ترك أحد خلف الركب.

ليس هناك وقت نضيعه. فمعا يمكننا بناء مستقبل أكثر إنصافا واستدامة لأجيال الحاضر والمستقبل.

البيان الترحيبي لرئيس الصندوق ألفرو لاريو

السيد رئيس مجلس المحافظين،

صاحب الجلالة،

أصحاب المعالي والسعادة،

السادة المحافظين الموقرين،

الأصدقاء والزملاء،

بالنيابة عن الجميع في الصندوق، اسمحوا لي أن أرحب بكم في الدورة الثامنة والأربعين لمجلس المحافظين. إنها لحظة خاصة جدا بالنسبة إلينا، أن نجمعكم كلكم معا.

وأود أن أرحب ترحيبا خاصا أيضا بممثلينا من الشعوب الأصلية الذين أنهوا منتداهم للتو. أهلا بكم جميعا.

بمجرد الاستماع إلى العديد من المتحدثين الذين سبقوني، يمكنكم أن تلاحظوا وتدركوا تنوع الأصول والمناطق الجغرافية، وإن كان يجمعهم شعور بالهدف المشترك. ويمكن للمرء أن يتحدث عن آسيا، والشرق الأوسط، وأوروبا، وأفريقيا والأمريكيتين، ولكن هناك شعور كبير بالهدف المشترك.

وأود أن أبدأ بذلك. لأن هذا التنوع – كوننا بيتا عالميا، يضم 180 دولة عضوا آخرها أوكرانيا – هو ما يجعلنا أقوياء. معا نحن أقوى. وأعلم أن هناك الكثير من الضجيج والصدمات؛ فنحن نمر في لحظة حاسمة من التاريخ – ولكن دعونا لا ننسى أننا معا أقوى. وما سمعناه هذا الصباح ما هو إلا انعكاس لذلك.

وفي الوقت نفسه، يتعين أن تكون الرؤى والخطط الاستثمارية التي سمعنا عنها مدعومة جميعها بالأفعال. وهذا ما نتحدث عنه اليوم. وهذا ما يتمحور حوله الصندوق.

إن بناء مجتمعات محلية ريفية مزدهرة لن يحل جميع التحديات التي يواجهها العالم بين عشية وضحاها – ولكن من الواضح أنه شرط أساسي. فهو يشكل خطوة أولى نحو المعالجة الفعلية للعديد من التحديات التي نواجهها اليوم. ويبدأ ذلك من عدم المساواة، التي يجب أن تكون في صميمه.

ويكمن عدم الاستقرار وعدم اليقين في قلب هذه اللحظة التاريخية والحاسمة. عدم الاستقرار الاجتماعي الذي يؤدي إلى النزاعات والهجرة القسرية. وعدم استقرار الأسعار وأزمة غلاء المعيشة العالمية اللذان يعيشهما أيضا العديد من بلدانكم. وعدم الاستقرار المناخي والظواهر الجوية المتطرفة التي نتأثر جميعنا بها، سواء أكانت فيضانات، أو جفافا أو حرارة شديدة.

وأنا على يقين ثابت من أن التنمية الريفية يمكن أن تقدم ترياقا للعديد من هذه التحديات. وآمل أن نواصل خلال اليومين المقبلين مناقشة كيفية ارتباط ذلك بالعديد من الأولويات في بلدانكم وببعض التحديات التي نواجهها جميعا.

وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية الريفية، من خلال الاستثمار في إنتاجيتها واقتصاداتها الريفية، خطوة رئيسية على الطريق نحو تحقيق هذا الهدف المشترك.

ولأن الاستثمار في المجتمعات المحلية الريفية يؤدي إلى استحداث فرص عمل، وزيادة الدخل، وكما قال بعض المتحدثين، يمكنه أن يكون محركا لنمو الاقتصاد بكامله والعالم. ويكمن في صميم نموذج عملنا اعتراف بأنه من المهم أن نفكر فيهم بأنهم أصحاب أعمال، مهما كانت مزارعهم صغيرة.

وهم جزء من الاقتصاد العالمي والمحلي. وجزء أساسي من القطاع الخاص وسلاسل القيمة. وهم في قلب العديد من هذه الاستثمارات.

وهم بحاجة إلى ما يحتاج إليه أي عمل تجاري أي: تكنولوجيا أفضل، ورأس مال عامل ووصول إلى الأسواق؛ والقدرة على بيع سلعهم بسعر يمكنهم أن يعيشوا منه.

وهذا هو السبب الذي يجعل الصندوق يتمتع بمكانة فريدة في هذه اللحظة الحاسمة من التاريخ.

لأن العالم الذي يُترك فيه المزارعون ليتدبروا أمورهم بأنفسهم هو عالم أقل استقرارا، وأكثر عرضة لتفاقم الجوع والفقر، وأقل استعدادا لمواجهة الظواهر الجوية المتطرفة مثل الفيضانات، أو الجفاف أو موجات الحر.

وهو عالم يكون فيه أولئك الأقرب إلى الأرض، أي صغار المزارعين، هم ذاتهم من يعانون من الجوع. ونحن جميعنا نعلم أن هذا الأمر غير مقبول.

ونحن نعلم أيضا من أبحاثنا الخاصة أن هناك صلة مباشرة بين الإنتاجية الزراعية والسلام.

ففي إثيوبيا، قمنا بقياس انخفاض بنسبة 3 في المائة في النزاعات مقابل كل زيادة بنسبة 1 في المائة في إنتاجية الأراضي. وفي مالي، شهدنا تراجعا بنسبة 8 في المائة في النزاعات في المناطق التي استثمر فيها الصندوق.

والسبب واضح: كلما نجحنا في الاستثمار في قدرة صغار المزارعين على إنتاج الغذاء، قلّت المنافسة على الموارد، وقلّت الحاجة إلى الهجرة القسرية.

وعندما تحدث الصدمات، يكون هؤلاء المزارعون والمجتمعات المحلية أيضا في وضع أفضل للصمود أمامها. وتُظهر تقييمات الأثر التي أجريناها أن المجتمعات المحلية والمزارعين الذين تلقوا التمويل من المشروعات هم أكثر قدرة على التعافي من الصدمات بنسبة 14 في المائة مقارنة بالمزارعين الذين لم يشاركوا فيها.

ضيوفنا الكرام،

من خلال تحفيز الاستثمار في الميل الأول، يركز الصندوق على أولئك الذين تخلفوا عن الركب، ويوفر بذلك الأمل المدعوم بالعمل الملموس.

والصندوق على أهبة الاستعداد لمواجهة هذا التحدي. ونحن نستثمر فيما يجدي. ونستثمر حيثما تشتد الحاجة إلى وجودنا. ونستثمر حيث يمكننا تحقيق أكبر قدر من الأثر.

وسيظل الإطار الاستراتيجي الجديد للصندوق نافذا حتى عام 2031. وهو يحدد مسار آخر الجهود التي تبذلها المنظمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو بمثابة جسر إلى خطة ما بعد عام 2030.

ويهدف هذا الإطار، الذي يمثل مسار تطور استثماراتنا بما يتماشى مع الطلب القطري، إلى:

- زيادة الفرص الاقتصادية لصغار منتجي الأغذية؛
- تحسين الأمن الغذائي والتغذية للمجتمعات المحلية الريفية؛
- تعزيز الاستدامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية؛
- وتعزيز القدرة على الصمود.

فالاستراتيجية واضحة، ونحن ننفذها بلا كلل أو ملل:

أولا، لقد قمنا بإعادة معايرة عملياتنا لضمان أن يكون الأثر والنتائج في صميمها وأن نكون أكثر فعالية بالدولارات واليوروهات التي تساهم بها البلدان ومستثمرو القطاع الخاص. ويشمل ذلك زيادة جهودنا لإشراك القطاع الخاص، لا سيما على المستوى المحلي، ودعم الحكومات في تحفيز الاستثمارات وإنشاء نظام إيكولوجي بنّاء يمكن أن تنفّذ فيه تلك الاستثمارات.

ولهذا السبب استحدثنا شعبة القطاع الخاص الجديدة في إدارة العمليات القطرية لإبقائها قريبة جدا من استثماراتنا.

وستركز استراتيجيتنا الاستثمارية على ميزتنا النسبية – باستهداف فجوات التمويل التي تعجز الحكومات والمؤسسات المالية المحلية عن تغطيتها. ولتحقيق هذه الغاية، نحتاج إلى الدعم والتعاون، وخصوصا مع القطاع الخاص المحلي.

وثانيا، نحن نجدد التزامنا بالابتكار والقدرة على التكيف.

لقد تركت الثورة الرقمية المجتمعات المحلية الريفية تتخلف عن الركب إلى حد كبير. وعلينا أيضا أن نضمن ألا يصبح هذا الأمر فجوة أخرى في مستقبلهم.

ويجب أيضا أن نصبح أكثر سرعة بالاستجابة. فالبلدان – بلدانكم جميعها – تطالب بذلك. ويجب أن نحاول تبسيط الإجراءات والبيروقراطية. علينا أن نجعل الاستثمار معكم أيسر ما يمكن.

وثالثا، نحن نعزز التزامنا بالشراكة مع جهات فاعلة أخرى. وقد شاهدنا عددا منها اليوم – التعاون مع الوكالتين الأخريين التابعتين للأمم المتحدة اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، على سبيل المثال، مع مراعاة تكاملنا، وأهداف التمويل المشترك – وهي مهمة جدا – مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية العامة في النظام المتعدد الأطراف.

وسنشارك في منصات مهمة، مثل المنصة التي تضم أكثر من 150 دولة عضوا والتي وصفتها السيدة الأولى، والتي سنناقشها لاحقا: التحالف العالمي لمكافحة الفقر والجوع الذي أطلقه الرئيس لولا العام الماضي خلال مؤتمر الدول العشرين، بالإضافة إلى الجهود بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال مراكزنا الموجودة في برازيليا وبكين.

أيها الأصدقاء،

كما يقول شعار رسالتنا، فإن الصندوق يعمل على الاستثمار في السكان الريفيين. ونحن ملتزمون بضمان أن يكون التقدم واستثماراتنا مستدامة، وقادرة على الصمود وشاملة.

ونحن نقدم يد العون لا الصدقة.

ونهج الصندوق يتيح للأشخاص المشاركة في تصميم الحلول الناجحة وملكيتها. وتشكل الملكية والمساءلة جزءا من الأمل. إنه "النمو من القاعدة" – وهو الطريقة الأكثر تأثيرا لاستحداث الفرص وتغيير حياة الناس.

إنه الميل الأول.

لقد تأسس الصندوق في لحظة أخرى من الاضطرابات العالمية: التوتر الشديد، والجوع والنزاعات في السبعينيات.

ولطالما كمنت قوتنا وستبقى كامنة في أننا نستثمر في السكان الريفيين وفي الأثر على الأرض. وتؤدي استثماراتنا إلى زيادة الإنتاجية والدخل، ووضع الأموال في جيوب أفقر الناس.

إن نهجنا يبني القدرة على الصمود، ويمنع الحاجة إلى المزيد من التدخل الإنساني.

ولم تكن مهمتنا يوما أهم مما هي عليه الآن – ونحن نعتمد عليكم جميعكم لدعمنا في تحقيق هذه المهمة.

ويمكننا معا، ومن خلال الاستثمارات الصحيحة، أن نطلق العنان للأمن الغذائي ونحتجز الكربون. ويمكننا توسيع نطاق التكنولوجيات الجديدة واستعادة الممارسات التقليدية. ويمكننا المساعدة على تأمين الاستقرار العالمي من خلال تحسين الظروف المحلية.

فدعونا نعمل معا لكيلا نترك أحدا يتخلف عن الركب.

شكرا جزيلا لكم.

الملاحظات الختامية للرئيس ألفرو لاريو

السيد رئيس مجلس المحافظين،
أصحاب السعادة والمعالي،
معالي المحافظين الموقرين،
السيدات والسادة،

بعد بضع دقائق، سيختتم رئيس مجلسنا هذه الدورة الثامنة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وأود أن أشكر معالي السيد Christophe Schiltz من لكسمبرغ على عمله الممتاز. وأود أن أرحب بحرارة بنائبي الرئيس الجديدين: معالي السيد Abubakar Kyari من جمهورية نيجيريا الاتحادية، ومعالي السيدة Tatiana Rosito من جمهورية البرازيل الاتحادية.

وأود أن أتقدم بالشكر إلى جميع زملائي، وجميع الموظفين، الذين عملوا عملا دؤوبا خلف الكواليس لمساعدة مجلس المحافظين هذا على العمل بسلاسة. فلنصفق لجميع الموظفين الذين جعلوا ذلك ممكنا.

وقد سررت خلال اليومين الماضيين بالدعم العميق الذي عبرت عنه الدول الأعضاء للعمل معا والالتزام المشترك ببناء عالم أكثر إنصافا من خلال استحداث فرص للعمل في المناطق الريفية، وزيادة الدخل في المناطق الريفية حيث يسود الفقر.

ولا يساورني شك، كما عبرت عن ذلك خلال كلمتي الافتتاحية، في أن التحول الريفي هو الترياق للعديد من التحديات التي يواجهها العالم اليوم.

ولكن ذلك لا يتحقق إلا عندما يعالج القضايا الهيكلية مثل عدم المساواة، وعندما يتم ذلك من خلال شراكات تضع السكان الريفيين أنفسهم في صميمها.

فجوهر مهمة الصندوق يقوم على المبدأ القائل بأن التنمية ليست أمرا نقوم به من أجل الناس؛ فنحن لا نساهم إلا في تهيئة الظروف التي تسمح للمجتمعات المحلية بتوجيه التنمية بنفسها.

ونحن أقوى معا – ولا سيما عندما نضم السكان الريفيين الفقراء إلى المبادرات التي تهمهم. والصندوق فريد من نوعه، لأن المستفيدين من مشروعاتنا يشاركون مشاركة كاملة، ويستثمرون وقتهم ومواردهم لضمان نجاحها.

ونحن فخورون للغاية بعملنا مع الشعوب الأصلية. فعلى مدى أربعين عاما، تعلمنا إلى جانبهم، وأنا سعيد بحضورهم بيننا هذا الأسبوع.

ونحن أيضا أقوى معا عندما نجمع الدول لتبادل المعرفة والخبرات. وإنني فخور بالمشاركة المتنامية للصندوق في دعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي – وأرحب بشركائنا من تحالف مجموعة العشرين ضد الجوع والفقر هذا الأسبوع. ونحن نكون أقوى عندما نتعاون مع من هم أقرب إلينا، وبالنسبة للصندوق، فإن هذا يعني وكالتي الأمم المتحدة الشقيقتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما والمؤسسات المصرفية العامة المتعددة الأطراف.

وقد سررت برؤية الأفرقة القطرية من بيرو وجزر المحيط الهادي تفوز بجائزة التميز التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة اتي تتخذ من روما مقرا لها لعملها المشترك، وهو ما يعكس التعاون القوي والفعال بين الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي.

ونحن نكون أقوى عندما نواصل - نحن المجتمعون هنا - العمل معا لبناء مستقبل أكثر قدرة على الصمود، وأمانا واستقرارا. ويشمل ذلك إعادة التفكير في نماذج وحلول التمويل، كما فعلنا في المائدة المستديرة للمحافظين، لجعل هذه الرؤية حقيقة واقعة.

ومع استعدادنا للابتعاد لعام آخر، أود أن أؤكد من جديد على التزام الصندوق بسرعة الأداء، والقدرة على التكيف والاستجابة اللازمة لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة في العديد من بلدانكم.

ونحن نطلب الأمر نفسه منكم جميعا هنا. فالملكية الحكومية القوية للمشروعات في البلدان المشاركة بالغة الأهمية - ويكون عملنا أكثر تأثيرا عندما يتواءم مع الأولويات الوطنية لتحقيق أهدافنا المشتركة.

كما أن الدعم المالي المستمر من 100 بلد كجهات مانحة بالغ الأهمية أيضا - فالاحتياجات المتزايدة تستلزم استثمارات أكبر لزيادة دخول المجتمعات المحلية الريفية وأمنها الغذائي وقدرتها على الصمود.

واسمحوا لي أن أعرب عن شكري للدول الأعضاء المائة التي أعلنت الآن عن دعمها للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ولا سيما تلك التي أعلنت أو سلطت الضوء على مساهماتها اليوم مثل إكوادور، وغينيا، وبيرو، والمملكة العربية السعودية، وجنوب السودان، والسويد وأوزبكستان.

فتعهداتكم تُمكّننا من الاقتراب من هدفنا المشترك المتمثل في تحسين حياة أكثر من 100 مليون شخص خلال السنوات الثلاث المقبلة.

أصحاب السعادة والمعالي، والسيدات والسادة،

ونحن جميعا هنا اليوم نعمل على القضاء على الجوع والفقر. ودعمكم يمكّن الصندوق من الحصول على الأدوات والوسائل المالية اللازمة للقيام بذلك.

واسمحوا لي أن أتوجه بشكري إلى جميع محافظينا وجهاتنا الداعمة على نجاح هذه الدورة من المجلس. وإلى أولئك الذين سافروا من عواصمهم، أتمنى لكم رحلة آمنة وعودة ميمونة إلى دياركم.

وشكرا جزيلا.

البيان الختامي لمعالي السيد Christophe Schiltz رئيس الدورة الثامنة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق

السيد الرئيس،

المحافظون والمندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

مع اقتراب الدورة الثامنة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق من نهايتها، أود أن أتوقف لحظة لأعرب عن خالص امتناني لكل واحد منكم. فقد كانت مشاركتكم النشطة في المناقشات، إلى جانب الرؤى التي شاركتم بها، قيمة للغاية.

وشكّل موضوع هذه الدورة – "تحفيز الاستثمار في الميل الأول" – أساسا لحواراتنا خلال الأيام الماضية. وكما يقول المثل "رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة"، ولذا فإن الخطوة الأولى أساسية. ومن خلال تركيز الصندوق على خلق الفرص وتعزيز القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الريفية المهمشة والضعيفة، فإنه في موقع فريد يمكنه من إحداث أثر حقيقي في الميل الأول.

ويعد صغار المزارعين وكلاء رئيسيين للتغيير. فهم ينتجون ما يقرب من ثلث الإمدادات الغذائية العالمية. وهم يدعمون الأسر والمجتمعات المحلية. ومع ذلك، فإنهم يواجهون عددا كبيرا من التحديات – تغير المناخ، وانعدام المساواة، والكوارث الطبيعية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، ومحدودية الوصول إلى الأسواق والتمويل والأراضي والموارد، والفرص المحدودة. ومن الأهمية بمكان أن نعطي الأولوية لاحتياجاتهم وندعمهم في تحقيق إمكاناتهم.

وقد تشرفنا بالاستماع إلى ثلاثة زعماء أفارقة، وهم جلالة الملك Letsie III، ملك ليسوتو، وفخامة السيد Julius Maada Wonie Bio، رئيس جمهورية سيراليون، وفخامة الدكتورة Samia Suluhu Hassan، رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة، التي ألقى كلمتها معالي وزير الزراعة السيد Hussein Bashe. إن التزامهم الشخصي بتحسين حياة شعوبهم هو مصدر إلهام. فقد جلب كل منهم رسالة أمل. ودعا كل منهم إلى اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة من أجل بناء مستقبل أفضل، ومستقبل آمن ومستدام. وأود أن أشكرهم مرة أخرى على رؤاهم الفريدة وعلى مشاركتهم لرسائل قوية تعكس تصميمهم.

وصحيح أن التحديات كثيرة، لكنها ليست مستعصية على الحل. وخاصة إذا عملنا كشركاء. ويتعين علينا أن نجمع خبراتنا، وعلى حد تعبير صاحب السمو أمير دولة الكويت، الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح في رسالته التي ألقتها معالي الوزيرة نورة سليمان سالم الفصام، وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، يجب أن نعمل بجرأة وأن نستثمر بحكمة.

وشكلت أهمية الشراكة خيطا مشتركا في تصريحات معالي الدكتور Muhammad Yunus، كبير مستشاري الحكومة المؤقتة لجمهورية بنغلاديش الشعبية، ومعالي Giancarlo Giorgetti، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية، ومعالي الدكتور محمد الجاسر، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، ومعالي Janja Lula da Silva، السيدة الأولى لجمهورية البرازيل الاتحادية. ويتعين علينا أن نعمل معا بهدف مشترك لتحقيق أهداف خطة عام 2030 وضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب.

المحافظون الموقرون،

وبينما أجرينا مداولات بشأن العديد من بنود العمل ذات الأهمية المركزية لرسالة الصندوق، فقد أتيحت للمجلس أيضا فرصة فريدة للمساهمة بنشاط في تشكيل الخطاب حول العديد من المبادرات العالمية الرئيسية، مثل التحالف العالمي ضد الجوع والفقر، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، ومؤتمر قمة التغذية من أجل النمو، والنظر في الإنجازات والأهداف المستقبلية لمجموعة السبع ومجموعة العشرين. ويعد تطوير آليات التمويل المبتكرة وتجميع مواردنا والقيام

باستثمارات استراتيجية في الأجيال القادمة وإحداث تأثير على نطاق واسع أمرا أساسيا. ويمكن للتعاون على المستوى القطري، على النحو الذي بينته الأفرقة القطرية لبيرو والمحيط الهادي التي حصلت على جائزة التميز من الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، أن يجعل من هذا الأمر حقيقة واقعة.

وسنحت لنا الفرصة للتواصل مع الشعوب الأصلية لتكوين أفكار بشأن مساهماتها القيمة في الحفاظ على التنوع البيولوجي والنهوض بالمعارف التقليدية. واكتسبنا فهما أفضل لقوة المعرفة والشراكات من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. والحلول متاحة لنا لمشاركتها لصالح الآخرين ومن أجل مستقبل أكثر إشراقا.

وقد أتاحت لنا المائدة المستديرة السنوية للمحافظين مساحة للتعمق في الجهود التي يبذلها الصندوق في سياق عالمي متزايد التعقيد، مما سلط الضوء على التحديات وكذلك الفرص التي يتيحها ذلك لقدرة المنظمة على تنفيذ البرامج القطرية التحويلية.

المحافظون الموقرون،

لقد سُررت وتشرفت بترؤس دورة مجلس محافظي الصندوق هذه. وأود أن أعرب عن خالص امتناني لكل واحد منكم ولزملائي في المكتب، معالي السيد Abubakar Kyari، وزير الزراعة والأمن الغذائي في جمهورية نيجيريا الاتحادية ومحافظ نيجيريا، ومعالي السيدة Tatiana Rosito، السفيرة ونائبة وزير المالية للشؤون الدولية في جمهورية البرازيل الاتحادية ومحافظة البرازيل.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا للرئيس لاريو على تفانيه وشغفه وقيادته الملتزمة للصندوق. وأتقدم بالشكر الخاص إلى جميع موظفي الصندوق، بمن فيهم فريق الأمانة والسعاة والمترجمون الشفويون والفنيون وجميع العاملين خلف الكواليس لإنجاح هذه الدورة.

وكما ذكر الرئيس، دعونا نظهر مرة أخرى تقديرنا بجولة من التصفيق يستحقها جميعهم عن جدارة!

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

في حين تشارف دورة المجلس هذه على نهايتها، فإن عملنا لم ينته بعد. ومع بدء الصندوق عامه الأول من التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، فلا يزال التزامه ثابتا في: الاستثمار في "الميل الأول"، وإقامة شراكات استراتيجية تدعم سبل العيش والازدهار في المناطق الريفية، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الأسباب الجذرية للهشاشة.

ومع بقاء خمسة أعوام فقط حتى عام 2030، فإننا نقف عند منعطف محوري. لقد رأينا كيف أن استثمارات الصندوق في السكان الريفيين تحدث تأثيرا ملموسا ودائما في النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ولذلك، فقد حان الوقت الآن لكي نتحد بوصفنا أبطال الصندوق. وقد آن الأوان لكي نناصر الصندوق ونسلط الضوء على دوره الأساسي في مكافحة الفقر والجوع. ومعا، يمكننا مضاعفة جهودنا وإحداث تغيير مجد.

اسمحوا لي أن أختم بمثل آخر: " إن أردت أن تذهب سريعا، فاذهب بمفردك. وإن أردت أن تذهب بعيدا، فاذهب مع الآخرين.".

وبهذا، أعلن اختتام الدورة الثامنة والأربعين لمجلس المحافظين.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44 - 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+ – رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
facebook.com/ifad
instagram.com/ifad_org
linkedin.com/company/ifad
x.com/ifad
youtube.com/user/ifadTV